



آليات الأوروبية لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية وارتباطاتها السياسية
(2010-2006)

رسالة ماجستير إعداد

محمد راسم جرّاد

إشراف

د. سمير عوض

2010/2011

جامعة بيرزيت

Birzeit University

الآليات الأوروبية لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية وارتباطاتها السياسية

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب

محمد راسم جرّاد

إشراف

د.سمير عوض

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الماجستير في الدراسات الدولية، كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، معهد ابو لغد، (فلسطين)

2010/2011

جامعة بيرزيت

Berzeit University

الآليات الأوروبية لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية وارتباطاتها السياسية

(2010 - 2006)

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب

محمد راسم جرّاد

تاريخ المناقشة

2011/3/23

د.سمير عوض رئيساً

Samir Awad

.....

د.عبد الرحمن الحاج إبراهيم عضواً

عبد الرحمن الحاج إبراهيم

.....

د.ياسر العمري عضواً

ياسر العمري

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الماجستير في الدراسات الدولية، كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، معهد أبو لغد (فلسطين).

2011/2010

الفهرس

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
الإهداء.....	٥
الشكر.....	و
المصطلحات.....	ز
الملخص باللغة العربية.....	ح
الملخص باللغة الإنجليزية.....	ي
التمهيد.....	ل
فصل تمهيدي.....	1
المقدمة.....	1
الاهمية.....	4
الاهداف.....	5
اسئلة الدراسة.....	5
الفرضيات.....	5
المحددات.....	6
المنهجية.....	7
الاطار النظري.....	11
مراجعة الأدبيات.....	18

الفصل الأول

العلاقات الأوروبية الفلسطينية

35	مقدمة
36	المبحث الأول: منظمة التحرير الفلسطينية حتى أوسلو
36	المطلب الأول: منظمة التحرير الفلسطينية
39	المطلب الثاني: السلطة الوطنية الفلسطينية
46	المبحث الثاني: أوسلو وخارطة الطريق وتطوير الواقع الفلسطيني
46	المطلب الأول: إتفاق أوسلو
49	المطلب الثاني: خارطة الطريق والرؤيا الفلسطينية
55	المبحث الثالث: الاتحاد الأوروبي
56	المطلب الأول: نظرة من الداخل
61	المطلب الثاني: النشاطات الخارجية للاتحاد الأوروبي
61	المطلب الثالث: سياسته الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية
68	المطلب الرابع: السياسة الخارجية الأوروبية تجاه المنطقة
94	المطلب الخامس: السياسة الخارجية الأوروبية تجاه السلطة الوطنية
94	المبحث الرابع: الموقف الأوروبي من الدولة الفلسطينية
97	المطلب الأول: القدس في السياسة الأوروبية
100	المطلب الثاني: الاستراتيجية المستقبلية للاتحاد الأوروبي تجاه السلطة

الفصل الثاني

المساعدات الأوروبية

- 105المبحث الأول: المساعدات الأوروبية تاريخ ومنهجية
- 107المبحث الثاني: اليات الدعم الاوروبي
- 107المطلب الأول: الآلية الدولية المؤقتة لمساعدة الشعب الفلسطيني TIM
- المطلب الثاني: الصندوق الأوروبي الفلسطيني لإدارة المساعدات الإجتماعية
- 111والإقتصادية PEGASE
- 115المطلب الثالث: الدعم المالي الاوروبي وتأثير الاحداث السياسية والامنية عليه
- 121المبحث الثالث: موقف السلطة الفلسطينية من المساعدات الخارجية
- 122المطلب الاول: تحليل مدى استجابة السلطة للشروط
- 127المطلب الثاني: المشاريع التي تنفذها السلطة بشكل عام
- 137المبحث الرابع: الإستراتيجية الفلسطينية في العلاقات مع المانحين الأوروبيين

الفصل الثالث

النتائج والتوصيات

- 142مقدمة
- 143المبحث الأول: النتائج

145المبحث الثاني: التوصيات
148الملاحق
149ملحق رقم (1): اعلان برشلونة
181ملحف رقم (2): نص خارطة الطريق
193ملحق رقم (3): نص الرسالة التي بعث بها سلام فياض الى رؤساء الحكومات والقادة
198ملحق رقم (4): نص الوثيقة السويدية
203قائمة المراجع
218قائمة الجداول
219قائمة الأشكال

الإهداء

إلى أبي وأمي... إلى زوجتي وأولادي... إلى أخواتي....

إلى من علمني العمل المهني ودفعني للأمام....

إلى أصدقائي وزملائي....

إلى كل من ساندني في مسيرتي....

إلى كل المهتمين بالقضية الفلسطينية....

إلى كل الراغبين في معرفة حقيقة النضال....

أهديكم هذه الدراسة

محمد راسم جراد

الشكر

أشكر جامعة بيرزيت التي اعطتني فرصة أن أكون أحد طلابها،

وأشكر جميع أساتذتي

وشكر خاص إلى مشرفي الأول د.سمير عوض

وأشكر وزارة المالية التي أتاحت لي الفرصة الكبيرة لأن أنهل من بحر

معلوماتها ما مكنتني من إثراء هذه الدراسة....

محمد راسم جرّاد

قائمة المصطلحات

ESSP : Emergency serves support program.

مشروع دعم الخدمات الطارئ من خلال البنك الدولي.

PEGASE: Palestinian- European Socio_Economic Management and Assistance mechanism.

أالصندوق الأوروبي الفلسطيني لإدارة المساعدات الإجتماعية والإقتصادية.

TIM : Temporary international mechanism for direct assistance to the Palestinian people

الآلية الدولية المؤقتة للمساعدة المباشرة للشعب الفلسطيني.

PRDP : Palestinian Reform and Development Plan 2008-2010

خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008 2010.

الإرهاب: بالمفهوم الرسمي الأمريكي والأوروبي:

هو التهديد باستخدام العنف أو الشدة من قبل أفراد او جماعات، ضد المدنيين من

أجل تحقيق غايات سياسية أو دينية أو أي غايات أخرى.

حساب الخزينة الموحد أو حساب الخزينة العام:

الحساب المركزي الذي تديره وزارة المالية وتودع فيه جميع المقبوضات وتصرف منه

جميع المدفوعات المتعلقة بالسلطة الوطنية.

ملخص الدراسة

أولاً: الملخص باللغة العربية

إن أوروبا صاحبة تاريخ طويل في المنطقة العربية، فقدته بسبب الهيمنة الأمريكية على المنطقة والقرار الدولي، فسعت جاهدةً للدخول للمنطقة وبقوة، من خلال القضية الفلسطينية بوابة العلاقات مع المنطقة العربية. سعيها هذا كان لأسبابٍ أهمها حماية مصالحها واستقرار أمنها واقتصادها من منطلق القرب الجغرافي أيضاً، والذي يأتي نسبياً من خلال حل الصراع العربي الإسرائيلي وتحديدًا إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس القرارات الدولية.

لقد جاءت الآليات الأوروبية لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية بعد أعوام من العلاقات القائمة على قاعدة مؤتمر مدريد للسلام، وإعلان برشلونة عام 1995، الذي حدد أطر وأسس هذه العلاقة، والذي كان الهدف منها إنشاء وإرساء السلام والإزدهار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ففي العام 2006، تأثرت العلاقات التمويلية بين الإتحاد الأوروبي والحكومة الفلسطينية بسبب عدم إعلان الحكومة الالتزام بشروط الرباعية، ما اعتبر إخلالاً بشروط تقديم الدعم. عاد الدعم الأوروبي في العام 2007 ليرتفع قليلاً مع المتغيرات الداخلية، فكان في العام 2006 عبر الآلية TIM ومباشراً للمستفيدين، واستمر حتى بداية العام 2008، تبعثها الآلية PEGASE من بداية العام 2008، ولكن بالية جديدة لدعم خطة الإصلاح والتنمية في الأراضي الفلسطينية، ونجحت السلطة الوطنية

على هذا المستوى في تطوير القطاعات والشفافية، ما وضع المانحين أمام مسؤولياتهم تجاه احترام سيادة السلطة. فعاد التمويل الخارجي تدريجياً ليتمر بحسابات السلطة (حساب الخزينة الموحد).

كما رسمت هذه الآليات علاقةً واضحةً بين المانح والسلطة الوطنية الفلسطينية، من خلال طريقة إدارتها وأوجه إنفاقها، التي أدت إلى زيادة ثقة المانح بالسلطة. لكن السلطة الوطنية طورت أداءها مما جعل خطواتها تتسارع للخروج من حالة انهيار المؤسسات، إلى مرحلة تثبيت أركان دولة المؤسسات باستراتيجية جريئة ذات معالم واضحة، وهي الدولة الفلسطينية على الإراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، وعاصمتها القدس¹، ولا اعتراف بالمناطق المرحلية، بالية جديدة تتعامل مع الواقع الإحتلالي بأمر واقع مضاد. وباستراتيجية وفكر تطوير المقاومة، ليصبح يواجه الإحتلال بالبناء، وهي آلة إنهاء الإحتلال الفلسطينية. ومع هذه الآليات، فقد استخدمت السلطة الوطنية فكرة القوة المتحولة التي سعت من خلالها إلى تمويل ما لا يريد العالم تمويله من الموارد الذاتية وبارادةٍ ذاتيةٍ، عبر تحرير جزءٍ من المال الفلسطيني مقابل ما يمكن أن يصل للسلطة كدعم لمشاريع محددة، يتيح للسلطة توجيه ماله إلى المشاريع التي لا يرغب العالم بتمويلها.

¹ وثيقة "فلسطين: إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة". (2009). السلطة الوطنية الفلسطينية: برنامج الحكومه الثالثه عشرة.

ثانياً: الملخص باللغة الانجليزية

The Politics of the European Mechanisms Supporting the Palestinian Authority

Introduction:

Europe had a long history of involvement in the Arab region but it has been lost to the hegemonic dominance of the U.S. in the global arena. Because of that, Europe found itself in need for a new and more effective role in the region and naturally the Palestinian cause is the gateway where Europe can gain a strong foothold in the Arab region. Due to its geographic proximity, the Arab region is important to Europe since it is a major consumer market and a source for illegal immigration. Therefore, Europe has made a considerable effort to penetrate the region in order to protect its interests and safeguard its security and economy by resolving the Arab-Israeli and Palestinian-Israeli conflict based on international law.

The European mechanisms supporting the PNA were the outcome of the European economic and political efforts based on the Madrid Peace Conference and the Barcelona Declaration of 1995 which established and defined the relationship between the PNA and Europe with the aim at establishing and securing peace and promoting prosperity in the Mediterranean. From 1995 to 2010, Europe is the largest donor to the PNA and the Palestinian people. However, this support experienced a seesaw according to the political and security situation between the PNA and Israel and the domestic intra Palestinian relations

Several political and security related changes has negatively and positively influenced the financial situation of the PNA especially since the financial support is conditional on the PNA commitments and implementation its obligations based on the international agreement with Israel. In 2007,

Europe has made a strategic move when it decided to support the goals of the PNA especially when it came to development and reform and in establishing the foundations for the any future state. Forms of Support: First, the Temporary International Mechanism (TIM), and the second is Palestinian- European Socio_ Economic Management and Assistance mechanism or PEGASE.

The European financial support is no longer restricting the PNA operations in certain directions or sectors. It is fair to say that it is a minimal intervention through directing the money to the PNA public revenue and in a way the complies with the needs of the PNA. At the same time, other sources of funds from the Israeli tax collections and other various tax revenues also now go through the PA budget. The PNA also succeeded in enhancing its fiscal powers and discipline. According to various economic indicators, the PNA is steadily moving towards financially supporting itself. This march forward is based on a strategy that targets reducing reliance on foreign donors and therefore freeing itself from foreign pressures. The PNA has improved its functions in a way that made it possible to exit a situation where it faced fragile institutions to a situation where it established the role solid sectors and a well-defined strategy to establish a Palestinian state on the 1967 borders with Jerusalem as its capital. The new strategy confronts the realities of the occupation and works toward ending it.

التمهيد

إن هذه الدراسة، هي عبارة عن إيضاح للعلاقات التمويلية الفلسطينية الأوروبية، وكيفية وحجم هذه المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني، وأهدافها وشروطها، وأسباب تقديمها.

فالدراسة تربط بين أوروبا والسلطة الوطنية الفلسطينية والدعم المقدم وأثره السياسي. والباحث يسعى هنا لإظهار مساعي السلطة للإستفادة من هذا الدعم من أجل الوصول إلى تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، طبقاً لإتفاق أوسلو وما تبعه من خارطة الطريق، وما كفله المجتمع الدولي.

فصل تمهيدي

المقدمة

إن السلطة الوطنية الفلسطينية هي المرحلة التأسيسية التي تعدُّ لتكوين مقومات الدولة كما جاء في اتفاقية أوسلو، وهذا يعني أن مقومات الدولة مازالت في إطار التحضير وتنفيذ الاستحقاقات المتفق عليها بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني في عملية السلام برعاية دولية. فكان على الجانب الفلسطيني وقف ما اصطلح عليه بالعنف والتحرير، والعمل على الإصلاح المالي والشفافية. وبالتوازي، على إسرائيل استحقاقات واجبة التنفيذ لم تنفذ. أما على صعيد المجتمع الدولي فعليه استحقاقات يحاول تنفيذها، وهنا فإن الإتحاد الأوروبي جزء من المجتمع الدولي الذي أخذ على عاتقه تبني عملية السلام وتثبيت أركان الدولة الفلسطينية المنشودة. ويسعى الإتحاد الأوروبي إلى دعم السلطة الوطنية من عدة نواحٍ منها المادي والفني، حيث أن الإتحاد الأوروبي يقدم دعماً مالياً كبيراً للسلطة الوطنية الفلسطينية، ويتمثل هذا الدعم بعدة نواحٍ من خلال دعم التنمية والإصلاح في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. ويمثل الإتحاد الأوروبي كمفوضية أوروبية وكدول منفردة، الداعم أو المانح الأكبر للشعب الفلسطيني بين المانحين بما فيهم الأشقاء العرب. وهم يدعمون وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين في كل دول الشتات الفلسطيني. ومن خلال دعمهم هذا،

فإنهم يتطلعون ليكونوا الداعم الأكبر لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة. الدعم المادي له عدة أوجه متغيرة في شكلها مع الفترة الزمنية، تحوي نفس المضمون.

إن أوروبا تسعى للدخول إلى المنطقة لتصبح شريكاً في لعبة السياسة التي احتكرتها الولايات المتحدة، فهي من جهة تريد أن تضع نفسها شريكاً فاعلاً في قضايا المنطقة العربية، وخاصةً القضية الفلسطينية، وذلك بعد أن تصدّرت الولايات المتحدة أخذ القرار والمبادرة في شؤون المنطقة.

ومن متطلبات هذا الدعم وأسسها التزام السلطة الوطنية بالاتفاقات المبرمة، وقرارات الرباعية وتنفيذ الاستحقاقات التي تقع على عاتقها في كل مرحلة. بالإضافة إلى الإصلاح المالي والإداري والشفافية، مع إقرار الإتحاد الأوروبي بأن الشعب الفلسطيني هو شعب تحت الاحتلال ويحق له النضال من أجل الحرية وإنشاء دولته المستقلة.

من هنا، ومن كل المعطيات السابقة، سينطلق الباحث في إعداد هذا البحث الذي يربط بين أساليب الدعم المقدم من الإتحاد الأوروبي وارتباطاته مع الوضع السياسي الفلسطيني.

لقد قسم العنوان الى أربعة أقسام، هي الآليات الأوروبية والسلطة الوطنية الفلسطينية والإتحاد الأوروبي، والأثر السياسي الذي ينجم عنها. مع هذا، فإن فكرة هذه الدراسة تتمحور حول قدرة السلطة الوطنية على التحرر المالي من

المانح وخاصة الأوروبي، كونه أكبر المانحين، لكن فكرة التحرر هذه تدفع الباحث لإظهار البدائل الممكنة والمتاحة أمام السلطة الفلسطينية لإستخدامها في حال التخفيض. هنا تركز الفكرة على تحويل القوة الموجودة لدى الفلسطينيين، أي ما يسمى بالقوة المتحولة. فالسلطة تسعى جاهدة الى التخلص من عبء مايمكن أن يكون ضغطاً سياسياً ناجماً عن الحاجة، فوجدت أن لديها من القدرات الذاتية المتواضعة ما يخلصها بشكل أو بآخر، أو يقلل من قوة الضغط السياسي بتحويل القوة أو القدرة إلى المكان الذي تحتاجه ولا يموله الآخرون.

إن أوروبا أحد أضلاع الرباعية الراعية لعملية السلام، وهم الشهود على الإتفاقات المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وهم الذين كفلوا الحل وتحقيق الدولة الفلسطينية. فالعلاقة بين الإتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير هي علاقة والتزام أخلاقي وتعاقدي من أجل الوصول الى حل عادل وشامل ودائم، وتحقيق الحرية والإستقلال.

أما أساس فكرة التحرر هذه وقوتها، هو صمود الشعب الفلسطيني. ولتحقيق وتعزيز هذا الصمود، يجب توفير الإحتياجات الأساسية والرئيسية وإيجاد مقومات الحياة التي تخلق لدى المواطن الفلسطيني أسباب البقاء.

إن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو صراع وجود وبقاء. فإسرائيل تسعى بكل قوتها المهولة الإستيلاء على الأرض وخلع الإنسان الفلسطيني من

جنوره. أما السلطة الوطنية، فتسعى بكل قوتها المتواضعة الى زرع الإنسان مهما كلف الأمر. من خلال تسهيل متطلبات الحياة كي لا يقهر.

لقد سعت السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن خلال توظيف كل إمكاناتها المادية إلى تحقيق هذا الهدف، فأصبحت السلطة هي الممول الأكبر للمناطق الفلسطينية، فقد شكل الدعم الذاتي للسلطة الوطنية ما يقارب ثلثي ما ينفق على المشاريع الداخلية من بنية تحتية وغيرها. فالحكومة الفلسطينية من خلال خطتها تسعى جاهدة الى إيجاد كل الطرق الممكنة والمتاحة للتمويل من خلال الإتفاقات من أجل هدف استراتيجي هو اقامة الدولة.

■ الأهمية

تتبع أهمية البحث كونه من البحوث الرائدة والنادرة في تناولها لفكرة الموضوع من حيث التحليل السياسي لخفايا البيانات المالية المدرجة والسالفة الذكر. وكون هذا البحث هو الأول في كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، كانت له معوقات نجمت عن قلة ارتباط الاهتمام الأكاديمي بالمدلولات السياسية، علاوة على ذلك ندرة المراجع والوثائق المحلية عند تناولها المجرد لهذا التحليل المالي السياسي.

وتكمن أهمية هذه الدراسة أيضاً في إظهار المنهجية الأوروبية في التعامل مع الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية من خلال تباين الأهداف المرجوة من تقديم المساعدات من الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية حتى على المدى

البعيد وفي المستقبل. كما تظهر الآليات العملية التي تقدم فيها هذه الدول مساعداتها ودعمها بالتفصيل ضمن أرقام في فترة زمنية معينة.

■ الأهداف

كما وتهدف الدراسة إلى تبيان أثر هذه الآليات في الواقع الفلسطيني من خلال إظهار ما قُدم وما تم تنفيذه على مستوى المشاريع ودعم البنية التحتية، بالإضافة إلى كافة القطاعات. ويرى الباحث هنا وضع حلقة وصل إن كان هناك رابطاً بين ما هو مقدم وما للقرار السياسي الفلسطيني صلة به. كما تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ما وراء الأرقام من آثار تنموية واقتصادية وسياسية. وهل السلطة الفلسطينية تسعى لرفع قيمة المساعدات أم تقلصها.

■ أسئلة الدراسة

ما هي المتطلبات الأساسية من أجل تقديم هذه الدول دعماً للسلطة الوطنية؟

ما هي الآليات الأوروبية لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية؟

هل الدعم المالي الأوروبي تأثر بالأحداث الأمنية والسياسية المتغيرة؟

هل لهذا الدعم المالي أثر في السياسة الفلسطينية؟

■ الفرضيات

1. إن المتطلبات الأساسية لأي دعم مرتبطة ارتباطاً مباشراً بمدى تعاطي السلطة

الوطنية (الموقف الرسمي) مع المعايير الدولية لحل القضية الفلسطينية.

2. إن اتجاهات الدعم متعددة ومتنوعة، منها دعم الرواتب، ودعم قطاع الطاقة، والصحة والمياه والشؤون الاجتماعية، والشرطة. ودعم مشاريع هذه القطاعات سيأتي الباحث عليها بالتفصيل.

3. المتغيرات والأحداث السياسية والأمنية في الأراضي الفلسطينية أثرت إيجاباً أم سلباً على آليات الدعم.

4. إن الدعم المقدم من الإتحاد الأوروبي له أثرٌ في السياسة الفلسطينية، إنما بطريقة غير مباشرة وذلك أن أي دعم يقوي السلطة الوطنية من المؤكد أن يكون له اثر في الأداء وفي رفع مستواها مما يؤثر في المحصلة في هذا القرار وحزمه وقوته والقدرة على تنفيذه.

■ المحددات

ومن أهم المعوقات التي واجهت الباحث كانت تتمثل في عدم توافر المصادر والمراجع والوثائق الدقيقة فيما يخص تحليل ما وراء البيانات الرقمية والتي كانت مدار موضوع البحث وبخاصة المطالب السياسية ومقدار تناسبها مع المساعدات المقدمة من الإتحاد الأوروبي للسلطة الوطنية ومقدار تماشيها معها.

المنهجية

تعرف المنهجية من خلال الدراسة، فهي تعبر عن الآلية التي اتبعها الباحث في إعداد دراسته وصولاً الى الهدف المراد. وتتضمن مجموعة من القواعد وفقاً لطبيعة الموضوع.

إن أهم ما في الدراسة، هو عملية إختيار الفرضية، حيث أن الفرضية تكون قد تشكلت في عقل الباحث نتيجة ملاحظات ومشاهدات وتساؤلات بحاجة الى إجابات. فالتأمل هي الحالة الطبيعية للإنسان. فبالسؤال تبدأ عملية البحث عن الإجابات المقنعة للسائل.

وعملية البحث هذه تنظمها خطوات للوصول الى الجواب. فإذا كان السؤال له طبيعة الكم، تكون عملية البحث عن الإجابة بالتجربة الكمية أو القياس، فيكون المنهج كميّاً. أما في هذه الدراسة، فقد اختار الباحث المنهج الوصفي لإشتماله على امكانية دراسة الظاهرة ليصفها وصفاً دقيقاً كيفاً وكماً.

فهو يضع شكلاً لقضية الدراسة ويصفها بشكل دقيق يسهل على القارئ فهم الموضوع ورسم حدود له. فيجعل للقضية وصفاً وخصائص محددة. وإذا اشتملت الدراسة على كم، فيتم وصفها كميّاً.

وفي مثل حالة الدراسة هذه "الأليات الأوروبية لدعم السلطة وارتباطاتها السياسية"،
يشتمل العنوان في طياته على الوصف والكم. فنحن هنا نريد ان نصف الحالة الأوروبية
الفلسطينية وخصائصها ومميزاتها وقيم الدعم المقدم واساليبه.

الهدف من استخدام هذا المنهج هو أن عملية جمع المعلومات تكون لظاهرة بارزة
في المجتمع، بالإضافة الى المقارنة بين عناصره، وصولاً إلى طريقة تعامل أفراد الدراسة
مع قضيتها، وعملية أخذ آرائهم وقدراتهم لوضع تصور مستقبلي وخطط مناسبة لإتخاذ
القرارات السديدة. وهذا المنهج يمكّن الباحث من الوصول إلى علاقة واضحة بين مفردات
عنوان الدراسة وعناصره.

فالخطوات التي سنتبعها لإنجاز هذه الدراسة هي:

1. الوقوف على المشكلة، وهي موضوع تم ملاحظته، والذي عمل على استقراز وتحفيز
الباحث للبحث عن إجابات وافية بأسلوب علمي.
2. قبل البحث عن الإجابة يتطلب الأمر صياغة المشكلة بناءً على معلومات دقيقة.
3. وضع تصور لكيفية حل المشكلة بوضع فروض لحلها.
4. وضع الإطار النظري وهو القاعدة الأساسية التي سيسير عليها الباحث، وهي
النظرية اللبرالية.

5. من المفترض أن يكون هنالك عينة للدراسة أو مجتمع الدراسة. ولكن ومن منطلق العنوان، فإن البحث سيكون بتقسيم العنوان إلى أجزاء على النحو التالي: الآليات، أوروبا، السلطة الوطنية، التبعات السياسية.
6. أما أدوات البحث فهي، الإستقراء والمقابلة، بالإضافة إلى البحث الدقيق عن المعلومات في مستندات السلطة الوطنية بما فيها وزارة المالية. والبحث عن مصادر خاصة في الأوراق الخاصة بالإتحاد الأوروبي.
7. عملية جمع المعلومات تكون بدقة متناهية ومن مصادر واضحة وموثوقة، حيث سيعتمد هنا على التقارير الخاصة بالسلطة الوطنية مثل الموازنات وجداول المانحين، والتقارير الأوروبية الرسمية.
8. مقابلة لبعض الشخصيات بشكل ضيق، حيث أن الإعتماد هنا على مقارنة الأرقام بالواقع.
9. الشخصية الرئيسية التي سيعتمد الباحث على فكرها وأسلوبها دون المقابلة الصريحة معها هو رئيس الوزراء الفلسطيني د.سلام فياض، حيث أن الباحث يعايش يومياً فكر وأسلوب ونمط تعامل رئيس الوزراء في قضايا السياسة والتعامل مع المانحين والشؤون المالية للسلطة الوطنية. بالإضافة الى الأسلوب الإداري وسبل تحليل المواقف وإدارة الأزمات. فالركيزة الأساسية والشخصية المحورية في هذه الدراسة كونها صاحبة فكرة بناء مؤسسات الدولة وانهاء الإحتلال، والتحرر المالي والإعتماد على الذات وتقليل الإعتماد

عل المانحين، وتثبيت كيان إقتصادي هو سلام فياض. بالإضافة الى بعض الوزراء والوزراء السابقين والمختصين.

10. عند الوصول الى مرحلة استخلاص النتائج، يجب أن تعكس هذه النتائج بشكل أو بآخر الإجابة على أسئلة الدراسة بتطوير بسيط يظهر العلاقات بين العوامل مثل، السلطة وأوروبا، الدعم والقرار السياسي الفلسطيني.

11. سيتم التركيز على موضوع مهم وهو أين السلطة الوطنية الفلسطينية وموقفها من المساعدات الخارجية وما هي الإستراتيجية المتبعة لتقليلها.

12. في النهاية سيتم تحليل النتيجة أو النتائج وتفسيرها ليتم بعدها تعميمها لنقول أن العلاقة بين السلطة الوطنية وأوروبا تقوم على أساس معين ، يمكن من خلالها وصف المال الأوروبي.

13. فالمنهج الوصفي يكون أشمل أنواع المناهج في البحث العلمي، حيث يمكن التفرع عنه بمنهجيات فرعية. فالمنهج الوصفي التحليلي يصف الظاهرة ويحدد ملامحها وخصائصها وطبيعة العلاقة بين متغيراتها وأسبابها ومحدداتها. كل هذا من أجل تحليل ظاهرة معينة والوقوف على حقيقتها. فالمنهج الوصفي التحليلي، يعتمد على تفسير الوضع الراهن وتحديد ظروفه ومناخه، وهو يعتمد على جمع البيانات ومنثم تحليلها ونسج العلاقة وتفسيرها وصولا الى النتائج. وسيعتمد الباحث هنا على تحليل المضمون أيضا ودراسة الظرف القائم على أرض الواقع.

الإطار النظري

إن الدراسة بكل مكوناتها وتفرعاتها، وبكل ما تحتويه من سياسة واقتصاد، وما يتفرع عنها من حرية واستقلال وتنمية. ومن علاقات دولية مبنية على أسس. وجد الباحث أن النظرية الليبرالية هي النظرية الوحيدة التي تحتوي كل ما في هذه الدراسة من تناقضات. لقد اختار الباحث النظرية الليبرالية، كنظرية اعتمد عليها في بناء هذه الدراسة من منطلق تطابق النظرية مع ما يسعى له الشعب الفلسطيني من الحرية والإستقلال وحق تقرير المصير، والسعي لبناء مؤسسات دولته المستقلة.

إن السلطة الوطنية الفلسطينية، وبالفكر السياسي الحالي تتخذ من الليبرالية بمرونتها نهجاً قريباً بما يتطابق مع احتياجاتها، وبما يتطابق مع العادات والتقاليد والديانات، وما يتطابق مع حق الشعب الفلسطيني بالحرية والإستقلال. وما يخوضه اليوم من مقاومة سلمية ضد الإحتلال والتبعية. وما يخوضه من حرب ليصنع لنفسه كياناً سياسياً واقتصادياً خاصاً به.

فالليبرالية هي الحرية، حرية الفرد والجماعة، وهي حرية مرتبطة بقدرة الفرد على الإختيار، فهي هنا تتطابق مع حق تقرير المصير. ومن منطلق أن الفرد له الحق في الحياة، وله الحق في التعبير، وله الحق في ممارسة حياته دون إجبار. فهي إذاً ضد الإحتلال ومع الحرية والإستقلال.

إن كافة الليبراليات تتفق على مبادئ أولية حقوقية، وهذه الحقوق هي: الحرية الفردية بما تحويها من حرية التعبير والتفكير، وحق الملكية والحرية الاقتصادية، والمساواة، والمساهمة في القرار. و تقليل تدخل الدولة في حياة المجتمع والأفراد خاصة في الشق الاقتصادي، حيث تؤمن إما بالاقتصاد الحر أو ما يسمى باقتصاد السوق، الذي تتدخل فيه الدولة لحماية الأفراد من الاحتكارات والظلم.

الليبرالية، تعني أن يحيى الإنسان حراً. والحرية والاختيار هما أساس في النظرية الليبرالية، ورغم الخلافات والإختلافات بين منظري هذه النظرية إلا أنهم اجتمعوا على أن الحرية والاختيار هي النتيجة في النهاية.

الليبرالية حالياً، تهدف لتحرير الإنسان كفرد وكمجموعة من القيود والحكم والسلطة، ومن أهم ما يميزها انها مرنة بحيث يكيفها المجتمع وفق عاداته وتقاليده ومتطلباته منها. فلا يعني أن ينطبق على مجتمعنا العربي ما ينطبق على الغرب. فهي قد تكون عقيدةً سياسية تُعنى بالفرد والحرية السياسية والديمقراطية والإصلاحات القائمة على أساس أن الفرد محور الإهتمام والتغيير والحق.

وتشجع الليبرالية على بناء وحماية المجتمعات الحرة والعادلة والمنفتحة، وهي المجتمعات التي يسعون من خلالها إلى الوصول لتوازن بين القيم الأساسية المتمثلة في الحرية والمساواة والتواصل بين أفراد الجماعة، وتُشعر الإنسان بكيانه وأهميته كعنصر فاعل في الحياة، فتنادي الليبرالية بالحرية والكرامة ورفاهية الأفراد، وحق الجميع في

تطوير ما لديهم من مواهب، ومن أهداف الليبرالية توزيع السلطة، واحترام الإبداع .
والليبرالية ترفض السوق الذي تنقيد فيه الحرية بالاحتكارات من ناحية، أو الاقتصاد الذي
لا يلتفت لمصالح الفقراء والمجتمع ككل من ناحية أخرى. الليبراليون يتمتعون بالتفاؤل
ويثقون في الناس مع إقرارهم بضرورة التيقظ والحيطه تجاه الأشخاص الذين يسكون
بزمam السلطة².

تطرق الباحث للمنظرين الرئيسيين لهذة النظرية بإيجاز، مثل ميلتون فريدمان،
الأمريكي الحاصل على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية في العام 1976، الذي يعتبر أن
السوق ليس العدو الحقيقي للمواطنين، بل يعتبر أن الدولة هي التي تتسبب في شل
الاقتصاد وفي تثبيط النمو. ووظيفة الضريبة هي أن تكفي لتمويل الوظائف والمهمات
الحكومية، الجيش وجهاز الشرطة والنظام القضائي والجهاز الاداري المتسم بالرشاقة³.
ويعتبر فريدمان، أن تدخل الدولة في السوق بشكل مباشر هو خطأ كبير، ويعتقد أن
السياسة لا تقدر على التحكم في النمو الاقتصادي، فالإقتصاد يتأثر بقوى السوق.

هايك، الاقتصادي النمساوي، يعتقد أن كل الصيغ القائمة على التخطيط
الاقتصادي تؤدي الى الدولة الاستبدادية، ويزعم أن موضوع " العدالة الاجتماعية"
موضوع لا يجوز للمرء أن يشغل نفسه به، كما ويرفض هذا المصطلح.

² شيفر، اولريش.(2010). إنهيار الرأسمالية.عالم المعرفة/عدد(371) ندوة منتدى الاشتراكي 2010/4/21 جورج
حدادين/ die entfesselte Marktwirtschaft scheitert Der crash des Kapitalismus warum

³ ميناردوس، رونالد. (2009). برنامج الليبرالية الدولية، الوثائق الأساسية للاتحاد الفيدرالي.العالمي للأحزاب
السياسية الليبرالية. ط1. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مع الوقت توزع المفكرون الليبراليون على ثلاث مدارس مختلفة، نتيجة الاختلاف بشأن دور الدولة في الحياة الاقتصادية، ومدى ايمانهم بقدرات السوق على تحقيق النتائج المرجوة منها:

1. مدرسة فرايبورغ: التي تحبذ قيام الدولة بممارسة أوسع دور ممكن، وعليها أن تمنع الاحتكار كما تطالب الدولة بانتهاج سياسة اجتماعية "موائمة لمتطلبات الاسواق"، وأن موضوع العدالة الاجتماعية أمر لا يجوز التقليل من شأنه ابداً.

2. مدرسة شيكاغو: تلعب الدولة وتترفع من شأن السوق ويجعلونها المحور الذي تدور حوله أفكارهم.

3. المدرسة النمساوية: تعتبر الحرية الشرط الضروري لتحقيق الرفاهية، ويجب الدفاع عنها "بكل شجاعة ونظرياً وعقائدياً وانه لا يجوز بأي حال من الاحوال" التنازل عن شيء منها ثلثية لوجهات نظر تتطرق من متطلبات عملية".

وتعتبر الليبرالية الدولية الاتحاد الفيدرالي الدولي للأحزاب السياسية الليبرالية. والتي تأسست سنة 1947، فأصبحت الشبكة الأولى المعنية بتعزيز الليبرالية وتقوية الأحزاب الليبرالية، والمهتمة بنشر الديمقراطية الليبرالية في شتى بقاع العالم. وتتوحد الأحزاب الليبرالية حول العالم على مبادئ أهمها: حقوق الإنسان، والانتخابات الحرة النزيهة، والديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية، والعدالة الاجتماعية، والتسامح، واقتصاد السوق الحر، والتجارة الحرة، واستدامة البيئة، والحس القوي بالتضامن الدولي. وبطبيعة الحال عندما يأتي تطبيق تلك المبادئ وفقاً للظروف القومية والوطنية المختلفة، فنجد

تنوعاً في طريقة التطبيق من حزب ليبرالي لآخر. ولكن جميع الأعضاء ملتزمون بما ورد في بيان المنظمة مانيفستو. وركزت الليبرالية العالمية على حقوق الإنسان والاقتصاد والتنمية، ما ظهر جلياً في إعلان أكسفورد 1967.

لقد تحدث إعلان أكسفورد عن توجهات الأحزاب الليبرالية، وعن الأهداف الواجب الوصول لها وتحقيقها. فتحدث عن كل المبادئ الأساسية ولكن بما تشمله من تطورات علمية وتقنية وفكرية، فهو يواكب التطور. وأكد هذا الإعلان على ضرورة إتاحة المعلومات للمواطنين لتمكين من الوقوف على حقيقة الأمور بشفافية. كما أكد أيضاً على محاربة الإحتكار، ومكافحة العنصرية للقضاء عليها بكافة أشكالها.

أما حقوق الإنسان فهي الركيزة الأساسية لليبرالية. فهم يعتبرونها الشرط الأساسي للتقدم والاستقرار ولا يمكن ضمانها إلا من خلال الديمقراطية. ويقر الليبراليون بالاحتياج الحقيقي لتعزيز الحق والسياسية والمدنية، فهم يعارضون كافة أشكال الديكتاتورية وصورها، وحقوق الإنسان من ضمنه، والتعليم، وحقوق المرأة، وحماية البيئة، والحفاظ عليها، وحماية حقوق الأقليات⁴، من منطلق أن حماية حقوق الأقليات تصب في مصلحة الجميع.

أما التجارة الحرة والتنمية، فيعتقد الليبراليون أن الفقر السائد في أنحاء كثيرة من العالم، يمكن التخفيف من حدته من خلال حرية السفر والتجارة، ويتحقق هذا يكون الليبراليون ملتزمون بفتح الأسواق "الغربية"، أمام المنتجات الواردة من دول العالم النامي.

⁴ ميناردوس، رونالد، مصدر سبق ذكره.

ولكن اقتصاد السوق الاجتماعي لا بد من أن تصاحبه المؤسسات الديمقراطية. لأن تمويل التنمية لن يتمكن من المساعدة في الحد من الفقر إلا عند تبني الحكومات المتلقية لهذا الدعم ممارسات الحكم الرشيد التي تتطوي على الشفافية التامة والمحاسبة والمسؤولية القائمة على سيادة القانون، حيث طبقت السلطة الوطنية وأرست قواعد الشفافية والمساءلة. ولكن بدون الحرية والانفتاح والاختيارات والبدائل السياسية والمؤسسات المستقلة القائمة على تنفيذ أحكام القانون يندم الأمل في كبح جماح الفساد أو في تحقق التنمية. ولهذا السبب يؤكد الليبراليون على الدعم الموجه نحو التنمية الدولية. وتنمية المؤسسات السياسية.

تحدثت الليبرالية عن النضال، وأشكاله بالعنف وغير العنف. فليس من الضروري أن تحل كل القضايا التي تتسم بالتوتر العالي والحدة والعنف لحل مثل هكذا نزاعات، فهناك أشكال للنضال تحدث عنها التاريخ وكانت ذات جدوى مثل النضال بالطرق النفسية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية. ومن المعتاد أن استخدام هذه الطرق لا يستخدم بين المتكافئين بالقوة وإنما في الحالات المصيرية والحساسة التي يوضع بها المصير والحياة في خطر، وليس حال الشعب الفلسطيني إلا مثلاً على حالة تهديد المصير وشطب الهوية. و لكن غالباً ما انتصرت الشعوب بالطرق اللاعنفية على القوة، وقد سميت هذه الأنواع بأعمال اللاعنف أو النضال اللاعنف والتي شكلت بديلاً عن

خيارات الحرب لحل النزاعات.⁵ وهذا ما تبلور في السنوات الأخيرة بعد هدوء الإنتفاضة للتحوّل الى المقاومة والنضال السلمي والمقاومة الشعبية كونها أساليب نجحت كما يقول التاريخ ضد الإستعمار. وقد استخدمها الفلسطينيون عام 1987، في الانتفاضة الأولى، وهي رمز المقاومة السلمية، ما جعل القضية الفلسطينية تظهر وتبرز للعالم كقضية احتلال، وقمع لشعبٍ أعزل.

في النهاية، لقد تطابقت هذه النظرية مع حاجة الفلسطينيين للحرية والإستقلال، ومكافحة العنصرية بكافة أشكالها، من جدار وحواجز واغلاقات ومعوقات. وتطابقت مع الفلسطينيين في عملهم الدؤوب من أجل تكوين اقتصادهم وتحريره من السيطرة الإسرائيلية على المعابر والحدود. في سعيهم المستمر لانتزاع السيادة عليها.

⁵ شارب، جين. "البدائل الحقيقية". مؤسسة البرت اين شتاين. الحزب الليبرالي الديمقراطي. (الاسترجعت بتاريخ 2010/6/1) www.liberalsudan.org

مراجعة الأدبيات

مقدمة

في هذا الفصل، سيتناول الباحث المراجع التي استخدمها في تكوين هذه الدراسة، وسيتم التعريف بها، وسيكون العرض عبارة عن حوار بين المراجع ووجهات النظر، وقد يكون التسلسل الزمني لبعضها مهما في المقارنة فيما بينها. إن الحوار الذي سيكون بين المراجع والأدبيات هو عبارة عن إيضاح للقارئ حول طبيعة هذه المواد ومواقفها ومعلوماتها وتحليلاتها المرتبطة مباشرة في عنوان الدراسة. حيث للباحث وجهة نظر عليه تبنيها والدفاع عنها منطقيا من خلال المعززات.

ستشمل الأدبيات نظريات العلاقات الدولية، ومشاريع موازنات السلطة الوطنية الفلسطينية من عام 2005 وحتى 2010. والتقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية حول سنوات البحث. ونشرات وتقارير الإتحاد الأوروبي والبنك الدولي، وعينة من الإتفاقيات المبرمة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والإتحاد الأوروبي. وخطة التنمية والإصلاح الفلسطينية، وإنهاء الإحتلال وإقامة الدولة. بالإضافة الى مجموعة من المقالات والمقابلات الصحفية الموثقة.

مراجعة الأدبيات

سيبدأ الباحث من اتفاقية أوسلو، كون السلطة الوطنية الفلسطينية تشكلت بمقتضاها. ففي كتاب **إتفاق اوسلو وتداعياته**، لمنير شفيق⁶، يرى أن اتفاق أوسلو هو اتفاق كارثي كونه فصل على المقاس الإسرائيلي والأمريكي، ولا يشكل سوى اتفاق على تجميل منظر الإحتلال. فهو يرى أن هذا الإتفاق ما هو الا مصادقة فلسطينية على الشروط الإسرائيلية، التي دعمها المجتمع الدولي، فإذا لم يوافق عليها الفلسطينيون فلا اتفاق أصلاً. والعرب ومنظمة التحرير الفلسطينية راضخة للقرارات والإملاءات الغربية والإسرائيلية.

وجد الباحث أن الإتفاق من وجهة نظر الكاتب، قد أعفى إسرائيل من الأعباء السكانية والضرر من المقاومة. وأن وجود شرطة فلسطينية ما هو إلا عبارة عن إحتلال نظيف مدفوع الأجر. ووجهة النظر هنا أن هذا الإتفاق ومن وقف خلفه ودعمه لم يقدموا توضيحاً واحداً يشير الى إمكانية تحرير الأرض أو زوال الإحتلال، أو وجود سيادة فلسطينية أو وضع المستوطنات. والأهم في هذا الكتاب أنه يرى أن المؤيدين للإتفاق لا يملكون سوى عيش الأمل لإسترداد الحقوق على قاعدة قراري مجلس الأمن 242 و338. فيعتبر أن الأمل ضعيف، والسبب أن هذا الإتفاق صيغ بمنطق اسرائيل، فبأي منطق يمكن أن يكون الإتفاق التالي بشروط ومنطق غير اسرائيلي؟؟ فيرى الباحث هنا أن المنطق هو منطق من يقدر على الصمود أكثر، منطق من يفلح الأرض ويحييها

⁶ شفيق، منير. (د.ت). "إتفاق أوسلو وتداعياته". رام الله: المركز الفلسطيني للإعلام.

ومنطق من يعمرها ويبني فيها، ومن يخلق واقعا صعباً على الزوال هو الباقي على الأرض. وهذا منطق الوثيقة الفلسطينية المنبثقة عن الحكومة الثالثة عشرة، (فلسطين : إنهاء الإحتلال واقامة الدولة) والتي سيتطرق لها الباحث بعد عرض اتفاق أوسلو، هذا الإتفاق الذي بالتأكيد حدّ من طموح وآمال الفلسطينيين في الحرية المطلقة على أرضهم، والإعتراف بوجود إسرائيل. وهو اتفاق منح إسرائيل ما احتاجت كما قال منير شفيق في كتابه أوسلو وتداعياته، ولكن هو اتفاق لا يتعارض مع وثيقة الإستقلال من حيث حصول الفلسطينيين على قطعة أرض ليناضلوا عليها كمنطلق للتحرير والإستقلال. ولكن بالمقابل هو اتفاق أعطى الفلسطينيين صوتاً مرتفعاً وكياناً معترفاً به؛ هو منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً ووحيداً له. وهو بتقسيمته الزمنية كان من المفترض أن يفضي الى تسليم الفلسطينيين سيطرة كاملة على المناطق التي احتلت عام 1967، حتى لو لم تلتزم اسرائيل بها. ولكنها أصبحت حقا واضحا مشهوداً عليه دولياً.

ففي كتاب (قصة إتفاق أوسلو، الرواية الحقيقية الكاملة. "طبخة أوسلو")⁷ اتجه الباحث نحو الصراع الذي وقع داخل أروقة منظمة التحرير الفلسطينية بين المؤيدين للتسوية والمعارضين لها، ولل فكرة بحد ذاتها. فهو يسرد بأسلوب حوارى أحداثا حقيقية وقعت قبل التوجه نحو الإتفاق، ويعرض الظروف والأوضاع التي سبقت وأدت بالقيادة الفلسطينية للسير باتجاه التسوية، من حيث الظروف الدولية والإقليمية والعربية تحديداً. فهو يصف الصراع الداخلي والنقاش المحتدم والشتائم والإتهامات المتبادلة بين القيادات

⁷ نوفل، ممدوح.(د.ت)" قصة إتفاق أوسلو، الرواية الحقيقية الكاملة (طبخة أوسلو)". القاهرة: الأهلية للنشر والتوزيع.

نتيجة لذلك. ولكنه يذكر أن هذا المرجع ما هو الا رأيا شخصيا وليس تنظيميا حزبيا وقد يكشف الزمان صوابه أو العكس من ذلك. إن مثل هذا الإتفاق هو تحول تاريخي ونقطة انعطاف نحو تاريخ بلامح أخرى وادوات وأساليب أخرى وشكلا جديدا من أشكال الصراع، ومن رحم الصراع أيضاً ولدت (الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق. (1) مفاوضات أوسلو 1993).⁸ أحمد قريع أبو علاء رئيس الفريق التفاوضي الذي أنجز اتفاق أوسلو ، التي اكد بها على أن أوسلو كانت نقطة التحول. حيث تؤدي الرواية في المحصلة إلى أن حدثا كهذا يعتبر نقطة تحول هامة في تاريخ الصراع. وهذا الكتاب إعتد في مصادره كما يقول الكاتب على الوثائق السياسية ، والمذكرات الداخلية من الفريق المفاوض الى القيادة السياسية. واعتمد أيضا على محاضر الجلسات التفاوضية و الذاكرة الشخصية للحوارات والنقاشات والمجادلات لكل الأطراف. وهو كتاب فيه سرد ووصف وتحليل، كما أراده الكاتب.

في النهاية وبعد استعراض حيثيات اتفاقية أوسلو، وما تمخض عن هذا الحدث من تبعات، فإنه لا يمكن إغفال حقيقة أن هذا الاتفاق قد وقّع قبل ما يزيد عن 17 عاماً، فلن يغير الندم شيئاً، وإنما أخذ العبر والنظر للتغيير لما فيه المصلحة الوطنية. من هنا، جاءت الوجهة الفكرية للحكومة الثالثة عشر وعلى رأسها د. سلام فياض، بالأيدولوجية المرتكزة على مبدأ (فلسطين: إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة)؛ البرنامج الخاص بهذه الحكومة، والذي تم إقراره في آب 2009. تضمن هذا البرنامج الأهداف الوطنية، من

⁸ قريع، أحمد (أبو علاء). (د.ت). "الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو حتى خارطة الطريق. (1) مفاوضات أوسلو 1993". (د.م): (د.ن).

إنهاء للإحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وكاملة السيادة على الأراضي التي احتلت عام 1967. وحل قضية اللاجئين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية من قرار 194 إلى وثيقة اعلان الإستقلال 1988، الى اتفاق أوسلو 1993.

وفي هذه الوثيقة أيضاً دعوة للمجتمع الإسرائيلي والقيادة الإسرائيلية والدولية لإبقاء الأمل بأن يعم السلام في المنطقة الذي لن يحدث الا بنيل الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية.

وفي حوار مع رئيس الوزراء الفلسطيني، في مجلة الدراسات الفلسطينية بعنوان "سلام فياض في حوار شامل مع مجلة الدراسات الفلسطينية"⁹. كان من الواضح الإصرار على بناء الدولة. وهذه المقابلة هي بمثابة خطاب مبسط وموجه للقارئ الفلسطيني والعربي، يعنى بالحديث عن بناء الدولة وبالتحديد عن خطة الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة من أجل انهاء الإحتلال وإقامة الدولة. حيث أكد رئيس الوزراء الفلسطيني د.سلام فياض على أربع قواعد أساسية هي: أن بناء المؤسسات ممكن على الرغم من الإحتلال، وأن إعلان الإستقلال 1988 هو تنازل تاريخي مؤلم، وأن الموجه الأول هو تثبيت المواطن على أرضه و تقديم الخدمات في مرحلة التحرر الوطني أمر مهم. وأكد في النهاية أن المرجعية الأساسية لإقامة الدولة الفلسطينية هو إعلان الإستقلال 1988 وليس اتفاق أوسلو. فيرى الباحث أن الرؤية التي تتضح من الحوار مع دولة رئيس الوزراء تكون الأكثر قرباً من الإحساس والنفس الفلسطيني، لكونه يتمسك بوضوح بالثوابت الوطنية الفلسطينية، ويعبر عن مطالب الشعب بمعزل عن الاتفاقات المبرمة.

⁹ فياض، سلام. (2009). حوار شامل مع مجلة الدراسات الفلسطينية. بيروت. ع79.

ومن خلال القراءات وجد الباحث أن اتفاق أوسلو كان نقطة البداية في العودة للوطن، وإن لم يحقق كامل ما يصبو إليه الشعب. فاتجه الفلسطينيون لتشكيل هذه النقطة نحو المصلحة العليا ونحو الهدف من جديد، وهي أن تقام دولة فلسطين على كامل الأرض التي احتلت عام 1967، وبناء على إعلان الإستقلال. بمعزل عن الرضى أو السخط على أوسلو، إلا أن الحقيقة هي أنها أتاحت المجال لتشكيل سلطة فلسطينية قادرة أن تبني دولة لها مؤسساتها. ولكن لن يحكم الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه والعيش على أرضه واقامة دولته وفقا للقرارات الدولية وثوابته بما فيها ان القدس هي العاصمة الأبدية للشعب الفلسطيني مع العلم أن موضوع القدس مؤجل ويؤجل في كل المحادثات والمفاوضات، ولكن الإرادة الفلسطينية لم تنهزم امام كل الأفعال الإحتلالية. فسعت السلطة الوطنية الفلسطينية لإنتزاع إعتراف أوروبي بهذا الخصوص، فكانت وثيقة السويد بشأن الإعتراف بالدولة الفلسطينية والقدس عاصمة لها¹⁰، حيث تطرقت إلى كون القدس عاصمة لدولتين هما فلسطين وإسرائيل. كما أكدت على استصدار الإتحاد الأوروبي للإعتراف بالدولة الفلسطينية حتى لو أعلنت من جانب واحد.

وأكدت هذه الوثيقة على وجوب تحقيق السلام الشامل بالإستناد الى قرارات مجلس الأمن، ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق والمبادرة العربية. وعدم الإعتراف بأي تغيرات تحدثها إسرائيل على الأراضي المحتلة عام 1967 إلا بموجب اتفاق. وتأكيد الإتحاد الأوروبي على المساهمة في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية وحل

¹⁰ مركز الإعلام الفلسطيني.(2009). نص وثيقة السويد. مصدر سبق ذكره.

مسائل اللاجئين والقدس، ودعم خطة إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة. وحضت إسرائيل على وقف الإستيطان بكافة أشكاله بما فيها النمو الطبيعي والقدس وتفكيك البؤر. وعدم اعتراف الإتحاد الأوروبي بضم القدس الشرقية. وتطرت لوقف التمييز ووضع قطاع غزة والتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن 1860.

ويريد الباحث ان يوضح أن الوضع المالي والسياسات المالية للسلطة الوطنية يجب العودة إلى عام 2005 وبدايات 2006، فقد دخلت المناطق الفلسطينية مرحلة جديدة في العام 2006، فكما جاء في مجلة الدراسات الفلسطينية، في مقال د.علي الجرباوي، "الإنتخابات الفلسطينية، " فلسطين المرحلة الجديدة"¹¹. حول الفترة التي انتخب فيها الرئيس محمود عباس، مرشح حركة فتح الى منصب الرئاسة. وتحدث عن الإنتخابات التشريعية، وألقى الضوء على حركتي فتح وحماس، وعن معارضة مجموعة من حركة فتح لإجرائها لعدم جهوزيتهم وللإنقسام الحاصل في صفوفهم. التي على العكس منهم كانت حركة حماس عالية الجهوزية لتلك المعركة.

وتطرق في عنوان رئيس عن موقف الأطراف الخارجية، الذي أكد فيها على أن السياسة الدولية تجاه المنطقة تتحدد وفق الرؤيا الإسرائيلية الأمريكية. فكانت اسرائيل تعارض اقامة انتخابات بوجود حركة حماس، الموصومة بالإرهاب في قاموسها. وساندت أمريكا اسرائيل وتبعها العالم بما فيه الإتحاد الأوروبي. لكن مع اصرار الرئيس محمود

¹¹ الجرباوي، علي. (2006). "فلسطين والمرحلة الجديدة، الإنتخابات الفلسطينية". مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 66.

ربيع 2006. ص7.

عباس على موقفه باجراء الإنتخابات في موعدها ووجود حماس ضمنها، أقنع ونجح باختراق الموقف الأمريكي بضرورة انجاح الديمقراطية، فلانت أمريكا وكل من كان يتبنى موقفها.

وتحدث عن موقفهم جميعا من النتائج، الذي انتقد كثيرا من سياسة عقاب جماعي بسبب الديمقراطية، والتي شملت الية تقديم المساعدات للسلطة. الذي استغل داخليا. وتحدث عن النداعيات الإقليمية والخارجية والتشابكات كون القضية الفلسطينية قضية دولية. وكان لهذه الديمقراطية ثمن، وهو ما سيتعمق به الباحث من خلال التقارير المالية والموازنات.

فبالنظر للوضع المالي الفلسطيني منذ العام 2005 الى اواسط العام 2009، تكون السمة الرئيسية فيها أن هناك تذبذبا واضحا تتضح أسبابه وقيمه من خلال المقارنة بين السنوات. فمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2005¹². ركز هذا المرجع على الضمانات التمويلية، والصعوبات المتعلقة باستمرار الإعتماد على الدعم الخارجي من أجل تمويل النفقات الجارية مع ضرورة العمل على احراز تقدم في الإعتماد على الذات الفلسطيني. ويذكر هذا المرجع، أن المساعدات الخارجية في الفترة 2003-2004، تراجعت إلى نحو 60% بالمقارنة مع 2001 – 2002.

تقوم فكرة هذا المشروع على استخلاص العبر من السنوات الماضية في الحصول على التمويل الخارجي وتقليل الإعتماد عليه لتعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد

¹² الحرياي. علي.(د ت) الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية لعام 2005. رام الله: مجلة المجلس التشريعي. ع3-4.

الفلسطيني المعتمد على الإيرادات الوطنية لتمويل النفقات الجارية، لما لها تأثير على صعيد القرار السياسي الوطني المستقل. ويتحدث هذا المرجع عن الأوضاع الاقتصادية خلال 2004-2005، والوضع المالي للسلطة الوطنية وتنفيذ موازنة 2004، من حيث الإيرادات والنفقات وصافي الإقراض. والسياسة المالية ومصادر التمويل والنفقات.

جاء العام 2006، وكانت بداية العام قد شهدت تغييراً سياسياً كبيراً، أدى الى تغيير في النهج والتمويل، وعليه لم تعد في ذلك العام موازنة.

جاء العام 2007، وحتى الربع الأول منه كان ما يزال الوضع على ما هو عليه من حصار وتجفيف للموارد، حتى جاءت حكومة الوحدة الوطنية وتم العمل على تحديد شكل للسنة المالية، تبلور في (الموازنة العامة للسنة المالية 2007)¹³، ويتحدث هذا المرجع عن أوضاع السلطة التمويلية وخاصةً بعد التراجع الحاد في التمويل الخارجي المستمر لسنوات، حيث يذكر أن التراجع التمويلي وصل إلى الثلث. والتي يقول المرجع هنا أن أهم أسبابه هو الممارسات الإسرائيلية من حواجز وحجز للإيرادات التي تجنيها إسرائيل عن السلطة، والتقليص الذي قامت به البنوك من اقراض للحكومة.

وأكد المرجع حدوث زيادة في التزامات الغير القابلة للتقليص وتدهور الوضع المالي والنظام المالي، فتجاوز المانحين للحكومة ولحساب الخزينة الموحد أثر على شفافية النظام. فهذا المرجع هو عبارة عن موازنة لإعادة ترميم النظام المالي وإعادة وضعه على المسار الصحيح تمهيداً لتعديلات في العام 2008.

¹³ مذكرة إيضاحية. (2007). موازنة السنة المالية. وزارة المالية الفلسطينية

أما في عام 2008، جاء مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2008¹⁴. الذي إستعرض هذا المرجع الأزمة المالية والمؤسسية للعامين 2006-2007، وحيث ان المشكلات تتالت وتتنوعت من حيث التمويل. والمشكلات المؤسسية والسياسية على الصعيدين الداخلي "الإنقسام" والإحتلال. وتحدثت عن أسباب الأزمة المالية التي تشمل بالأساس المقاطعة التي فرضتها الدول المانحة واسرائيل على السلطة وتجميد أموال الضرائب. ويتحدث أيضاً عن مشكلة كبيرة واجهتها السلطة الوطنية، وهي الزيادة الحادة في فاتورة الرواتب والمتأخرات المستحقة للقطاع الخاص، التي عادلته ما يقارب ثلث المساعدات الخارجية. الذي أدى الى ضعف القوة الشرائية الذي أنتج انخفاضاً في الإيرادات الداخلية.

أما مشروع قانون الموازنة العامة 2009¹⁵. فقد ركز هذا المرجع على المحددات الرئيسية للسياسات المالية المعتمدة في مشروع الموازنة للعام 2009، بعد استعراض للتحديات التي واجهت السلطة الوطنية خلال العامين الماضيين، وما حدث من عدوان اسرائيلي على قطاع غزة مما زاد التزامات السلطة. فتحدثت عن الوضع المالي بعد التغيير الذي حصل على المستوى الداخلي من انقسام واستيلاء حماس على السلطة في غزة. وعن التراجع المؤسسي والمالي الناجم عنها وعن الحصار، وعن نظرة العالم للسلطة وفقدان الثقة بالنظام المالي. وتحدثت عن الخطة التي ستسير عليها الحكومة من

¹⁴ قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2008. (14 آذار/2008). بيان وزير المالية. السلطة الوطنية الفلسطينية

¹⁵ قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2009. (كانون ثاني 2009). بيان وزير المالية. السلطة الوطنية الفلسطينية.

أجل السيطرة على الوضع وفرض النظام. وتطرق الى الإصلاح المالي وما كان عليه الحال في 2006 و2007، وأساليب إعادة الثقة، والطريق نحو الإستقرار المالي بعد كل المتأخرات والديون التي تترتبت على السلطة. والعمل على إنعاش الإقتصاد وتحقيق الأمن وأساليب تنفيذ هذه الموازنة. أما مشروع قانون الموازنة العامة¹⁶ 2010. فتحدث عن ما عرضته الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في آب/2009، حول استكمال بناء المؤسسات وصولاً إلى إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة. فبرنامج الموازنة هذا هو التطبيق والترجمة لما تعهدت به الحكومة لإقامة الدولة، من حيث الموارد والطاقات وتقليص الإعتماد على المساعدات الخارجية. وتستعرض الموازنة التوقعات اللازمة لتعزيز مؤسسات السلطة حتى تتحقق الدولة. كما تستعرض الآثار السلبية التي خلفها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مما أدى إلى إيقاع الشهداء والجرحى والخسائر المادية بالممتلكات والبنيان. وتدهور الوضع الإقتصادي في القطاع. ويتحدث هذا المرجع عن الزيادة في الإيرادات عن العام 2008، وازدياد إيرادات المقاصة عن السنوات السابقة. ويتحدث أيضا عن المبادرات والإصلاحات المؤسساتية خلال العام 2009.

فبالمحصلة، إن اتجاه السلطة هو تعزيز القدرات الداخلية الذاتية، ومحاولة تجاوز

ما آلت إليه الأمور والأوضاع الإقتصادية في الفترة من عام 2006 الى نهاية 2008.

¹⁶ قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2010. (آذار 2010). بيان وزير المالية. السلطة الوطنية الفلسطينية: وزارة المالية.

في إطارٍ آخر، وفيما يخص العلاقات الفلسطينية الأوروبية، تمت المراجعة من نقطة إعلان برشلونة الناتج عن عملية برشلونة في العام 1995. الذي كان القاعدة في العلاقات بين الطرفين، والذي انبثق عنه عدة مشاريع موجهة للمنطقة وللفلسطين. فهو يهدف الى خلق مناخ مناسب للسلام العادل والشامل والمستديم في الشرق الأوسط، والتركيز على قرارات مجلس الأمن والعمل على منع استخدام القوة وحل الخلافات بالطرق السلمية المتوافق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة، ومع النظرية الليبرالية، والليبرالية الحديثة التي تتحدث في كتاب (من الدكتاتورية إلى الديمقراطية إطار تصوري للتححر)¹⁷. أنه بناءً على دراسة الكاتب لأساليب الشعوب في مقاومة الأنظمة الدكتاتورية، من النازية الى الشيوعية. فهنا يتحدث الكتاب عن البطولات التي قام بها الأهالي في بنما وتشيلي والتبت وغيرها ممن قاوموا الإضطهاد باستخدام النضال اللاعنيف. فالكاتب هنا يرى بأن لديه قناعة راسخة بأن هناك طرق وسبل لمنع الظلم، وأن هناك سبلاً للنضال ضد الدكتاتورية دون اللجوء لسفك الدماء والذبح.

وفي إطار العلاقات الفلسطينية الأوروبية، وعلى نفس القاعدة (برشلونة) ظهرت المشاريع مثل، سياسة الجوار، والشراكة الأورو متوسطية ، والإتحاد من اجل المتوسط ، التي كانت كلها تشمل نفس المضمون وهو منطقة أمن وسلام وازدهار لحوض البحر الأبيض المتوسط.

¹⁷ . شارب، جين. (2003). من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، إطار تصوري للتححر. خالد دار عمر. مؤسسة البرت اين شتاين. الحزب الليبرالي الديمقراطي. (استرجعت بتاريخ 2010/6/1)

ومع نشأة العلاقات بين الطرفين وحتى العام 2006 مرّت في مراحل ومع دخول حركة حماس الإنتخابات تدهورت هذه العلاقة وعادت مع حلول العام 2008، ومع مراجعة (العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وفلسطين/ الشراكة) واستئناف اللجنة المشتركة أعمالها بعد ثلاث سنوات من الجمود، وانشاء أربع لجان فرعية للشروع في الحوار السياسي. ويتحدث عن أن فلسطين اقترحت سلسلة من الإجراءات والتدابير من أجل تعميق العلاقات المشتركة. والهدف من هذا العمل هو إقامة علاقات مؤسسية مع الإتحاد الأوروبي وتمكين وزارات السلطة الوطنية من الاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها الشراكة. كما توضح أيضا رغبة السلطة في تعميق الإتصالات مع كل مؤسسات الإتحاد الأوروبي. بالرغم من وجود علاقات واتصالات ممتازة مع البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية، فمن المهم أن تنصب الجهود تجاه المجلس الأوروبي. وتعزيز دور المؤسسات الفلسطينية للمضي قدما في خطة السنتين.

جاءت (خطة الإصلاح والتنمية) التي كانت وما زالت مطلبا وطنيا من منطلق ان التنمية حاجة فلسطينية والإصلاح حاجة فلسطينية ملحة. تمثل خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010¹⁸، خطة وطنية تحدد أجندة متوسطة الأمد للإصلاح والتنمية في فلسطين، فهي توزع الموارد الحكومية وتعكس التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بتبني إجراءات متكاملة لإعداد السياسات والخطط وتحضير الموازنات، وتحدد الغايات والأهداف والمعايير وتخصيص الموارد اللازمة لتحقيقها.

¹⁸ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية. (2008). السلطة الوطنية الفلسطينية. وزارة التخطيط.

فضلا عن الأهداف السياسية الكبرى وما يتفرع عنها من أهداف ثانوية مكتملة لها. وهذه الأهداف تهدف بمجملها إلى إعداد أجندة لتحقيق التنمية وإصلاح المؤسسات الفلسطينية، وبيان واضح للأسباب التي تقف وراء النشاطات التي تؤديها الوزارات والأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة الأخرى والقاعدة اللازمة لتحديد الأولويات في توزيع الموارد المالية؛ وأهداف الأداء على المستوى الوطني وعلى مستوى الوزارات والأجهزة الحكومية. وتركز أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية على ما تسعى السلطة الوطنية الفلسطينية إلى إنجازه بالنيابة عن الشعب الفلسطيني على مدى السنوات الثلاث القادمة. وقد تم تصميم إطار الأهداف الرئيسية والثانوية وأولويات السياسات على أساس أربعة مبادئ أساسية وبيان عام حول الرؤية التي تنطلق منها. وتهدف إلى تعزيز صمود الشعب الفلسطيني للبقاء على أرضه، والتوجه نحو إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس على الأراضي التي احتلت عام 1967، في الضفة وغزة. وهذه الدولة قابلة للحياة وكاملة السيادة وأن تكون هذه السلطة قادرة على حماية شعبها وصون أمنه وحماية ممتلكاته. وان تكون هذه الدولة ديمقراطية تعددية وحامية للقيم الإنسانية. الرؤية هنا ان تكون فلسطين دولة عربية مستقلة، وتعزيز السلامة للمواطن وتعزيز التقدم والإزدهار الوطني وتحسين مستوى الحياة.

كما جاء في إستراتيجية البنك الدولي لقيام دولة فلسطينية مزدهرة وقابلة للحياة¹⁹، أن البنك الدولي يدعم خطة التنمية الإقتصادية التي تهدف الى تحقيق استقرار مالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، تمهيداً لقيام الدولة الفلسطينية، المستقرة إقتصادياً، الذي يقول فيها المدير والممثل المقيم للبنك الدولي ديفيد كرايغ في مقدمتها، أن الجهد يجب أن يكون من قبل السلطة الوطنية وإسرائيل والمجتمع الدولي لإنجاحها.

كل هذه الخطط تتم والحكومة والشعب الفلسطيني تحت الإحتلال، ولكن العمل جار على النهوض والكفاح من أجل التحرر، هذا ما جاء في (الأرض الفلسطينية المحتلة، النداء الموحد. الأمم المتحدة 2010)²⁰، الذي يتحدث عن أن الفلسطينيين ما زالوا يعيشون تحت الإحتلال الإسرائيلي، وأن إسرائيل ما زالت تنكر حقوق الإنسان الأساسية. وأن الفلسطينيين أجبروا على الإعتماد على المساعدات الدولية، فهناك انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. فالفلسطينيون لا يستطيعون أن يمارسوا حقوقهم الإنسانية الأساسية، من حرية للتنقل والعمل والخدمات الأساسية، وتقرير المصير. ويتحدث عن حركة الفلسطينيين شرق الجدار وانخفاض مستوى الخسائر في الضفة الغربية، ولكن وصول الفلسطينيين إلى الأراضي والموارد لا يزال محدوداً للغاية من حيث، العقوبات والإجتياحات وتشمل هذه المعوقات العقبات المادية، والمستوطنات

¹⁹ البنك الدولي. (2008). إستراتيجية البنك الدولي لقيام دولة فلسطينية مزدهرة وقابلة للحياة. أخبار تنمية. الضفة الغربية وغزة. (استرجعت بتاريخ 20/7/2009).

www.worldbank.org/ps

²⁰ الأرض الفلسطينية المحتلة. (2010). النداء الموحد. الأمم المتحدة .

والبور الاستيطانية، وبناء الجدار، وتنفيذ التخطيط وال عمران اللوائح التي تحرم الفلسطينيين من القدرة على توسيع وتطوير مجتمعاتهم، وعن الحالة في القدس الشرقية والحالة الإجتماعية التي يعيشها المواطنون هناك واطار هدم المنازل.

ويتحدث عن تلبية وكالة الغوث للنداءات. وتناغم خطة التنمية والإصلاح الفلسطينية مع خطط الأمم المتحدة متوسطة الأجل. والتناسق بين القطاعات بناء على تلك الإستراتيجية. فهو مرجع يتحدث في النهاية عن المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة للشعب الفلسطيني وبالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية بناء على ما تقوم به إسرائيل من تدمير واجتياح وحصار للقطاع والتضييق على المواطنين في الضفة الغربية، مع دعم خطة التنمية والإصلاح الفلسطينية .

وقد نتج عن هذه الخطة (خطة الإصلاح والتنمية) برنامج السيادة، كأحد أدوات خلق السيادة الفلسطينية والسعي لوجدها في إطار اظهار وتثبيت ملامح الدولة الفلسطينية، **فتقرير النتائج الناشئة المرحلة الأولى. 2010/5**²¹. يتحدث عن كيفية تاسيس هذا البرنامج ، والهدف المراد منه حيث نتجت الفكرة عن الحكومة الفلسطينية، وبدعم من مجلس الوزراء. وهو كجزء من برنامج بناء الدولة الفلسطينية ومن أهدافه المساهمة في تطوير الدولة الفلسطينية من خلال استحداث مؤسسات مستقلة لدولة.

²¹ تقرير نهائي: نحو بناء الدولة. 2010. مجموعة عمل الملف الموحد. مكتب رئيس الوزراء. السلطة الوطنية الفلسطينية.

أما الوثيقة الأهم من الناحية الداخلية والتي حددت اتجاه البوصلة الوطنية بطريقة عملية هي (فلسطين: إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة)²² الذي مثل برنامج الحكومة الثالثة عشرة، في آب 2009. وهي وثيقة تناغمت مع الإستراتيجية الفلسطينية في طريقة الوصول وتنفيذ مشروع إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس. وهي جاءت مكملة لخطة الإصلاح والتنمية، وجاءت متوافقة مع إعلان الإستقلال عام 1988 في الجزائر. ولاقت تأييداً دولياً كبيراً. فهي شملت رؤياً وأهداف ومبادئ وفكر تطويري له أهداف تدعم كل القطاعات من حكم وتنمية اجتماعية وتنمية اقتصادية وبناءً تحتية.

²² فلسطين: إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة". (2009). السلطة الوطنية الفلسطينية، برنامج الحكومة الثالثة عشرة.

الفصل الأول

العلاقات الفلسطينية الأوروبية

مقدمة

في هذا الفصل يسعى الباحث إلى تعريف وتوضيح عناصر العنوان الرئيسية والتي ستكون أساس فهم القارئ لما سيرد في هذه الدراسة من مفاهيم ومصطلحات سياسية ذات علاقة، وهذا التعريف هو تعريف معمق لهذه العناصر والتي تتفرع عنها مفاهيم وقواعد سياسية شكلت أساساً للمرحلة الراهنة. فسيتحدث الباحث عن منظمة التحرير الفلسطينية من حيث نشأتها وأعضائها، وكيف انبثقت عنها السلطة الوطنية الفلسطينية. بنظامها السياسي والمناطق الجغرافية التي تسيطر عليها، والتي يجب أن تسيطر عليها. سيتحدث الباحث أيضاً عن اتفاق أوسلو وأثره على الحياة الفلسطينية وارتباطه بها، بالإضافة إلى خارطة الطريق وكيف يمكن للسلطة الوطنية الفلسطينية أن تستغلها لصالح القضية والشعب الفلسطيني.

المبحث الأول

منظمة التحرير الفلسطينية حتى أوصلو

المطلب الأول

منظمة التحرير الفلسطينية

نشأتها

لقد نشأت منظمة التحرير الفلسطينية بقرار عربي. تشكل هذا القرار منذ ان تأسست جامعة الدول العربية في 1945، حيث كانت فلسطين ما تزال تحت الإنتداب البريطاني. ورغم الإنتداب، مثلت فلسطين بمندوب في جامعة الدول العربية وهو موسى العلمي. وفي مرحلة لاحقة وفي 13/1/1964، وفي اجتماع قمة جامعة الدول العربية الأول، وبدعم من الرئيس جمال عبد الناصر، تقرر أن يكون للفلسطينيين كيان يعبر عن إرادتهم ويمكنهم من تحرير أرضهم وتقرير مصيرهم. وتم تكليف أحمد الشقيري للاتصال بأبناء الشعب الفلسطيني في الشتات، حيث قام بجولة للعمل على مشروع ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية ونظامها الأساسي الذي أقر في عام 1964 في القدس، والذي أُعلن فيه عن ولادة منظمة التحرير الفلسطينية²³. وتم انتخاب أحمد الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

²³ المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات. (2009). نشأة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية. (تاريخ الإسترجاع

أعضاؤها

كل الفلسطينيين أعضاءً طبيعيين في المنظمة، وهم الذين ينتخبون مباشرة أعضاء المجلس الوطني والذي بدوره هو الذي ينتخب اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وهو الذي ينفذ توجهات وسياسات المنظمة.

المجلس الوطني الفلسطيني

هو السلطة العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها وبرامجها، كما ينتخب أعضاء المجلس الوطني كما في النظام الأساسي للمنظمة من قبل الشعب الفلسطيني مباشرة²⁴، وبموجب النظام الذي تضعه اللجنة التنفيذية لهذا الغرض. ومدته 3 سنوات²⁵. وله صلاحية تشكيل اللجان التي تساهم في تسهيل عمله، والتي تقدم تقاريرها للمجلس للنقاش واتخاذ القرار فيها. حيث يتخذ القرار بأغلبية الأصوات ، علماً بأن النصاب القانوني هو الثلثين.

اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير

هي أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة، وعدد أعضائها من 12-14 عضواً، حيث تتولى تنفيذ السياسة الخطط التي يقرها المجلس الوطني. فمسؤوليتها أمام المجلس الوطني تضامنية وفردية. كما تمثل الشعب الفلسطيني وتتولى الإشراف على تشكيلات المنظمة،

²⁴ المادة (5).الباب الثاني. المصدر السابق

²⁵ المادة (15). المصدر السابق

وتصدر اللوائح والتعليمات التي تنظم أعمال المنظمة بما لا يتعارض مع الميثاق والنظام الأساسي²⁶. تشرف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير على دوائر محددة مثل، أمانة السر، الدائرة العسكرية، ودائرة الصندوق القومي، ودائرة الشؤون السياسية، والدائرة الام والثقافة، ودائرة البحوث والمؤسسات المختصة، ودائرة الشؤون الادارية. ودائرة شؤون الوطن المحتل ودائرة التربية والتعليم العالي، ودائرة العلاقات القومية، ودائرة التنظيم الشعبي، ودائرة الشؤون الإجتماعية.

مهامها طبقاً للنظام الأساسي، تمثيل الشعب الفلسطيني أمام العالم الخارجي، والقيام بتوثيق العلاقات وتنسيق العمل بين المنظمة وجميع المنظمات والمؤسسات العربية والدولية التي تتفق معها في الأهداف، أو تعيينها على تحقيق اغراضها . بعد عشرة أعوام من تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، تم إقرار البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير في شهر 1 من العام 1974. فبدأت ملامح الحلول الجزئية من خلال تحرير جزء من الأرض الفلسطينية لاقامة السلطة ومن ثم اقامة الدولة بالنضال والكفاح المسلح²⁷.

المجلس المركزي الفلسطيني

في الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في آذار/مارس 1977 تقرر إنشاء المجلس المركزي الفلسطيني ليكون حلقة وصل بين المجلس المركزي

²⁶ المادة (8). المصدر السابق.

²⁷ البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية. 1974.

الفلسطيني واللجنة التنفيذية بين كل دورتين عاديتين من دورات المجلس، ويتكون المجلس المركزي من رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية، وممثلين عن الفصائل والقوى الفلسطينية والاتحادات الطلابية واتحاد المرأة واتحاد المعلمين واتحاد العمال إلى جانب ممثلين عن أصحاب الكفاءات بالإضافة إلى ستة مراقبين، و يكون رئيس المجلس الوطني رئيساً للمجلس المركزي²⁸ .

وقام المجلس المركزي الفلسطيني خلال السنوات التي انقضت منذ تشكيله بدور هام في مناقشة مختلف التطورات السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية على الساحتين العربية والدولية وصياغة التوصيات اللازمة والمناسبة بشأنها. لمساندة اللجنة التنفيذية للمنظمة في تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس الوطني²⁹ .

المطلب الثاني

السلطة الوطنية الفلسطينية

إن السلطة الوطنية الفلسطينية هي النواة التي يجب أن تكون أساساً لتكوين الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة، التي انبثق عن اتفاق أوسلو الذي حدد شكلها والتي تطورت مع الزمن من خلال تطوير المؤسسات الوطنية كأمر واقع.

²⁸ منظمة التحرير الفلسطينية: نحو مشروع لإصلاح بنوي سياسي. (2006) جواد الحمد: عمان . مركز دراسات الشرق الأوسط.. ص211

²⁹ المصدر السابق. ص214

أسس الدولة

فلسطين هي جزء من الوطن العربي الكبير، والشعب العربي الفلسطيني جزء من الأمة العربية. الشعب الفلسطيني هو مصدر السلطات وممارسة الحكم، هو الفصل بين السلطات، وسيادة القانون هي أساس الحكم.

القدس عاصمة فلسطين، والإسلام هو دين الدولة الرسمي، وسائر الديانات لها احترامها وقدسيتها. أما مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر التشريع الرئيس. واللغة العربية هي اللغة الرسمية. أما الجنسية الفلسطينية ينظمها القانون³⁰.

شكل الدولة

نظام الحكم في فلسطين هو نظام ديمقراطي نيابي، والتعددية السياسية والحزبية أساس نظام الحكم. يكون انتخاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية مباشراً من قبل الشعب. أما علم فلسطين فهو علم منظمة التحرير الفلسطينية³¹.

مهام السلطة الوطنية الفلسطينية حسب اتفاقية أوسلو.

هناك عدة مهام للسلطة الوطنية الفلسطينية من أهمها³²:

1. حفظ الأمن والنظام في المناطق الخاضعة لها.

³⁰ المواد من (1) الى (7) . (2003). القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة.

³¹ المادة (8)، المصدر السابق.

³² قريع، أحمد (أبو علاء). "الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو حتى خارطة الطريق". ص 382 - 387.

مصدر سبق ذكره.

2. إنشاء حكومة وبرلمان شعبيين يمثلان الشعب الفلسطيني.
3. تساند السلطة الوطنية منظمة التحرير في عملية التفاوض مع إسرائيل من أجل
تحصيل أكبر قدر من الحقوق.

أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية.

للسلطة الوطنية الفلسطينية ثلاث أجهزة رئيسية هي، الجهاز التشريعي و الجهاز التنفيذي والجهاز القضائي. وقد حدد القانون الأساسي الفلسطيني الصلاحيات لكل سلطة، معززاً مبدأ الفصل بينها من خلال القوانين والأنظمة وبمرونة تسمح بالتنسيق والتكامل بينها.

المجلس التشريعي :

هو عبارة عن الهيئة التشريعية للسلطة الوطنية الفلسطينية، يتم انتخابه من قبل الشعب الفلسطيني مباشرةً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية ويكون عدد أعضائه 132 عضواً³³. يقع على عاتقه سن القوانين التي تنظم الحياة العامة، والرقابة على أداء الدولة (الحكومة)، ومهمته السياسية هي الدفاع عن حقوق الشعب ودعم المفاوضات والأسرى واللاجئين.

³³ المادة (48). المصدر السابق.

السلطة التنفيذية:

تقسم السلطة التنفيذية (الرئاسة والحكومة)، ويُعبَّر عن الجهاز التنفيذي بمجلس الوزراء. حيث يختص بتسيير أمور الحكم في مناطق السلطة في مرحلة الحكم الذاتي، والحكم بشكل عام في مرحلة الدولة كما في باقي الدول. وله عدة أذرع هي، الأجهزة الأمنية التي تفضل الحكومة في المرحلة الحالية بتسميتها المؤسسة الأمنية.

فالحكومة هي الأداة التنفيذية والإدارية العليا التي تنفذ ما يصدر عن السلطة التشريعية، بما لا يعارض مع صلاحيات الرئيس التي كفلها له القانون الأساسي³⁴. فمن صلاحيات رئيس مجلس الوزراء، تشكيل مجلس الوزراء، وتعديله، وإصدار القرارات في حدود اختصاصه، ووضع السياسات العامة المنسجمة مع البرنامج الوزاري المصادق عليه من قبل المجلس التشريعي³⁵.

الجهاز القضائي

يتشكل الجهاز القضائي من مجلس القضاء الأعلى والمحاكم والنيابة العامة. وبناء على المادة (97)³⁶ من القانون الأساسي الفلسطيني فإن السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، ويحدد القانون طريقة تشكيلها

³⁴ المادة (63). المصدر السابق.

³⁵ أبو دية، احمد و جهاد حرب. (2006). تقرير حول "الفصل المتوازن بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني" السلطة التنفيذية: مجلس الوزراء. مؤسسة مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

home.birzeit.edu/cds/arabic/research/2006/papers/2.doc

³⁶ المادة (97). المصدر السابق.

واختصاصاتها وتصدر أحكامها وفقاً للقانون، وتعلن الأحكام وتنفذ باسم الشعب العربي الفلسطيني.

أما مجلس القضاء الأعلى هو الهيئة القضائية العليا التي تمثل السلطة القضائية الفلسطينية وهو يشكل الضمانة الأساسية لاستقلال السلطة حيث يناط به الإشراف الإداري على الجهاز القضائي. ويتمحور الجهاز القضائي حول:

1. المراجعة القضائية والحكم على دستورية القوانين واللوائح والأنظمة.
2. حماية الحريات العامة.
3. الفصل في منازعات الأفراد.
4. تطبيق القانون.

فمن أجل العمل على استقلال القضاء والحفاظ على مكانته، يجب توفير اجواء امنية ومادية ملائمة، فقد عانى هذا الجهاز من ضائقة مالية، حاله حال كل القطاعات جراء شح الموارد والحصار الذي تعرضت له السلطة، لكن هذا الضعف أدى إلى ضعف التطوير والتعيين وعدم القدرة على تنفيذ الأحكام³⁷. علماً أن الجهاز القضائي من أهم ما تسعى السلطة لتطويره وتثبيته من خلال دعمه وطلب الدعم له خاصة من خلال الإتحاد الأوروبي.

³⁷ مجلس القضاء الأعلى، السلطة القضائية . القضاء في فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية. (تاريخ الاسترجاع: 2009/6/12)

المناطق الجغرافية التي تسيطر عليها السلطة .

بموجب إتفاق عام 1995 بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل قسمت

الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ثلاث مناطق، كانت هذه المناطق على النحو التالي:

مناطق (أ): تخضع أمنيا وإداريا بالكامل للسلطة الوطنية الفلسطينية.

مناطق (ب): تخضع إداريا للسلطة الوطنية الفلسطينية وأمنيا لإسرائيل.

مناطق (ج): تخضع للسيطرة الإسرائيلية فقط.

وبقي تحت سيطرة إسرائيل، الحدود والأمن الخارجي والقدس والمستوطنات. وفي فترة العامين 2009 و2010، تغير الخطاب السياسي الفلسطيني في التعامل مع تلك المناطق، فخطاب الحكومة الفلسطينية يدل على أن العمل جارٍ باتجاه إسقاط هذه المسميات بفرض الأمر الواقع. ففي كلمة لرئيس الحكومة الفلسطينية د.سلام فياض، أنه ليس في قاموس ولا وعي الشعب الفلسطيني ما يسمى بالمناطق (ا، ب، ج)، أي ما يشكل 60% من مساحة الضفة الغربية³⁸، كونها قد احتلت عام 1967. فاقترن الخطاب السياسي هنا بمجموعة خطوات عملية على أرض الواقع، من مشاريع بناءً تحتية وغيرها من أجل تثبيت أن الأراضي التي احتلت عام 1967 كلها اراضي فلسطينية، وهي اراضي الدولة الفلسطينية دون تصنيفات. على ضوء هذا الموقف شرعت السلطة إلى حشد الدعم المالي والسياسي لتنفيذ مشاريعها وتحقيق طموحاتها دون موافقة اسرائيل على تنفيذها

³⁸ الإتحاد. (8 ديسمبر/2010). فياض يتمسك ببرنامح بناء الدولة الفلسطينية خلال سنتين. (نسخة الكترونية). تاريخ

الإسترجاع: 2010/3/10

على قاعدة أن المرحلة الإنتقالية انتهت. وتم تنفيذ مشاريع في مناطق الأغوار رغم أن إسرائيل ابقت المنطقة تحت سيطرتها الكاملة في المرحلة الإنتقالية.

النظام السياسي والهيكل التنظيمي الأساسي.

طبقاً للمادة (5)³⁹ من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، فإن نظام الحكم في فلسطين نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية، وينتخب فيه رئيس السلطة الوطنية انتخاباً مباشراً من قبل الشعب، وتكون الحكومة مسؤولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي الفلسطيني. ويرى بعض السياسيين الفلسطينيين أن العملية الديمقراطية خطوة قد خطاها الفلسطينيون إلى الأمام، وهي خطوة كبيرة ومهمة لا رجعة فيها إلى الوراء. وقد ثبتت معنى التعددية السياسية⁴⁰، ومن التجربة الواقعية للنظام الديمقراطي الفلسطيني، فقد أجريت انتخابات تشريعية في العام 2006، وحصلت كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس على الأغلبية. ومن المزايا التي ظهرت في تلك الفترة ان عملية تسليم السلطة قد تمت بشكل سلس. مع الفرق في التبعات التي حصلت فيما بعد.

³⁹ المادة (63). القانون الاساسي الفلسطيني. مصدر سبق ذكره.

⁴⁰ البرغوثي، مصطفى. المبادرة الوطنية الفلسطينية. مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والافاق السياسية الممكنة. مستقبل ديمقراطية النظام السياسي الفلسطيني . خاص ب " آفاق سياسية". (د.ت). (تاريخ الإسترجاع: 2010/10/27).

ألمبحث الثاني

أوسلو وخارطة الطريق وتطوير الواقع الفلسطيني

المطلب الأول

اتفاق أوسلو

هو الإتفاق الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل شرعي والوحيد للشعب الفلسطيني مع إسرائيل عام 1993 في البيت الأبيض، والتي أنهت النزاع المسلح رسمياً بينهما. ونصت على إجراء المفاوضات لإتمام الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

قسمت هذه الإتفاقية إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: 1993/10/13 – 1994/4/13. ينسحب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة وأريحا، ويتم انسحابه خلال شهرين وتنتقل السلطة الى ممثلي الشعب الفلسطيني لحين اجراء انتخابات. وحددت هذه المرحلة الإختصاصات الأمنية للفلسطينيين، فالأمن في المناطق الخارجية والمستوطنات بيد إسرائيل. أما الأمن الداخلي فهو من إختصاص الشرطة الفلسطينية. وتتضمن انشاء صندوق خاص بتلقي المساعدات الاقتصادية.

المرحلة الثانية: ومدتها خمس سنوات. البداية، انسحاب إسرائيلي من غزة وأريحا، ما عرف بغزة أريحا أولاً. في هذه المرحلة يجب ان تجرى انتخابات تشريعية ، وعندما يتم

ذلك تكون الشرطة الفلسطينية قد استلمت مسؤولياتها في المناطق التي تخرج منها الجيش الإسرائيلي خاصة تلك المأهولة بالسكان. ويكون هنالك لجنة فلسطينية إسرائيلية مشتركة لفض الخلافات، وهناك لجنة أخرى للتحكيم في حال فشلت الأولى في حل الخلاف. كما تطرقت الوثيقة وأكدت على ضرورة التعاون الإقليمي في المجال الاقتصادي من خلال المفاوضات متعددة الأطراف.

أما من ناحية مفاوضات الوضع النهائي، فقد نصت الوثيقة على البدء في تلك المرحلة بعد انقضاء ما لا يزيد عن ثلاث سنوات والتي تهدف إلى بحث القضايا العالقة مثل: القدس، والمستوطنات، واللاجئين، والترتيبات الأمنية، والحدود، إضافة إلى التعاون مع الجيران وما يجده الطرفان من قضايا أخرى ذات اهتمام مشترك، كل ذلك سيتم بحثه استناداً إلى قراري مجلس الأمن الدولي 242 و 338.

بعد دراسة الباحث لما جاءت به اتفاقية أوسلو، وخاصة ما تم انتقادها به، وجد أن هذه الإنتقادات في واقع الأمر هي حالة صحية قد يكون لها تأثيراتها الإيجابية. فبعض الناقدين لأوسلو إعتبر أن هذه الإتفاقية:

1. أعفت إسرائيل من أحد أبرز أشكال الإحتلال.
2. أعفت إسرائيل من العبء السكاني.
3. أعطت حكماً ذاتياً للفلسطينيين دون سيطرة فعلية ودون مظاهر سيادة حقيقية.
4. إعتبر إنشاء شرطة فلسطينية هو عبارة عن حماية لأمن إسرائيل.

5. حصلت إسرائيل على إقرار صريح من الفلسطينيين بوجودها ولم تحصل المنظمة على هذه الشرعية ولا رموزها.

بالمقارنة مع عام 1994 والفترة 2009-2010، ومع أن الإتفاقيات لم تتحدث عن أشكال السيادة الفلسطينية، إلا أن الواقع قد تغير رغم الإحتلال، فالمظاهر السيادية من مجلس تشريعي ووزارات ومؤسسات حكومية ومؤسسة أمنية، وما تقوم به السلطة من عملية تنمية وفرض السيطرة على الأراضي المحتلة في العام 1967، يظهر وكأن إسرائيل اعترفت بالواقع فعلياً. مع وجود حقائق واقعية أخرى سلبية.

إن العملية السلمية أدخلت إسرائيل مرحلة جديدة. فإقرار إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية هو عبارة عن خطوة مهمة وتقدم على طريق إقرار إسرائيل بواقع رفضته دائماً. فيرى البعض أن الإقرار بالمنظمة كان بمثابة ترسيم لحدود إجبارية لإسرائيل. كما أن اعتبار قضايا القدس واللجئين والإستيطان قضايا تفاوضية، يعتبر تقدماً سياسياً مهماً⁴¹. ويرى الباحث هنا أن مع دخول إسرائيل عملية السلام، تغير الواقع السياسي، إن جاز التعبير، دولياً وإقليمياً. وان هذا الإقرار قد حد من طموحات إسرائيل في المنطقة، لخلقة حدوداً ولو وهمية في أذهان الساسة الإسرائيليين، وإذا ما تم وجود دولة فلسطينية، ستصبح هذه الحدود فعلية وقانونية، عندها يكون الإقرار بالمنظمة هو ترسيم للحدود مع إسرائيل.

⁴¹ الخطيب، غسان. (2010). مقابلة شخصية. (2 / 10 / 2010).

لاحظ الباحث أنه في الفترة ما بين أوسلو واليوم، أن السلطة الوطنية قد استطاعت رسم شكل ذو ملامح واضحة باعضاء متناسقة، أعطاهما شكل دولة لها أذرعها وأدواتها التشريعية والتنفيذية والقضائية. فهناك فرق بين اليوم والأمس من حيث أداء هذه الأجهزة وفعاليتها، وقدرتها على التكامل في وضع الإستراتيجيات للوصول الى تنفيذ القرار السياسي بشكل كفؤ على قاعدة مهنية مؤسسية.

المطلب الثاني

خارطة الطريق والرؤيا الفلسطينية

هي خارطة الحل الدائم للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، فهي خارطة إجراءات مرتبطة بالزمن للوصول الى تسوية لهذا الصراع تحت رعاية الرباعية الدولية. جاءت نتيجةً لتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية بعد ثلاثة أعوام من الإنتفاضة الثانية، على قاعدة إتفاق أوسلو.

هذه الإجراءات قسمت إلى ثلاثة مراحل وهي:

- المرحلة الأولى: وقف "الإرهاب" والعنف، وتطبيع الحياة الفلسطينية وبناء المؤسسات الفلسطينية حتى أيار 2003.
- المرحلة الثانية: مرحلة إنتقالية من حزيران 2003 حتى كانون أول 2003.

• المرحلة الثالثة: إتفاق على الوضع الدائم وإنهاء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني

2004-2005.

على الجانب الفلسطيني في المرحلة الأولى، وقف العنف بشكل غير مشروط، والذي يترافق معه استئناف التعاون الأمني على قاعدة خطة "تينيت". كما على الفلسطينيين إجراء إصلاحات سياسية من أجل التمهيد لقيام الدولة الفلسطينية، وهذا يشمل إعادة صياغة الدستور وإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وعليهم أيضاً الاعتراف الصريح بحق إسرائيل في الوجود، ووقف غير مشروط لإطلاق النار والعمليات المسلحة. أما الجانب الإسرائيلي، فعليه أن يسير جنباً إلى جنب مع الخطوات الفلسطينية، من ناحية إجراء تسهيلات، والإسحاب من المناطق التي أعادت احتلالها بعد تاريخ 2000/9/28، وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه، بالإضافة إلى تجميد الإستيطان بما فيه النمو الطبيعي للمستوطنات على قاعدة تفاهات "ميتشل". كما على إسرائيل التأكيد على مبدأ حل الدولتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب، دولة فلسطينية ذات سيادة بجانب إسرائيل.

لكن الموقف الإسرائيلي والمتمثل بموقف شارون، كان يعتبر أن التصريح برفض العنف لا يكفي والعمل على الأرض هو ما يجعل إسرائيل تتقدم نحو تقديم تسهيلات للفلسطينيين من إزالة حواجز وانسحابات. كما أن إسرائيل مقتنعة بدور الولايات المتحدة في تشخيص الحالة وتقييم استيفاء الشروط للانتقال من مرحلة إلى أخرى مع معارضتها إعطاء صلاحيات لأعضاء الرابعية التقييم والانتقال. وارتباط التنفيذ بمقدار التزام

الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وليس حسب جدول زمني محدد. ومن اعتراضات إسرائيل على خارطة الطريق، ألا تتضمن الخريطة أي اشارة أو دعم للمبادرة العربية وما نتج عن قمة بيروت بالخصوص، من حيث حق العودة للاجئين، واستناد المفاوضات لقرارات الأمم المتحدة 242 و338⁴². ولشارون مواقف أخرى من خارطة الطريق أهمها، عدم قبوله تجميد أعمال البناء في المستوطنات بشكل مطلق، إذ يجب السماح لإجراء أعمال بناء في المستوطنات بحسب إحتياجات النمو الطبيعي لسكانها⁴³.

طلبت إسرائيل الولايات المتحدة باحداث 14 تعديلا، بعد زيارة وزير الخارجية الأمريكي "كولن باول" لها، حيث أعلنت إسرائيل قبيل اجتماع شارون ورئيس الوزراء الفلسطيني انذاك "أبو مازن" في 2003/5/17، أنها لن توافق على خارطة الطريق دون التعديلات، وبتلويح بافشالها اذا لم تعدل لتصبح كغيرها من المبادرات الفاشلة⁴⁴. من طرفها، فقد أعلنت الإدارة الأمريكية عن نيتها النظر في المطالب الإسرائيلية، لكن كولين باول أعلن أن واشنطن لن تُدخل أي تعديلات على خارطة الطريق. مع التعهد الأمريكي بتبني 12 من 14 الملاحظة إسرائيلية عمليا، من بينها التتالي وليس التوازي في التنفيذ، وأن يكون الرأي والقرار الإسرائيلي هو الأساس في عملية تنفيذ

⁴² يدعوت أحررونوت. (2002/10/28). اعتراضات اسرائيل على خارطة الطريق. تاريخ الإسترجاع: 2011/4/3

^{43/} (شعبان و المسلمي). (د،ت). شارون وخارطة الطريق. (تاريخ الإسترجاع : 2011/3/24).

<http://www.oppc.pna.net>

⁴⁴ بي. بي. سي. "إسرائيل تطالب بإدخال تعديلات على خارطة الطريق". (تاريخ الإسترجاع: 2011/3/26).
<http://www.news.bbc.co.uk>

المراحل، ورفضت الإدارة الأمريكية مطلبى الحكومة الإسرائيلية بإلغاء موضوع حق العودة من المفاوضات، وشطب البند الذي يتعلق بمبادرة السلام العربية في الخطة. فكانت دوما المبررات الإسرائيلية تعتمد على المفهوم الأمني لديهم، وإن الأمن هو أول الشروط لأي تفاهم، وبطبيعة الحال ما اتصل بالعنف والتحريض.

إن العنف الذي يتحدث عنه المجتمع الدولي من الجانب الفلسطيني ليس غايةً، وإنما وسيلة استخدمها الفلسطينيون لتحريك واقع يتسم بالتراجع السياسي وتزايد الإستيطان، فإذا كانت الرؤيا الفلسطينية باتجاه التحرر وإقامة الدولة، فتكون هذه الخطة وضعت النقاط على الحروف في قضية إقرار إسرائيل صريح، وبدء الإجراءات لتحقيق ذلك، عندها يمكن القول أن الإنتفاضة بغض النظر عن الخسائر الهائلة التي نجمت عنها مادياً وبشرياً، تكون قد خلقت تغييراً في التعاطي الدولي مع الوضع القائم. فمن مصلحة الفلسطينيين وقف إراقة الدماء، ووقف تدمير المؤسسات والبنى التحتية، ووقف الإستيطان ونموه الطبيعي، والوصول الى الإستقلال والدولة. فذكر في خارطة الطريق بناء المؤسسات وإقامة الدولة، ومن هنا تتفق هذه الخطة مع الرؤيا الفلسطينية للإستقلال عام 1988 نسبياً مع فارق الزمن والظروف والأسباب. وفي مرحلة ما بعد هدوء الانتفاضة الثانية، جاءت التحركات الفلسطينية من أجل استغلال هذه الكلمات والإعتماد عليها للحصول على الغاية.

وجدت السلطة الفلسطينية أن إيجابيات الخطة أكبر من سلبياتها، وعملية توافق الحاجة الفلسطينية مع الطلب الدولي هي مكسب لا يمكن الإستغناء عنه بل يجب

استغلاله. فذهبت السلطة الفلسطينية إلى تعزيز موقفها لوضع إسرائيل أمام التزاماتها. ولتسحب الذرائع الاسرائيلية المسوقة عالمياً بأن السلطة مازالت لا تستحق الدولة، وليس فيها الشريك.

وضعت السلطة خطاً أمنياً من أجل السيطرة على الحالة الداخلية، فعززت من موقفها في تثبيت فكرة وحدانية سلاح السلطة وسيادة القانون، ووضعت خطاً فلسطينياً من أجل إعادة بناء المؤسسات التي دمرتها إسرائيل في اجتياحاتها المتكررة لمناطق السلطة. ونجحت السلطة الوطنية في تطبيق هذه الخطط، ووضعت إسرائيل أمام العالم في موقف حرج، حيث أنها نفذت ما عليها من التزامات في خارطة الطريق، بخلاف إسرائيل التي لم تتقدم في تنفيذ ما عليها. عندها أصبح الموقف الفلسطيني أكثر قوة مما سبق، فجاء العالم كلة لدعم جهود السلطة في الإصلاح وبناء المؤسسات وتمويل المشاريع ودعم الموازنة. وبعد ان ضببت السلطة الوطنية السلاح، وتوقف العمليات المسلحة، إتجهت السلطة للسلاح الثاني والثالث، وهو البناء والمقاومة الشعبية التي تخرج الإحتلال وألته العسكرية.

وقد يرى المراقبون أن هذا التقدم هو تقدم من جانب واحد وغير مضمون النتائج، كون اسرائيل لها تاريخها منذ ان احتلت فلسطين الى ما بعد الانتفاضة الثانية. فليس هناك ضمانات تحمي هذا التقدم. لكن الفرق هنا، أن العالم يرى اليوم كل ما يحدث ومن هو الفاعل ومن هو الضحية، ولم يعد يقبل احتلالاً غير مبرر مع وجود احتلالات جديدة غير مبررة في المنطقة.

وجد الباحث أن السلطة الفلسطينية تتعامل بحنكة وبواقعية، فلا الفلسطينيون في زمن المعسكرات الشرقية والغربية والحرب الباردة، ووجود القطبين والتوازنات، ولا هم بحجم قوة إسرائيل القتالية (الحربية)، وليس لديهم اقتصاد منافس. فعليهم أن يقاوموا إسرائيل بطريقة إسرائيل، في البناء والزراعة واستخدام الكلمات الواردة في الإتفاقات من أجل فرض ما لا ترغب إسرائيل بالتطرق له. فلا توجد اتفاقية واحدة تمنع السلطة الوطنية (الشعب الفلسطيني) من البناء أو تأسيس بنى تحتية في المناطق المسماة "C"، وليس هناك ما يمنع السلطة من التدخل والبناء والعمل خلف الجدار، كون الجدار باطل ومقام على الأراضي التي كفلت الإتفاقات بأن تعود للدولة الفلسطينية، وهو ما أكدته الإتحاد الأوروبي من خلال وثيقة السويد في 2009/12/7⁴⁵. وهذا مؤشر بأن العالم ومن ضمنه الإتحاد الأوروبي يقف بجانب السلطة الوطنية، ومع خططها التتموية، ومع مقاومة الشعب السلمية، فهو أمر لا يمكن التنديد به. بل يسعون لدعمه. فالإنتفاضة الأولى التي اتسمت بالمقاومة الشعبية، كان لها الأثر الكبير والفاعل في جلب الإعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، هي نفس الطريقة التي من الممكن أن تكون السبيل إلى اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية، والإنتقال من مرحلة السلطة الى مرحلة الدولة بالتزامن مع بناء مؤسساتها.

⁴⁵ مركز الإعلام الفلسطيني. (2009). نص وثيقة السويد بشأن الإعتراف بالدولة الفلسطينية والقدس عاصمة لها. بروكسل 2009/12/27 (استرجعت بتاريخ 2009/12/10) www.palestine-pmc.com.

المبحث الثالث

الإتحاد الأوروبي

بدأت بوادر إتحاد في أوروبا في عام 1950 بعد دعوة فرنسا التي كانت هي الشعلة المنيرة التي سار خلف فكرتها طموح الأوروبيين. فالتقت حولها 6 دول وهي بلجيكا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا ولكسمبورغ وهولندا. حتى وصل الآن إلى 27 دولة. سيتحدث الباحث بإيجاز عن آلية صنع القرار داخل أروقة الإتحاد الأوروبي وتسلسله، ومستويات العمل التشريعي، بالإضافة إلى التوجه الأوروبي الخارجي نحو المنطقة بشكل عام، وتحديداً مع منظمة التحرير الفلسطينية فيما بعد. وسيتحدث هذا الفصل عن الأعمدة الرئيسية التي شكلت أساساً وتحولاً في السياسة للتعاطي الأوروبي مع السلطة، والتي كان أهمها إعلان برشلونة. وعن المشاريع التي توجهت بها أوروبا للمنطقة من شراكة وجوار واتحاد من أجل المتوسط.

كل هذا شكل في النهاية شبكةً ومجموعةً من العلاقات والإرتباطات والأسباب التي جعلت أوروبا تصر على هذا الدور وتحافظ عليه وتنافس من أجله. وهنا ستكون فرصةً للتعرف على موقف أوروبا من قيام الدولة الفلسطينية والقدس والإستراتيجية المتبادلة بين الطرفين (الفلسطيني والأوروبي).

المطلب الأول

نظرة من الداخل

▪ صنع القرار

إن القرار الأوروبي هو قرار موحد، ينتج عن تكامل بين مؤسسات الإتحاد الأوروبي ويسير في القنوات المحددة لصناعة بما ينسجم مع مصلحتهم، والقوانين والأنظمة والتشريعات والتوصيات والتوجيهات التي يتخذها الإتحاد.

يُتخذ القرار في مثلث صنع القرار، بتسلسل وتكامل تام. فرؤوس هذا المثلث هي، المجلس الأوروبي (ممثل الحكومات الوطنية) والبرلمان الأوروبي (ممثل الشعوب الأوروبية) والمفوضية الأوروبية، وهي هيئة مستقلة عن الحكومات، وتمثل المصلحة الأوروبية المشتركة.

1) المجلس الأوروبي (السلطة التشريعية).

هو الكتلة أو الهيئة الرئيسية لصنع القرار. وهو واضع السياسة العليا للإتحاد الأوروبي، ويسوي القضايا المستعصية على مجلس وزراء الإتحاد، وهو الذي يعالج القضايا الدولية من خلال السياسة الخارجية والأمن.

ويتكون المجلس من الدول الأعضاء في الإتحاد، ويمثل كل دولة وزير. يحدد الوزير بناءً على طبيعة الموضوع المطروح للنقاش في الجلسة. وترأس كل دولة المجلس بشكل دوري وكل 6 أشهر مرة. ويمثل المجلس الأوروبي السلطة التشريعية للإتحاد

الأوروبي وهو الذي يبرم الاتفاقات الدولية. ويتقاسم الصلاحيات مع البرلمان الأوروبي بناءً على إجراء القرار المشترك. فيشتركان بالتساوي في وضع موازنة الإتحاد. إن أكبر الدول في المجلس الأوروبي وعلى التساوي بالأصوات ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا، حيث لكل دولة 29 صوتاً. أما أقلها مالطا فلها 3 أصوات. بحيث يكون مجموع الأصوات في المجلس 345 صوتاً. يتم تحقيق الأغلبية بالحصول على 255 صوتاً، أي ما نسبته 73.9% وبموافقة ثلثي الأعضاء، ما يعني الأغلبية. وتكون نسبة التصويت من سكان الإتحاد الأوروبي 62%، وتحدد المعاهدات في الإتحاد الأوروبي بأن يتخذ القرار بالأغلبية أو بالأغلبية المؤهلة أو بالإجماع حسب الموضوع وأهمية.

أما قضايا المعاهدات، أو إطلاق سياسة مشتركة جديدة، أو دخول دول جديدة إلى الإتحاد الأوروبي. فيكون التوافق عليها بالإجماع. أما في الحالات العادية يتم التصويت بالحد الأدنى تكون محددة سابقاً، ويكون عدد الأصوات لكل دولة محدد بشكل تقريبي بناءً على الحجم وعدد السكان.

(2) البرلمان الأوروبي.

هو الهيئة التي تمثل مواطني الإتحاد الأوروبي، ويشرف على النشاط السياسي للإتحاد ويشارك في العملية التشريعية وينتخب بالاقتراع المباشر من قبل شعوب أوروبا. عدد مقاعد البرلمان الأوروبي 785 مقعداً، فللدول الكبرى فيه وهي فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا الحظ الأكبر للمقاعد، فلكل منها 87 مقعداً ما عدا ألمانيا التي لها 99

مقعداً. و تعقد الجلسات العادية للبرلمان الأوروبي في ستراسبورغ أما الاستثنائية فتعقد في بروكسل.

أ. مستويات العمل التشريعي في البرلمان الأوروبي واتخاذ القرار

هناك عدة مراحل للعمل التشريعي وهي:

- التعاون.
- الموافقة.
- القرار المشترك.

(1) التعاون:

هو المستوى الأول من العمل التشريعي . فقد اعتمد بموجب القانون الموحد للإتحاد عام 1987. الذي يمكن البرلمان من إعطاء رأيه من خلال مسودات التشريعات التي تقترحها المفوضية الأوروبية التي تطلب منها تعديل مقترحاتها لتأخذ بعين الاعتبار موقف البرلمان.

(2) الموافقة:

إن البرلمان الأوروبي هو الذي يوافق على الاتفاقيات الدولية، وهو الذي تتفاوض عليه المفوضية الأوروبية بالإضافة إلى مواضيع توسع الإتحاد وقبول وعدم قبول دول جديدة له.

البرلمان له صلاحيات إضافية، منها مناقشة الموازنة الخاصة بالإتحاد والإشراف الديمقراطي على الإتحاد الأوروبي. وله الصلاحية بحل المفوضية بتبني اقتراح اللوم

الذي يقر بالتلثين. وله الإشراف على الإدارة اليومية . ويعتبر رئيس المجلس مسؤولاً أمام البرلمان عن القرارات المتخذة.

(3) القرار المشترك:

هو وضع البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بالمساواة في العملية التشريعية الخاصة بالتعليم والسوق الداخلية والبحوث البيئية وشبكات التنقل الأوروبية والصحة وحماية المستهلك. ويمكن للبرلمان الأوروبي رفض التشريعات المقترحة بالتصويت بالأغلبية ، وهو ما نصت عليه معاهدة ماستريخت 1992، والتي نصت على التوفيق والمصالحة.

(3) المفوضية الأوروبية

هي السلطة التنفيذية للإتحاد الأوروبي، وهي مفوضية لها درجة عالية من الاستقلالية، فهي تمثل مصالح الإتحاد المشتركة ، فقرارها ينبع من المصلحة الشاملة للإتحاد الأوروبي. فهي تكفل تطبيق القانون والنظام ، وتعمل المفوضية على تنفيذ القرارات الصادرة عن البرلمان والمجلس الأوروبي، وتدير السياسات المشتركة للإتحاد من خلال الصلاحيات الكبيرة التي تتمتع بها. فهي التي تشرف على اقتراح القوانين والتشريعات وتنفيذها، وهي التي تناقش الإتفاقيات التجارية وإدارة شؤون الإتحاد من موازنات ومشاريع. كما تقوم بإبرام المعاهدات وتنشئ العلاقات مع الدول الأخرى.

أما أعضاء المفوضية الأوروبية فهم من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، ويتم تعيينهم بالاتفاق بشرط موافقة البرلمان الأوروبي ولمدة خمس سنوات. حيث تدار من

قبل 27 عضواً بحيث يكون عضو عن كل دولة⁴⁶. وهناك دوائر خارجية تساعد المفوضية في أداء مهامها تقدر ب 36 دائرة. ومن ناحية المسؤولية، فالمفوضية مسؤولة أمام البرلمان الأوروبي. وتقدم الاستقالة للبرلمان إذا صدر اقتراح باللوم، ففي حال امتنع عضو من الأعضاء في تطبيق ما ذكر أعلاه، يتم رفع الأمر إلى محكمة العدل للنظر في الموقف.

فالمفوضية الأوروبية هي الجهة صاحبة العلاقة المباشرة بما يتصل بالشؤون الفلسطينية وأحوال الشعب الفلسطيني على الأرض. فالمفوضية تساهم بشكل واضح في مساعدة الفلسطينيين بعدة نواح، فهي تمول بالتعاون مع الوكالات التابعة للأمم المتحدة مشاريع للاجئين الفلسطينيين في الأردن وسوريا ولبنان، وتقدم مساعدات غذائية للمواطنين في قطاع غزة، وتمول مشاريع الأمن الغذائي. كما تساعد في مشاريع الرعاية الصحية، ونقل المياه وبناء الخزانات وغيرها من المشاريع. وهي التي تشرف على الدعم المباشر للسلطة الوطنية الفلسطينية، كما انها مسؤولة مباشرة عن تمويل بناء مؤسسات الدولة ودعم مؤسسات المجتمع المدني فيها⁴⁷.

⁴⁶ مكتب ممثلة الاتحاد الأوروبي للصفة الغربية وقطاع غزة . التعاون الفني والمالي. الضفة الغربية وقطاع غزة والعلاقات مع الاتحاد الأوروبي. www.ec.europa.eu/delegations/westbank/tech

⁴⁷ المصدر السابق

المطلب الثاني

النشاطات الخارجية للاتحاد الأوروبي

لقد تطور النشاط الخارجي الأوروبي في العقدین الأخيرین، حیث كان یقتصر النشاط والعلاقات الخارجية على دائرتین فی الإتحاد ولكن فی الوقت الحاضر أصبح النشاط الخارجي مرتبطاً بدوائر عدة منها التطویر والمساعدات الإنسانية والتوسع والتجارة والعلاقة مع الأمين العام وممثل الخارجية والأمن. ویهتم الإتحاد بقضايا التجارة الدولية وحماية البيئة ومكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات والاتجار بها وحقوق الإنسان. والإتحاد لا یعمل لوحده فی هذا الاتجاه، فهو یتعاون مع الولايات المتحدة واليابان وروسيا. أما فی ناحية الأمن فهو یتعاون مع حلف شمال الأطلسي ، فهناك سياسة دفاعية مشتركة وقوة تدخل سریع أوروبية تتعامل مع الأزمات وحفظ السلام والمهام غیر القتالية. أما من الناحية الإنسانية فالإتحاد الأوروبي یعد من أكبر المانحین للمساعدات فی العالم، فهو یخصص ما یقارب 9.6 مليار یورو سنویاً للمساعدات.

المطلب الثالث

السیاسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية

لقد بدأت تتشكل ملامح السیاسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية فی العام 1971 بمبادرة فرنسية لحل الأزمة فی الشرق الأوسط. عرف ببيان شومان. فقد

تشكل موقف الإتحاد الأوروبي في عام 1980 على يد المجلس الأوروبي نحو عملية السلام في المنطقة. وكان للإتحاد الأوروبي أثره في هذا الاتجاه، حيث وضع بصماته على المراحل المختلفة والمتتالية في العملية السياسية والسلمية، أحيانا له مواقفه الصارمة وأحيانا ما استبعدته الولايات المتحدة بسبب عدم ملاءمته لإسرائيل. فتمثلت المواقف في:

1. بيان شو مان، الذي تضمن انسحاب إسرائيل إلى ما وراء خط عام 1967، بتعديلات متفق عليها. بالإضافة إلى حل قضية القدس استناداً إلى التدويل الإداري للمدينة القديمة وسائر الأماكن المقدسة بموافقة الدول المعنية وبضمان حرية الحركة لجميع الأطراف.

2. إعلان البندقية، في 13 حزيران/1980، كان التحول في الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية، هذا التحول الذي نقل القضية الفلسطينية من قضية لاجئين إلى قضية حق شعب كامل، ففي البندقية تم الإعلان صراحة من السوق الأوروبية المشتركة بمساعدة الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، واعتبر المستوطنات غير شرعية، وطالب بوقف البناء فيها، حيث وصفها بالغير شرعية. ولم يغفل حق إسرائيل في الوجود والأمان وحق الشعب الفلسطيني الحصول على حقوقه الشرعية. والذي أعاد قضية القدس إلى الواجهة، بآلية حل مشتركة من جميع الأطراف وليس من وجهة نظر فردية.

3. إعلان إيسين، في كانون أول/ 1994، نص على ضرورة أن تحظى إسرائيل بوضعية خاصة في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي على أساس المصلحة المتبادلة والمشاركة.
4. أما إعلان برلين، في 24 آذار/مارس 1999، أدخل مفهوم الدولة الفلسطينية القابلة للحياة في النصوص الدولية وخاصة الأوروبية، حيث نص على " أن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن خلق دولة فلسطينية ديمقراطية ومسالمة وذات سيادة وقابلة للحياة على أساس الاتفاقيات القائمة ومن خلال المفاوضات يعتبر أفضل ضمانة لأمن إسرائيل وقبول إسرائيل كشريك مساو في المنطقة"⁴⁸.
5. قرار الإتحاد الأوروبي رقم 1397 سنة 2002 في جلسته رقم 4489 المعقودة في 12 آذار/ مارس 2002، حيث أكد القرار على فكرة الدولتين الفلسطينية والاسرائيلية، واللذان تعيشان جنباً الى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وطالب القرار بالوقف الفوري للعنف والإرهاب والإستفزاز والتحريض والتدمير⁴⁹.
6. تصريح أشبيلية، في 22 حزيران/ 2002، هو التصور والحل المتوقع للصراع، وجاء في النص تصور واضح للحل السياسي من خلال التفاوض كخيار لا بديل له حيث نص بالتالي: " يمكن تحقيق التسوية من خلال المفاوضات، ومن خلال المفاوضات فقط. الهدف هو وضع حد للاحتلال والتأسيس المبكر لدولة فلسطين المسالمة والديمقراطية وذات السيادة والقابلة للحياة، على أساس حدود 1967،

⁴⁸ إعلان برلين. 1999. بروكسل. سفارة فلسطين في بلجيكا.

وإذا لزم الأمر مع بعض التعديلات البسيطة التي يتفق عليها الطرفان. وينبغي أن يكون الحل النهائي دولتان تعيشان جنباً إلى جنب وفق حدود آمنة ومُعترف بها وتتمتعان بعلاقات طبيعية مع جيرانهما. في هذا السياق، يمكن تحقيق حل عادل لقضية القدس المعقدة وحل منصف وقابل للحياة ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين⁵⁰.

إعلان برشلونة

هو مؤتمر قاده الإتحاد الأوروبي من أجل عمل إطار يجمع دول حوض البحر الأبيض المتوسط ضمن تعاون مبني على المصلحة المتبادلة للجميع في عدة نواحٍ أهمها الاقتصاد بما يحويه من تنمية بعض الدول إلى النواحي الاجتماعية التي ترتبط بالاقتصاد مثل الفقر والهجرة التي تؤثر مباشرة في الوضع الأوروبي، بالإضافة إلى مكافحة الإرهاب كهدف يريده الجميع ومصلحة مشتركة. فتضمن هذا الإطار دعماً مالياً للدول وتنمية اجتماعية ومكافحة المخدرات والإجرام الدولي، كما يعزز الحوار بين الثقافات المختلفة، ويهتم بالسياحة والشباب والمياه والبيئة وتنظيم الأراضي وصيد الأسماك والطاقة. واستند المشاركون في مؤتمر برشلونة عام 1995، على عدم مخالفة ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بما فيه القانون الدولي الإنساني. ليكون أساساً في التعامل بين الجميع وفي العلاقات الثنائية.

⁴⁹ وزارة الشؤون الخارجية، السلطة الوطنية الفلسطينية، مبادئ السياسة الخارجية الفلسطينية . (استرجعت بتاريخ : www.mofa.gov.ps/arabic/foreign_policy (2010/7/22)

⁵⁰ تصريح إشبيلية. 2002. بروكسل. سفارة فلسطين في بلجيكا.

لقد ركز مؤتمر برشلونة على عدة قضايا هامة من وجهة نظر المجتمعين وعلى رأسهم الإتحاد الأوروبي، فكان التركيز على القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي والثقافي والاجتماعي والإنساني انطلاقاً من القانون الدولي . ومن منطلق الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط، ومن أجل تطوير العلاقات بين الدول على أطراف هذا البحر كان الملتقى بهدف التعاون الشامل بحكم الجوار والتاريخ.

وفي حوض البحر الأبيض المتوسط، هناك تحديات كبيرة وكثيرة تواجه الشعوب والحكومات، فالتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تتطلب من جميع الأطراف المشاركة في إيجاد حلول شاملة ومتناسقة مع بعضها البعض على قاعدة الاحترام المتبادل. واحترام القيم للجميع.

ويساعد هذا الإطار على توطيد العلاقات الثنائية بين الدول المشاركة، وهو ليس بديلاً عن أية قيادة في المنطقة ولكنه يسهم في إحلال السلام والاستقرار والنمو الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة ويساعد بدفعها إلى الأمام من أجل تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

وكما ورد في الإعلان" يدعم المشاركون تحقيق تسوية سلام عادلة وشاملة ومستديمة في الشرق الأوسط. تركز على قرارات مجلس أمن الأمم المتحدة وعلى المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط"⁵¹.

وكان للمجتمعين هدفٌ عامٌ وهام، وهو جعل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، منطقة حوارٍ بنّاءٍ ومتبادل، وتعاون يؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار والنمو والازدهار، وتحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ومكافحة المخدرات والجريمة والفقير، بالإضافة على التفاهم بين الثقافات.

كما وافقوا على مبدأ تحقيق السلام والاستقرار في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، كونه المكسب الرئيسي والذي يجب دعمه بكل الوسائل المتاحة لديهم والذي يتحقق من خلال الحوار السياسي المنظم المبني على أرضية صلبة وهي القانون الدولي بكل أبعاده، ودعم وتنمية دولة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المتضمنة حرية الرأي والتفكير والضمير والدين، دون تمييز بسبب الجنس واللغة واللون أو العنصر. والعمل على احترام التعددية والتسامح والعمل ضد العنصرية واحترام حق الشعوب في تدبير شؤونها طبقاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

⁵¹ Barcelona declaration, adopted at the Euro-Mediterranean Conference - 27-28/11/95.
www.trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2005/july/tradoc_124236.pdf

أما ماله صلة مباشرة في مضمون هذه الدراسة، ما جاء في إعلان برشلونة والخاص بحق تقرير المصير الذي يعد من أسس العلاقة بين أوروبا والشعب الفلسطيني ومن ثم السلطة الوطنية، فأكد على حق الدول والشعوب في تقرير مصيرها وتدبير شؤونها بنفسها واتخاذ كافة التدابير الخاصة من أجل الحصول على الاستقلال والتحرر من الاستعمار، وكل أشكال السيطرة والاحتلال الخارجيين⁵²، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة (إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها..الخ)⁵³. بالإضافة إلى التأكيد على الامتناع عن تهديد الشركاء وعدم استخدام القوة، وحل الخلافات بالطريقة السلمية وبالحوار والعمل على الحد من انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والانضمام إلى المعاهدات المنظمة والخاصة بها، مع حق الدول أن تمتلك كل القدرات العسكرية والتسلح من أجل ضمان حق الدفاع المشروع عن النفس في عالم فيه درجة من التوازن والأمان والثقة بالآخرين. وهذا مطابق تماماً لميثاق الأمم المتحدة بما يخص فض المنازعات واستخدام القوة⁵⁴.

⁵² . Barcelona Declaration and Euro-Mediterranean partnership, 27 and 28 November 1995
Europa summaries of EU legislation www.europa.eu/legislation_summarie

⁵³ مكتبة حقوق الإنسان. جامعة مينوسوتا. (د ت). ميثاق الامم المتحدة 1995. الفصل الاول، المادة(1) بند(2). (تاريخ الاسترجاع 2009/1/1).
www.umn.edu

⁵⁴ ميثاق الأمم المتحدة. مصدر سبق ذكره.

المطلب الرابع

السياسة الخارجية الأوروبية تجاه المنطقة

إن الاتحاد الأوروبي يساهم بشكل كبير من أجل إحلال السلام في المنطقة العربية. فعمل على تعيين مبعوثين سياسيين خاصين بعملية السلام من أجل الوصول استقرار وسلام في المنطقة بالتعاون مع الولايات المتحدة وروسيا. ويعمل الإتحاد الأوروبي على تقديم دعم مالي كبير يرافق الجهود الرامية من أجل تحقيق السلام في المنطقة، لإيمان الإتحاد بأن أي تسوية سياسية يجب بأن تدعم اقتصاديا بهدف تجنب انتشار الشعور بعدم الرضا في المنطقة.

فيقدم الإتحاد الأوروبي دعماً كبيراً للأردن وسوريا ولبنان ومصر، بالإضافة إلى علاقات تجارية كبيرة مع إسرائيل من خلال اتفاقيات. وعلاقات تجارية عميقة مع الخليج العربي. وأخيراً الحوار المفتوح مع إيران.

فأطلقت أوروبا عدة مشاريع خاصة بالمنطقة (حوض البحر الأبيض المتوسط)، والتي كانت ومازالت تشكل طموح ورؤية أوروبا في الأمن والإقتصاد. فذهبت بداية في مشروع الشراكة الأورو متوسطة، وسياسة الجوار والإتحاد من أجل المتوسط، والتي سيأتي الباحث على شرحها بالتفصيل.

1) الشراكة الأوروبية المتوسطة

لقد نظر الاتحاد الأوروبي لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، نظرةً استراتيجيةً عميقة، كبعيدٍ جغرافيٍّ قريبٍ متصلٍ تماماً بالأراضي الأوروبية، تؤثر إيجابياً وسلبياً في الوضع الأوروبي من النواحي الاقتصادية والسياسية والأمنية. فسعت أوروبا إلى خلق إطار يجمع دول البحر الأبيض المتوسط بشكل يعود عليها بالنفع، ويخفف العبء المتزايد عليها من النواحي المذكورة أعلاه.

فهناك أخطار داهمة على أوروبا أهمها الفقر والهجرة والإرهاب، فكان هذا الإطار هو إطار سلام وازدهار مشترك يتم من خلاله تحسين الأوضاع لشعوب المنطقة مما يعود عليها بالنفع. فشملت الرؤيا الدول التالية، تركيا وقبرص ومالطا والسلطة الوطنية الفلسطينية والأردن وتونس والجزائر والمغرب وإسرائيل ومصر وسوريا ولبنان. وكانت الخطوط العريضة لهذا الإطار، محاربة الإرهاب والفقر والهجرة والمخدرات وانتهاك حقوق الإنسان، التي تهدد بالمقام الأول الاستقرار الأوروبي.

لقد تم الإعلان عن فكرة الشراكة بما حوته من تفاصيل، في تشرين أول 1995، في برشلونة، وكان التعهد فيه بخلق منطقة السلام والازدهار. وجاءت عملية برشلونة التي جرت بها مفاوضات على اتفاقيات ثنائية في منطقة الشراكة المتوسطة، والتي بدأت بالمغرب وتونس والسلطة الوطنية الفلسطينية والأردن وإسرائيل، حيث استمر التعامل مع عناصرها والتشاور بينها في كل الفترات والتي شملت فترات الأزمات والتناقضات في المنطقة، للوصول لإنجاز منطقة تجارة حرة بحلول عام 2001. وكمثال، تم توقيع اتفاقية

(Interim Association Agreement) في التجارة والتعاون بين الإتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية نيابةً عن السلطة الوطنية الفلسطينية في 1997/2/24، والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1997/7/1.

إن الهدف الأساسي لهذه الإتفاقية، هو إنشاء ظروف لزيادة الحرية التجاري، وإعطاء بيئة مناسبة للمناقشات والمحادثات بين الإتحاد الأوروبي والسلطة الوطنية الفلسطينية.

أهداف الشراكة الأورومتوسطية

الأهداف الضمنية للشراكة الأورو متوسطية للأطراف وخاصةً الشرق أوسطية

والأوروبية تتلخص بما يلي:

أهداف أوروبية:

1. فرض وجود في المنطقة يزاحم الوجود الأمريكي الذي احتكر الشرق الأوسط لسياساته.

2. الحوار السياسي والأمني لإقامة منطقة مشتركة يسودها السلام والاستقرار على أسس احترام حقوق الإنسان والديمقراطية.

3. الشراكة الاقتصادية والمالية والتدرّج في بناء منطقة التبادل التجاري الحر بحلول عام 2010، لخلق منطقة للازدهار المشترك، ودعم التحوّل الاقتصادي في البلدان الشريكة⁵⁵. وتوسعة السوق الحالية أمام الصادرات الأوروبية.

⁵⁵ الإعلان الختامي، "القمة الأورو- متوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة". (2008). الرباط: (د.ن).

4. الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية لتشجيع التفاهم بين الشعوب والثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية.

5. وفي عام 2005، أضيفت قضايا الهجرة كأحد أطر التعاون. للحد ومن ثم إنهاء حالة الهجرة غير الشرعية والقضاء عليها.

أما من الناحية العربية، فالأهداف تتلخص بالتالي:

1. تخفيف الآثار السلبية من وجود منطقة تجارة حرة بين دول الإتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية.

2. إيجاد طرف قد يخالف الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها في المنطقة العربية.

3. جلب استثمارات جديدة وإبرام عقود.

4. تخفيف الآثار السلبية من انضمام دول أوروبا الشرقية لاتفاقية ماستريخت، وهي الإتفاقية التي تسعى الى تطبيق سياسة خارجية وقائية مشتركة لدول الإتحاد الأوروبي. فهي أدخلت أوروبا في مجالات تعاون جديدة في الأمن والسياسة الخارجية والعدل والشؤون الداخلية. فهذه الإتفاقية عملت على خلق تكامل في أوروبا من انضمام الجماعات التاريخية مثل جماعات الفحم والصلب، والجماعات الأوروبية للطاقة الذرية. وعملت على انشاء الإقتصاد وانشاء اتحاد اقتصادي ونقدي.

خطة الجوار الأوروبية

يريد الباحث هنا التركيز على الحالة الفلسطينية، ولكن من الضروري الحديث بشكل عام عن سياسة الجوار الأوروبية بشكل عام، والتي تندرج في إطار المشروع الأوروبي لسياسة الخارجية والأمن المشتركة. كانت أول أولويات سياسة الجوار، توفير إطار آخر لشراكةٍ مُعزّزةٍ مع البلدان الواقعة شرقي الحدود الأوروبية التي نتجت عن توسع الإتحاد الأوروبي سنة 2004، مع وضع حدٍ للتوسع الأوروبي وانضمام دول جديدة له. وفي حين أن الشراكة الأوروبية متوسطة ضعيفة، تم الإعتماد على سياسة الجوار الأوروبية لتشمل البلدان المنضوية تحت هذه الشراكة، فشملت هذه السياسة منطقة القوقاز الجنوبي. كل هذا من أجل هدف معن هو إنشاء منطقة أمن وإستقرار وإزدهار مشتركة متعاونة إقتصادية ومتكاملة سياسياً.

هذه السياسة تعزز العلاقات بين كل الدول الشريكة مع الإتحاد الأوروبي، وهي تتطور على مستوى الدول والمفوضية الأوروبية. فالشعوب الأوروبية لم تشارك في أعدادها وتقييمها، مع وجود صيغ أولية للمشاورات مع أجسام المجتمع المدني وبعض الأجسام تمثيلية في بعض البلدان. فهذه الشعوب ليست على اطلاع كافٍ بهذه السياسة والتي يُراد لها أن تكون أحد أركان السياسة الخارجية والأمن المشتركة. فالتعامل مع دول العالم الثالث وخاصةً دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، يتم على أساس ما يتم التعامل به مع الدول التي تترشح للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي في مرحلة ما قبل الإنضمام.

ينطوي مفهوم الجوار على ضرورة ترسيم حدود المناطق التي يدخل "الجيران" في حيزها، وكذلك على بناء علاقة بين الأطراف المختلفة. وهكذا فإن لسياسة الجوار الأوروبية وظيفة مضاعفة، فصل الحدود (ترسيم الحدود) والعبور (التعاون). وهي إضافة لما سبق أحد الخطوات التي قامت بها أوروبا من منطلق القرب الجغرافي بعد أن توسع الإتحاد الأوروبي ليصل لما وصل إليه في عام 2005، حيث انتقل نقلة نوعية في البعد الجغرافي والإقتصادي والسياسي.

لقد قدم هذا التوسع فرصة لتطوير العلاقات الأوروبية الفلسطينية باتجاه تحقيق دولة فلسطينية مستقلة. لكن هذا الدعم لإقامة الدولة، لن يكون إلا بالتزام الفلسطينيين بإصلاحات على الصعيد السياسي والإقتصادي والإجتماعي والمؤسسي، وتطبيق خارطة الطريق بالكامل، ووقف العنف للوصول إلى سلام عادل مبني على أساس قرارات مجلس الأمن للوصول إلى الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة المجاورة إلى إسرائيل. أما السلطة الوطنية الفلسطينية فموقفها واضح، الترحيب بمبادرة الإتحاد الأوروبي للدخول في علاقات سياسية أمنية وثقافية مكثفة، والدخول في المسؤولية لمنع الصراع وحله. فكلا الطرفين لهم المصلحة المباشرة في تطوير العلاقات الثنائية، فمشاركة فلسطين في خطة الجوار الأوروبية أخذت مكانها في ظل الوضع السياسي الراهن الذي أثر على إطار العمل. فممارسات إسرائيل التي شملت الإستيطات وإعاقة الحركة والحواجز. أدت إلى تعليق قيام الدولة الفلسطينية، وهذه أيضاً يجب أخذها بعين الإعتبار

في عملية انضمام فلسطين لخطة الجوار. فكانت الدوافع الرئيسية من أجل العمل على تنفيذ وتطبيق الطريق والتحضير لإقامة الدولة الفلسطينية.

إن للفلسطينيين طموح. وهذا الطموح في إطار تطوير العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، ولكنه يعتمد على درجة الالتزام بالتطبيقات الأساسية في تنفيذ الأولويات. والتي نجحت السلطة بتطبيقها. فخطة الجوار الأوروبية كانت جزءاً من رد الإتحاد على الإصلاحات في مجال السياسة والاقتصاد، فالإصلاح خلق نوعاً من الثقة بين السلطة والإتحاد الذي جعل نظرة المانح الأوروبي تكون على ثقة من أن هذه السلطة تتقدم بثبات نحو بناء مؤسساتها للوصول الى الدولة.

وللبداء في خطة الجوار كانت خطة العمل " Action plan " والتي تتراوح من 3 إلى 5 سنوات، وكان من المتوقع أن تطبيقها سيساعد في تنفيذ الشروط الأساسية للخطة المتوسطة المدى، ودعم مساعي الإصلاح في السلطة الوطنية الفلسطينية، والتداخل الثقافي والاجتماعي بين السلطة والإتحاد الأوروبي.

أ -النظرة للشراكة الجديدة بين السلطة والإتحاد الأوروبي⁵⁶.

1. أن يكون التعاون على درجة كبيرة من التكامل، بما في ذلك أن تكون جزءاً من السوق الأوروبي. وإمكانية مشاركة السلطة بشكل فعال في سياسات الإتحاد الأوروبي وبرامجه.

⁵⁶ Suggestions to Update EU PA Action Plan Subcommittee of the EC-PA Economic and Financial Matters, Trade, Customs Issue (Prime Minster Office) PNA.21.2.2010

2. التحسين في إطار التعاون السياسي.

3. إن هذه الشراكة خلقت جواً من الحوار بين التشريعات والقوانين التجارية، التي أدت

إلى التلاقي على نقاط مشتركة تسهل وتزيل المعوقات أمام التجارة بين الأطراف.

4. الحصول على دعم مالي لأهداف معينة، ويكون موجهاً لدعم الأهداف في هذه

الوثيقة.

5. الدعم بطريقة المساعدات التقنية.

6. تعميق العلاقات التجارية لتشمل الزراعة والخدمات، وتوفير ظروف لزيادة الاستثمار

والتطوير. حيث كانت الشراكة هي الأساس في التعاون الأوروبي الفلسطيني، ومنتج

للتعاون من أجل تنفيذ أولويات خطة العمل.

7. وفي إطار تطوير وتطبيق خطة العمل، فإن العلاقات الأوروبية الفلسطينية تؤسس

إلى إمكانية إنشاء علاقات تعاقدية جديدة بينهما. وافترضت المفوضية أن هذا سيأخذ

شكل خطة الجوار الأوروبية الفلسطينية، والذي سيكون عند إنشاء دولة فلسطينية

مستقبلية الطريق للوصول إلى شراكة متوسطة كاملة.

ب - أولويات خطة العمل:

إن الخطة وضعت أهدافاً مبنيةً على أولويات بين الفلسطينيين والأوروبيين، جاءت

من برنامج الإصلاح الفلسطيني الذي تم بدء العمل به في 2002/1.

وفي ظل الوضع القائم في الضفة الغربية وقطاع غزة، في الفترة من العام 2000 وحتى 2009، حيث من غير الممكن عمل خطة قصيرة أو متوسطة. فذهب الأوروبيون والفلسطينيون لوضع أهمية خاصة على النحو التالي:

1. تكثيف الجهود لحل صراع الشرق الأوسط وتخفيف الأزمة الإنسانية.
 2. محاولة عمل حوار سياسي يعتمد على محاربة العنف والتطرف وحماية حقوق الإنسان والأقليات. وتحسين الحوار بين الثقافات والأديان ومكافحة العنصرية ضد الإسلام والسامية.
 3. التقدم في إنشاء نظام قضائي فعال، وتفعيل القضاء.
 4. تقوية وبناء المؤسسات.
 5. تنظيم عمل الانتخابات في الضفة وغزة
 6. الحصول على نظام مالي شفاف.
 7. تطوير العلاقات التجارية مع السلطة وتحقيق تقدم في الإصلاح الاقتصادي لتنفيذ كامل الخطة المتوسطة.
 8. تعزيز التعاون في مجال النقل والطاقة، لتعزيز اشتراك فلسطين في الشبكات الأوروبية المتوسطة.
- ولتحقيق التقدم في الأولويات المذكورة أعلاه، كانت الإجراءات.

ت - الإجراءات

الحوار السياسي والإصلاح وبناء المؤسسات لدولة فلسطينية قابلة للحياة وديمقراطية وتقوية الحوار السياسي والتعاون بما يتضمنه السياسات الأمنية والخارجية والحوارات السياسية الفلسطينية الأوروبية. كما هو منصوص عليه في سياق الخطة المتوسطة للتجارة والتعاون. وهذا الحوار يجب أن يمتد ليشمل التالي:

1. حوارات لحل الصراع في الشرق الأوسط للوصول الى عملية السلام وتطبيق خارطة الطريق وحل دائم لدولتين.
 2. تدابير لتحسين الوضع الإنساني. والتأكد من احترام القانون الدولي بما يتعلق في النواحي الإنسانية.
 3. محاربة "الإرهاب".
 4. تعزيز التعاون بين الإتحاد الأوروبي والسلطة لتنفيذ خطة الإصلاح.
 5. تكثيف التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والإتجار غير المشروع بالأسلحة.
- ويكون هذا من خلال:

- تقوية التعاون مع الإتحاد الاوروبي في مجال مكافحة الإرهاب بما يشمل التمويل غير المشروع للأسلحة.

- تعزيز دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن 1373 / 1267.

حيث تشكل بموجب القرار 1373 الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 2001/9/28، لجنة سميت بلجنة مكافحة الإرهاب. هذه اللجنة وضعت مجموعة من العقوبات لكل من له علاقة بدعم مرتكبي الإرهاب والداعمين له ماليا وبشريا وفي أي مكان. ويتيح للدول الأعضاء مطاردة ومعاينة الإرهابيين من خلال العلاقات الإستخبارية والتعاون المشترك⁵⁷. وصدر هذا القرار بموجب الفصل السابع من الميثاق الأمم المتحدة وقد نصت المادة 39 من هذا الفصل على أن مجلس الأمن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير لحفظ السلم والأمن الدوليين ونص في المادة 41 ان لمجلس الأمن ان يطلب الى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير⁵⁸. وما تبعه من قرار الجمعية العامة 288/60، كاستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب في العام 2006.

- ضمان احترام حقوق الإنسان
- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل من خلال تنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

⁵⁷ سرور، أحمد فتحي. (2007). المحكمة الدستورية العليا، حكم القانون في مواجهة الإرهاب. جمهورية مصر العربية. القاهرة.. (استرجعت بتاريخ: 2010/5/22) www.hccourt.gov.eg

⁵⁸ الجهني، أمجد. (2002). غسل الأموال وأثره على السرية المصرفية . مركز الدراسات القضائية التخصصي: عمان. (استرجعت بتاريخ: 2010/11/15) www.cojss.com

كما دعمت الخطة الديمقراطية وحكم القانون، وتنظيم انتخابات محلية عامة وشفافة وفقاً للمعايير الدولية، وتسريع الإصلاح التشريعي والدستوري. وإصلاح الإدارة العامة والخدمات المدنية.

ومن النقاط التي ركزت عليها الخطة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لتعزيز الضمانات القانونية لحرية التعبير، والصحافة، وحرية التجمعات وفقاً للمعايير الدولية. بما يكفله القانون الدولي وتعزيز ثقافة التسامح.

المساءلة المالية والإدارة السليمة للمال العام:

لقد دعت الخطة إلى الإستمرار ومواصلة الجهود الرامية إلى إنشاء نظام مراقبة مالي فعال وحديث وفقاً لأحدث الأساليب والبرامج المحاسبية، كما طالبت الخطة تفعيل وتقوية دور التدقيق الداخلي في وزارة المالية وكافة مؤسسات السلطة وخاصة التي تقوم بالإنفاق. وتطرت لتدريب جهات التدقيق على هذه الأنظمة فيما يخص التدقيق الداخلي وتبني قانون جديد للتدقيق الداخلي، وتقديم تقارير للمجلس التشريعي بشكل سنوي والتعاون مع الجهات المختصة ومع الإتحاد الأوروبي وهيئاته المختلفة لعمل تدقيق مفاجئ على الأموال الممنوحة.

مواصلة العمل لتحسين الشفافية المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية:

هذا هو المطلب الدائم للمناحين، ولكن المطلوب هنا تضافر الجهود من أجل مكافحة الفساد في المؤسسات العامة . فركزت على الإستمرار في تنفيذ برامج الإصلاح

الفلسطيني للموازنة العامة، والشفافية المالية. هذا يعني التركيز على تدريب العنصر البشري في المؤسسات الحكومية من أجل مكافحة الفساد، وتطوير القدرات الإدارية لمنع ومكافحة الفساد والمخالفات التي تؤثر على توفير واستمرار الدعم والتمويل. بما يشمل أيضاً ضمان الشفافية في عملية المشتريات العامة، ويتضمن هذا وضع شروط لضمان نزاهة فتح وترسية العقود وفقاً لأفضل المعايير الدولية، وتنفيذ قانون المشتريات العامة، ووضع نظام حديث لنظام التقاعد.

(2) الإتحاد من أجل المتوسط

الاتحاد من أجل المتوسط عرف في بداية إطلاقه بمشروع الإتحاد المتوسطي، هو شراكة متعددة الأطراف ترمي إلى مضاعفة إمكانية التكامل والتماسك الإقليميين، وهو هيئة تضم الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، إضافةً إلى الدول المطلة على البحر المتوسط بالإضافة إلى الأردن و موريتانيا، و قد أعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي عن انطلاق الإتحاد من أجل المتوسط في 13 يوليو 2008، في قمة باريس، وبوجود 43 بلداً، وعلى مستوى القمة منهم، الرئيس المصري والسوري والجزائري واللبناني والتركي، وكان الهدف العام للإتحاد : إقامة مشروعات تنموية بشأن البحر المتوسط و الدول المطلة على شواطئه. ويرى الكثيرون أن المشروع سيعيد تفعيل مبادرة برشلونة التي انطلقت في 1995 وضمت المغرب والجزائر و تونس و مصر وإسرائيل و السلطة الفلسطينية والأردن و لبنان و سوريا و تركيا والاتحاد الأوروبي .

إن الاتحاد من أجل المتوسط مبادرة جديدة تأسست على عملية برشلونة، المنبثقة عن مؤتمر مدريد للسلام، ويهدف إلى إضفاء الحيوية الجديدة على العلاقات الأوروبية مع الشركاء في منطقة حوض المتوسط. كما يؤكد التزام الاتحاد الأوروبي المستمر بمنطقة حوض المتوسط، وهي منطقة ذات أهمية إستراتيجية كبيرة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني. مع العلم أن الخطاب وجه للجميع وخاصة المؤسسات الدولية ودول الخليج العربي ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الإفريقي. فمن كل المشاريع السابقة الى مشروع " الإتحاد من أجل المتوسط"، استنتج الباحث أن هدف أوروبا من منطقة البحر الأبيض المتوسط، هو هدف إستراتيجي مستمر، وهو أن هذه المنطقة هي أحد أهم حدودها الجنوبية، والتي بدورها حلقة الوصل بين الشرق والغرب. وهي البوابة الرئيسة التي تسيطر من خلالها على التجارة الخارجية الرئيسية وخاصة أن العالم العربي هو أهم الأسواق بالنسبة لها. ولكن ومع وجود الولايات المتحدة الأمريكية التي تسيطر على المنطقة، فإن أوروبا تسعى لخلق كيان يحافظ على شكلها وهيبتها في نفس المنطقة.

حاولت أوروبا أن تكون شريكاً للولايات المتحدة في العملية السلمية في الجزء الجنوبي من البحر الأبيض المتوسط، ولكن لم يتعدى دورها كونها شاهداً على ما تفعله الولايات المتحدة في المنطقة من اتفاقيات سياسية وعملية السلام التي كانت فيها أوروبا عملياً شاهداً واستشارياً وداعماً مالياً واقتصادياً فقط. ولكن أوروبا ارتأت أن يكون لها شأنها الخاص، الذي يكون صاحب مبادرة في المنطقة. فكان لهذا التكتل أسبابه. فمع

وجود الولايات المتحدة واشتعال الحروب في المنطقة، حدث اختلال في الوضع الأمني في المنطقة العربية بالتحديد، الذي أدى بدوره إلى اختلال الوضع الاجتماعي والاقتصادي، ما يؤثر بالمحصلة على أوروبا سلباً لقربها الجغرافي في المنطقة العربية.

إزدادت مخاوف أوروبا من تزايد الهجرة غير الشرعية، وتزايدت وتيرة " الإرهاب" حسب تعبيرهم مما يهدد مصالحها الحيوية في المنطقة، ويهددها في عقر دارها. جاء التحرك الفرنسي نيابةً عن أوروبا تجاه جنوب المتوسط، برؤية تقول أن المنطقة العربية تمثل مجموعةً من التحديات الواجب التصدي لها، في المجالات السياسية، والأمنية، والحضارية، والثقافية، والاجتماعية والبيئية والمنافسة الأمريكية على المنطقة، وتتامي ظاهرة الهجرة السرية والجريمة المنظمة، والإرهاب العابر للحدود، وتبييض الأموال وتجارة المخدرات، وتلوث البحر الأبيض المتوسط، وندرة المياه الصالحة للشرب.

هذا الموضوع له أهمية خاصة، حيث جاء في وقت فيه عملية السلام في مرحلة المجهول. وأن الوضع الراهن للدول العربية المجاورة لإسرائيل غير مستقر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. ومع مجيء هذه المبادرة التي قادها ساركوزي، فقد يكون لها الأثر الإيجابي على الحالة الاقتصادية والاجتماعية مما يؤثر على الوضع الأمني والسياسي طردياً.

وتفتح هذه المبادرة مجالاً للعلاقات الثنائية والجماعية مع أوروبا، وقد تكسر الجمود الحاصل بين بعض الدول العربية والدول الشمالية. مما يؤدي على المدى البعيد إلى تحسين العلاقات بما يعود بالنفع عليها وعلى المنطقة.

▪ أثر برشلونة في الإتحاد من أجل المتوسط

شكلت عملية برشلونة الأداة المركزية للعلاقات الأوروبية المتوسطية منذ 1995 وقدمت دفعاً كبيراً للتعاون متعدد الأطراف والثنائي. واستناداً إلى النجاحات التي تحققت وضرورة تقويتها، فإن "عملية برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط" ستعطي دفعاً إضافياً لعلاقات الإتحاد مع دول المتوسط. وستكمل العلاقات الثنائية الجارية التي ستتواصل في نطاق وأطر السياسة القائمة.

منذ إطلاق عملية برشلونة في العام 1995 تشكلت شراكة بين 39 دولة. وكانت تحوي طموحاً كبيراً من أجل تحقيق السلام والأمن والازدهار في المنطقة التي مازالت الصراعات تبطئ كل المشاريع لتحقيق الأهداف السابقة. فالشراكة هي التي أسست للإتحاد من أجل المتوسط إطار عمل للحوار المستمر والالتزام والتطور. أما المفوضية الأوروبية فقد دعمت عملية برشلونة بتأمين أكثر من 16 مليار يورو من ميزانية المجموعة منذ عام 1995. ومن منطلق الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط، ومن أجل تطوير العلاقات بين الدول على أطراف هذا البحر، كان الملتقى بهدف التعاون الشامل بحكم الجوار والتاريخ.

فإعلان برشلونة هو الذي أسس للشراكة المتوسطية وما تبعها من إتحاد من أجل المتوسط، وكان من أهم ما ركزت واشتركت به عملية برشلونة والشراكة والإتحاد من أجل المتوسط هو موضوع الأمن في الجزء الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، الذي يشكل

مصدر الأمن والتهديد في نفس الوقت، فمن وجهة نظر أوروبا أن القضية الفلسطينية إن تم حلها ستزول أسباب التوتر بالتالي سيكون هنالك مجال لعلاقات أفضل في المنطقة مستقبلاً.

من هنا، بات الاتحاد الأوروبي الذي يركز على المسألة الأمنية باعتبارها مسألة حيوية في التعاون الإقليمي، يربط بينها وبين عملية السلام الجارية التي انطلقت منذ مؤتمر مدريد عام 1991، من أجل تحقيق سلام عادل وشامل بين العرب وإسرائيل، ويذهب بعض المحللين إلى أن مبادرة الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المتوسط، والتي عرفت باسم الشراكة الأوروبية - المتوسطية، تندرج ضمن سياق حرص الدول الأوروبية على خدمة مصالحها مقابل المصالح الأميركية. لذلك عرض على دول ضفة المتوسط الجنوبية مشروعاً يطمح في أن يجعل من أوروبا طرفاً أساسياً في هذه المنطقة الجنوبية. فقد طرحت شراكة أوروبية-متوسطية. تم التعبير عنها باقتراح نظام إقليمي متوسطي يوفر للمنطقة مظلة أمنية واقتصادية ويعزز موقعها سياسياً واستراتيجياً. وإذا كانت "الشرق أوسطية" هي المحور الرئيسي من عملية السلام في المفهوم الأميركي الإسرائيلي، حيث تشكل إسرائيل المقصد الأساس من منطلق سعيها للإندماج في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمنطقة العربية، فإن الاتحاد الأوروبي هو محور المتوسطية، التي تعتبر خطوة متقدمة في السياسة المتوسطية الجديدة لأوروبا التي تركز هوية متوسطية

لبعض العرب، وأخرى شرق أوسطية، ولن يكون ذلك إلا على حساب الهوية القومية العربية الإسلامية للعرب⁵⁹.

■ الأهداف والتحديات

حتى يصل الباحث إلى أهداف الإتحاد من أجل المتوسط سيعتمد على أهداف الشراكة، وحيث أن أهداف الشراكة المتوسطية هي القاعدة الرئيسية التي بني عليها مشروع الإتحاد من أجل المتوسط الذي تمثل باختصار بالأهداف التنموية:

1. مكافحة تلوث البحر المتوسط (تنظيف مياه البحر وشواطئه مع التركيز على المياه والصرف الصحي).

2. الطرق البرية والبحرية السريعة (تحسين النقل بين الموانئ بإنشاء طرق بحرية سريعة، واستكمال ما لم ينجز من الطرق المغربية بما يشمل مستقبلاً كل دول الجنوب).

3. الحماية المدنية (التعاون في الوقاية من والاستعداد والاستجابة للكوارث الطبيعية ومن صنع الإنسان).

4. الطاقة البديلة (بحث مدى فعالية "خطة المتوسط للطاقة الشمسية" لتوليد الطاقة الشمسية ودعم البحوث والدراسات في مجال مصادر الطاقة البديلة للنفط والغاز).

⁵⁹ المدني، توفيق. "مفهوم الأمن في الشراكة الأوروبية - المتوسطية". جريدة الأسبوع الأدبي. العدد 711. 3/6/2003.

5. التعليم (إقامة جامعة أوروبية متوسطة يكون مقرها في سلوفينيا تشجع الحراك الأكاديمي والدرجات العلمية لجامعات الدول الأعضاء).
6. مبادرة أعمال المتوسط (إقامة هيئة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر المساعدة الفنية وتوفير الأدوات المالية باستخدام المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء).
7. الاتحاد المتوسطي يدعو إلى إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار.

■ التحديات التي واجهت الإتحاد

1. التحدي الذي يواجه عملية برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط يتمثل في تحسين العلاقات متعددة الأطراف وتعزيز تقاسم مسؤولية العملية وتأسيس الإدارة الرشيدة للأمر على أساس المساواة بين جميع الأطراف، وفي ترجمة هذه العملية إلى مشاريع ملموسة تكون أكثر وضوحاً بالنسبة للمواطنين. وأنه من الواجب إعطاء دفع جديد ودائم لعملية برشلونة. ووجوب مضاعفة الالتزام والحوافز من أجل تحويل أهداف إعلان برشلونة إلى نتائج ملموسة.
- ويعترف رؤساء الدول والحكومات بالتقدم الذي تحقق، وبالفوائد الاقتصادية المرتبطة بإنشاء منطقة تبادل حرة بعيدة المدى في المنطقة الأوروبية المتوسطة بحلول عام 2010 وفيما بعد، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي بجميع أبعاده. وأكد القادة دعمهم الخطوط الرئيسية لخريطة الطريق التجارية الأورو -

متوسطة وخصوصاً دراسة إقامة آلية مرنة وفعالة وموافقة لأوساط الأعمال توفر فرصة زيادة الشفافية وفرص التجارة والاستثمار. ومن التحديات الكبيرة التي تواجه الإتحاد وخاصةً فرنسا، العلاقات العربية الإسرائيلية والاستقرار في الشرق الأوسط، حيث لا يمكن أن يكون هنالك شراكة حقيقية دون استقرار في المنطقة على أساس مؤتمر مدريد.

■ رئاسة الإتحاد

وقررت القمة إنشاء رئاسة مشتركة دورية للاتحاد عهدت للرئيس ساركوزي عن الضفة الشمالية للمتوسط، ولنظيره المصري محمد حسنى مبارك عن الضفة الجنوبية علماً بأن مدة الدورة سنتان تنتقل بعدها الرئاسة إلى قادة دول أخرى، فيما لم يحسم الموقف بالنسبة للشخصية التي ستتولى الأمانة العامة للاتحاد.

أعلن الرئيس الفرنسي ساركوزي عن انطلاق الإتحاد من أجل المتوسط كهيئة دولية جديدة بعضوية 43 دولة، وبرئاسة مشتركة بين الرئيس الفرنسي ساركوزي والرئيس المصري محمد حسنى مبارك، وأوضح البيان الختامي أن مبدأ الرئاسة المشتركة بين ممثل عن الإتحاد الأوروبي و مسؤول من الدول المتوسطية غير الأوروبية "سيطبق على القمم وعلى كل الاجتماعات الوزارية ولقاءات كبار الموظفين وفي الأمانة العامة واللجنة المشتركة الدائمة واجتماعات الخبراء"⁶⁰. وتقرر أن تتعقد قمة الإتحاد

⁶⁰ الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط. (2008). باريس : (د ن).

كل سنتين على أن يحتضنها بالتناوب بلد من الاتحاد الأوروبي ودولة متوسطة من خارجه، فيما سيكون اجتماع وزراء خارجية الاتحاد المتوسطي سنويا.

لم يتفق المشاركون في القمة على اختيار أعضائها ولا على اختيار مقر الأمانة العامة، وقد كانت تونس أول المطالبين بها وانضمت إلى قائمة المطالبين المغرب و برشلونة ومالطا ومرسيليا، إلا أن البيان الختامي أشار إلى أن هاتين المسألتين سيتم الحسم فيهما أثناء لقاء وزراء الخارجية الذي تقرر عقده في نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

وكانت المفوضية الأوروبية أقرت مذكرة في شهر أيار تضمنتها مقترحات تهدف إلى الارتقاء بالعلاقات مع الشركاء المتوسطيين من خلال "عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط". واقتрحت المفوضية مراجعة الهيكل بما يساعد في تجديد حيوية ووضوح علاقات الاتحاد الأوروبي مع الشركاء في المنطقة المتوسطية. وهذه الهيكل الجديدة تتضمن إنشاء أمانة سر ولجنة دائمة تضم ممثلي المنطقة الأوروبية المتوسطية. كما تبرز وثيقة السياسة مجموعة أفكار حول طبيعة المشاريع التي من شأنها أن تشكل جهداً ملموساً وواضحاً وتساعد في تحسين مستوى معيشة مواطني المنطقة.

■ العالم العربي من هذا الإتحاد

إن موقع العالم العربي من هذا الإتحاد هو موقع الراغب بالإستفادة في سد العجز المالي في موازاتهم. فليس للدول العربية ما يدفعها لمثل هذه الشراكة إلا الإستفادة المالية.

وهناك ملاحظات لعدد من المحللين إتجاه الاتحاد من أجل المتوسط، بما يخص العالم العربي ومنها:

1. يجب أن يضع المشروع نصب عينيه إيجاد حل عادل ونهائي للصراع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك حل قضية فلسطين بطريقة مُرضية للجميع دون أي تجاوز لهذا الموضوع، لأن الموضوع الفلسطيني موضوع أساسي لشعوب المنطقة العربية مجتمعة، فكل بلد متوسطي يوجد به لاجئون فلسطينيون، وكل من يريد معادة الغرب ينطلق من القضية الفلسطينية فإذا أرادت أوروبا أن تسحب هذه الذريعة واجب عليها المساهمة الفاعلة والجادة من أجل هذه القضية⁶¹. ولن تستطيع أي قوة في المنطقة فرض إسرائيل على الدول العربية وشعوبها للتعايش معها. وستبقى جسما منبوذا مهما حاولت الحكومات عقد اتفاقات سلام معها.

⁶¹ سورية الغد. الاقتصادي يطغى على الإعلان النهائي للاتحاد من أجل المتوسط، والعرب يشددون على مبادرة السلام".

2. لا بد من أخذ الموضوع العراقي بعين الاعتبار وما يتطلبه التعامل مع الوجود الأمريكي والبريطاني في العراق كاحتلال واضح بعيدا عن المدارورة والسعي لإيجاد حل لمأساة هذا البلد.
3. يجب على مشروع الاتحاد من أجل المتوسط أن يدرج داخل مشاريعه مشروع دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان شرط أن يكون هذا البرنامج بعيدا عن التسييس لأن كل التجارب السابقة مع الغرب كانت تستخدم هذه الملفات كورقة ضغط على الحكومات لتبنتها سياسيا .
4. على الدول الشمالية أن لا تفرض على دول الجنوب أن تفتح اقتصاداتها بما يتناسب مع مصالح دول الشمال فقط. بل عليها أن تأخذ مصالح دول الجنوب بالدرجة الأولى لأن بناها الاقتصادية ضعيفة وغير مبنية على أسس علمية صحيحة . وخاصة فيما يتعلق بالخصخصة واقتصاد السوق المفتوح .
5. إن التركيز على الاقتصاد بعيدا عن رؤية سياسية واضحة لمنطقة المتوسط لن يجدي نفعاً. وكم من المليارات قدمت دعماً لمشاريع تنموية واقتصادية في دول الجنوب باءت بالفشل بسبب عدم ارتباطها بمشروع سياسي يهيئ الأرضية القانونية والاجتماعية للنجاح الاقتصادي ولجذب الاستثمارات التي لن تغامر بالمجيء إلى منطقة مكتظة بالمشاكل والتغيرات السياسية.
6. على دول جنوب المتوسط أن لا تنتظر للاتحاد المتوسطي كبديل عن التكامل العربي أو تطبيع العلاقات العربية / العربية، لأن تصحيح العلاقات العربية بين

دول الجنوب المتوسطي، وإقامة كتل اقتصادية عربي سليم يساعد هذه الدول على الدخول إلى الاتحاد المتوسطي بمشروع ورؤية موحدة تستطيع أن تفرض من خلالها رؤيتها ومصالحها، بمعنى أنها تنتقل من موقع التابع إلى موقع الشريك .

من جهة أخرى ركز وزراء الخارجية العرب في المشروع المتوسطي على تمسكهم بذكر المبادرة العربية للسلام في البيان الرسمي لل قمة . كما تمسك الوزراء بثلاثة مواقف وهي أن تكون جامعة الدول العربية بصفة مراقب، وأسلحة الدمار الشامل، ومبادرة السلام العربية. وتوضيح مصطلح الإرهاب مقابل الاحتلال⁶².

▪ سلبات من وجهة نظر المعارضين

1. تزويد دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض بالتكنولوجيات الدقيقة للاستفادة منها دون بيعها لها، وخاصة في المجال النووي مع أولوية ضمان استغلال مصادر اليورانيوم والبترو لصالح الضفة الشمالية للبحر الأبيض.
2. "الإتحاد من أجل المتوسط"، هو شكل جديد للمشروع الأمريكي الشرق الأوسط الكبير.
3. يُمكن الدول الأوروبية السيطرة على السوق العربية، وهي سوق كبيرة لتصريف المنتجات الأوروبية بسبب الازدياد الكبير في عدد السكان مقابل الضعف في الإنتاج.

⁶² المصدر السابق.

4. الاستمرار في محاربة "الإرهاب"، وتعريف المقاومة على أنها إرهاب.
5. هجوم محتمل على إيران بعد عزلها عن حلفائها "المحتملين" بدخولهم الاتحاد من أجل المتوسط (مثل سوريا).
6. حيوية تأمين البحر المتوسط إستراتيجيا، وضم دول المتوسط لهذه الإستراتيجية لوضع يده عليها تحت قيادة كل من حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي بشكل مباشر تحت مسمى جديد "الشراكة".
7. إقناع تركيا بأهمية عضويتها في "الإتحاد من أجل المتوسط"، من أجل إبعادها عن المطالبة بالإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي.

■ ساركوزي والعلاقات العربية والمتوسطية

لقد ظهرت فكرة الإتحاد من أجل المتوسط بعد قدوم ساركوزي للحكم ، الذي عمل في عهده على أن ينقل فرنسا من حالة الجمود السياسي والدبلوماسي إلى مرحلة المبادر بعد مرحلة جاك شيراك. ويسعى إلى عقد قمة للإتحاد من أجل المتوسط في فرنسا تضم بالأساس سوريا ولبنان والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، وبحضور أمريكي من أجل دفع عملية السلام وكسر الجمود على المسارات والعلاقات اللبنانية السورية⁶³.

ساركوزي وجد في الشراكة الأوروبية المتوسطية مبادرة حيوية لصالح فرنسا ومن خلفها أوروبا. وبنفس الوقت إن هذه الشراكة لم تؤت ثمارها الحقيقية والمرجوة، من تحقيق الأمن

⁶³ تقي الدين، رنده . ،"مشروع قمة ساركوزي للشرق الأوسط" الحياة اللندنية. 18 نوفمبر 2009 . (نسخة الكترونية).
www.international.daralhayat.com

والسلام والاستقرار والتقارب بين الفرقاء. والتنمية الاقتصادية لدول الجنوب. فبادر للعمل على مشروع مكمل للشراكة الأوروبية المتوسطية تمثلت في الإتحاد من أجل المتوسط الذي بني على أساس عملية برشلونة والشراكة ولكن بأسلوب جديد. لقد حقق ساركوزي بالنسبة لفرنسا نجاحاً كبيراً في هذا الإطار من خلال عودة فرنسا للواجهة. فشكلت فرنسا كتلة يمكن من خلالها تحقيق مصالح أوروبا، من الناحية الأمنية من خلال حل الصراع العربي الإسرائيلي وتشجيع التطبيع بين العرب وإسرائيل. ورفع مستوى المعيشة وتنمية الاقتصاد من أجل الحد من الهجرة غير الشرعية. بالإضافة لاعتبار المنطقة العربية سوق مفتوحة لتسويق البضائع الأوروبية بسبب المساحة وعدد السكان.

كما أن هناك هدف أوروبي غير معلن، أن على أوروبا تعزيز كيانها واستقلاليتها وقرارها المنفصل عن الولايات المتحدة الأمريكية، بل أيضاً في مواجهتها من حيث المصالح الاقتصادية والمنافسة على المنطقة. التي تاريخياً كانت أوروبا صاحبة الولاية عليها. ومع هذا قد ينظر العرب والمسلمون أن فرنسا وأوروبا تفعلان ما يحقق لهم الفائدة ولا يستفيد العرب منها. أي أن أوروبا الفاعل والعرب المفعول به. ولكن الاستنتاج من خلال القراءات والدراسات والأبحاث أن هذه هي مشكلة العرب وليست مشكلة أوروبا. ورغم فشل المبعوث الأمريكي لعملية السلام جورج ميتشل في مهمته بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، ورغم فشله في موضوع تجميد الاستيطان. فان ساركوزي يصر بقوة من خلال التحاور مع نتياهو لوقف الاستيطان. فهو من جهة نظره متشدد على الناحيتين الإيرانية والإسرائيلية بمعنى انه لا ينتهج الأسلوب الأمريكي وسياسة المكيايين.

المطلب الخامس

السياسة الخارجية الأوروبية تجاه السلطة الوطنية

إن موقف الإتحاد الأوروبي (السياسي) من القضية الفلسطينية حدده بيان البندقية عام 1980 الذي اعترف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، الذي تلاه دعماً للمشاريع الخاصة بالصحة والزراعة والتعليم (غير الحكومية). بالإضافة إلى إعلان برشلونة 1995 الذي حدد معالم السياسة الخارجية الأوروبية تجاه منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، ووصف السلطة الوطنية الفلسطينية بالشريك الكامل للمشاركة الأوروبية المتوسطية، والذي في إطاره العام عبر المشاركون فيه عن القناعة الكاملة والعميقة بأن السلام والاستقرار في المنطقة (البحر الأبيض المتوسط) أمر مهم جداً ويجب العمل على الحفاظ عليه. فاستفادت السلطة منه كأسس القطاع الاقتصادي والاجتماعي. ثم جاء إعلان برلين عام 1999 الذي دعا إلى إقامة الدولة الفلسطينية بجانب الدولة الإسرائيلية.

المبحث الرابع

الموقف الأوروبي من الدولة الفلسطينية

إن موقف الإتحاد الأوروبي من خلال القراءات والبحث في خطابه السياسي يبدو منسجم تماماً مع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإقامة دولته المستقلة على المناطق التي احتلتها إسرائيل عام 1967،

بما في ذلك القدس الشرقية. كما هي حق لكافة الشعوب التي ما زالت تحت الاحتلال.

بالإضافة إلى أن الإتحاد الأوروبي له موقف داعم للجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، فهم أعضاء في الرباعية الدولية التي تشرف وأشرفت على الاتفاقيات المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وإسرائيل، بما فيها أوسلو وخارطة الطريق وكل التفاهات التي تبعتها. فكل دولة أوروبية تتأسس الإتحاد الأوروبي تعلن أنها مع إقامة الدولة الفلسطينية التي تعيش جنباً إلى جنب بسلام مع جيرانها. فبصفتها القطرية وبصفتها عضواً في الإتحاد الأوروبي وبصفتها رئيساً له، تؤيد هذا الطرح.

كما صرح رئيس الوزراء الإسباني خوسيه رودريجز في 15 أكتوبر 2009، عن تأييد بلاده لقيام الدولة الفلسطينية مع تأكيده ضرورة إقامتها في زمن قريب ومحدد.

ومن المواقف الأوروبية، ما أكده خافيير سولانا، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الإتحاد الأوروبي، في عام 2005 أن الإتحاد الأوروبي سيستمر في دعم السلطة والشعب الفلسطيني من أجل قيام دولته المستقلة⁶⁴. كما عاد وأكد سولانا موقف الإتحاد الأوروبي في عام 2009 على أن الإتحاد الأوروبي يؤيد قيام دولة فلسطينية

⁶⁴ جريدة الشرق الأوسط، جريدة العرب اليومية، العدد 9592. 2005/3/3.

مستقلة خلال عامين، تتطابق مع المقترح الذي قدمه رئيس الوزراء الفلسطيني د.سلام فياض، بإقامة الدولة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال خلال عامين⁶⁵.

كما اعتبر سولانا هذه الخطة مهنية ومحترمة، وإثبات على العمل الجيد للحكومة⁶⁶. مع إدراك الإتحاد الأوروبي والسلطة الوطنية الفلسطينية بأن إسرائيل ستحاول جاهدة إفشال هذا المشروع بالطرق المتاحة لديها. والذي أكد هذه الفكرة هو وزير خارجية إسرائيل ليبرمان، عندما باعدا خطة من اجل المواجهة في حال أعلنت السلطة الدولة الفلسطينية من جانب واحد، وما قاله داني ايلون نائب وزير الخارجية الإسرائيلي ان اعلان السلطة الفلسطينية لدولة من جانب واحد سينسف العملية السلمية⁶⁷. فالإتحاد الأوروبي يقدم الدعم والمساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية من أجل بناء المؤسسات التي ستكون نواة الدولة المستقلة . فهم يدعمون النظام القضائي وسيادة القانون والحكم والإدارة المالية في القطاع العام و العدل والأمن والخدمات. ويعملون على دعم الخدمات الاجتماعية من خلال إصلاح شبكة الحماية الاجتماعية ودعم الناس الأكثر فقرا في الضفة والقطاع، من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية.

⁶⁵ مصدر سبق ذكره، نص وثيقة السويد، بروكسل، 2009/12/17.

⁶⁶ بيرغر، كريستيان. بيان صحفي: فياض يوقع مع المفوضية الأوروبية اتفاقية بقيمة 39 مليون يورو مساعدات الإتحاد الأوروبي ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية للعام 2009 تصل إلى 207 مليون يورو. (2009). د.م: المفوضية الأوروبية ومكتب رئيس الوزراء الفلسطيني.

⁶⁷ أمد للإعلام، أيلول (2010). إعلان السلطة الوطنية الفلسطينية دولة من جانب واحد سينسف العملية السلمية. نسخة الكترونية. (استرجعت بتاريخ: 2010/11/17) www.amad.ps/arabic

ويساهم الإتحاد في دعم رواتب الموظفين الحكوميين والمتقاعدين، في الضفة والقطاع. والهدف استراتيجي في النهاية، هو إنعاش الاقتصاد الفلسطيني وبناء مؤسسات السلطة والدولة وزيادة الإيرادات ودعم جهود السلطة في تنفيذ برنامج الإصلاح التجاري⁶⁸.

أما بالنسبة للأمن، فالإتحاد الأوروبي يساعد السلطة الوطنية في عملية تجهيز وتطوير الأجهزة الأمنية خاصة الشرطة. فقد قدمت السلطة الوطنية 14 مشروعاً بقيمة 242 مليون يورو للإتحاد الأوروبي في الاجتماع الذي عقد في ألمانيا كدعم خطة لمدة 3 سنوات من أجل ، إنشاء مختبر جنائي، وإنشاء قاعدة بيانات جنائية وبناء المراكز التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي، وإعداد مناهج وخطط التدريب بجهد فلسطيني بالإضافة إلى شبكات الاتصالات والمواصلات الخاصة بالشرطة وإعداد الضباط.

المطلب الأول

القدس في السياسة الأوروبية

إن مواقف الإتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية متشابكة ومتراطة مع بعضها، فقضية القدس قضية أساسية وهي جزء لا يتجزأ من القضية الفلسطينية التي نتجت عن احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967.

⁶⁸ بيرغر، كريستيان، مصدر سبق ذكره.

فالاتحاد الأوروبي موقفه الخاصة تجاه تهويد القدس، وضمها لحدود دولة إسرائيل واعتبارها العاصمة الأبدية. فهي ترى حل قضية القدس في تدويلها، فهي تؤيد قرار 1947/181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي ينص على أن تكون للقدس كيانها الخاص تحت إشراف دولي بتأثير من الكنيسة الأرثوذكسية ودولة الفاتيكان.

فالدول الأوروبية الكاثوليكية تمسكت بهذا القرار المؤيد للتدويل، الذي قد يكون له أثر سلبي على الحالة في القدس حيث استندت إسرائيل في 1950/1/23 على هذا الموقف ونقلت عاصمتها من تل أبيب إلى القدس الغربية. وهناك دول أوروبية تعاطت مع الموقف الإسرائيلي ونقلت قنصلياتها إلى القدس مما خالف قرار 181 وقرار مجلس الأمن 69 في عام 1949. فهي بهذه المخالفة أعطت شرعية لإسرائيل باحتلالها. فكان من شروط قبول إسرائيل في هيئة الأمم إقرارها بقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة، 181 و قرار 194 في عام 1948 والخاص بعودة اللاجئين والتعويض.

في عام 1969 توقف الفاتيكان عن تبني فكرة تدويل القدس الذي أدى إلى اختلال في السياسة الأوروبية وأعطى إسرائيل فرصة جديدة لممارسة سياساتها الإحتلالية في القدس، مما يثبت مدى استجابة الفاتيكان للضغوط الإسرائيلية على مندوبه وعرقل تعيين (القاصد الرسولي). فطالب الفاتيكان بأن تكون القدس لها وضعها الخاص، بحيث يكون هناك أمانة دولية لمدينة القدس وحماية المقدسات،

ويتولى ممثلو الديانات بإدارة مقدساتهم والمدينة التاريخية تحت إشراف" دولة إسرائيل".

لقد كان للإتحاد الأوروبي من قضية احتلال القدس الشرقية موقفه الواضحة حيث، انسجم موقف الإتحاد مع قرار الأمم المتحدة رقم 242 عام 1967، طالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها، ومن القدس، من منطلق عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة العسكرية لما له مخالفة وانتهاك للقانون الدولي. وطالب إسرائيل بعدم فعل أي شيء له أثر في تغيير الوضع الديموغرافي والديني والحضاري للقدس العربية⁶⁹. فقد تطابق الموقف الأوروبي مع الموقف الخاص بفرنسا في القرار 242 وليس مع بريطانيا.

ورفضت أوروبا الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل وامتنعت عن نقل سفاراتها إليها وذلك لحين الوصول إلى تسوية متفق عليها بشأن القدس. بالتالي لم تقدم أوروبا على أي فعل يمكن تفسيره على أنه اعتراف بالاحتلال. كما أكدت أوروبا على ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في عام 1967، بما فيها القدس وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى حق الشعب الفلسطيني لإقامة دولته المستقلة.

⁶⁹ اللجنة الملكية لشؤون القدس. (د ت). القدس في المحافل الدولية. الإتحاد الأوروبي والقدس. (تاريخ الاسترجاع www.rcj.org.jo).(2009/10/15)

فكان لأوروبا مواقفها الخاصة من قضية تهويد القدس حيث لم تخرج عن إطار الشجب والاستنكار لممارسات إسرائيل بل، حدث هناك تعارض بين مواقف الإتحاد الأوروبي من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 196/30، في عام 1980، والذي طالب إسرائيل بالامتنال التام لجميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقدس وأدان ممارساتها. فرفضت معظم الدول الأوروبية تأيد القرار. كما لم يتعدى رد فعل أوروبا على حرق المسجد الأقصى عن الأسف ودعوة إسرائيل للامتنال لقرارات الأمم المتحدة⁷⁰.

إن القدس في السياسة الأوروبية، هي جزءٌ من المناطق التي احتلت عام 1967، وهي عاصمة الدولة الفلسطينية في جزءها الشرقي⁷¹.

المطلب الثاني

الإستراتيجية المستقبلية للاتحاد الأوروبي تجاه السلطة في المرحلة القادمة.

عند سعي الباحث للنظر من الداخل على الإتحاد الأوروبي وعلى خطته في التعامل مع السلطة وجد أن أي إستراتيجية أوروبية تجاه السلطة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والانقسام الداخلي الفلسطيني الموجود في الوقت

⁷⁰ نفس المصدر السابق

⁷¹ وثيقة السويد بشأن الاعتراف بالدولة الفلسطينية. 2009. مصدر سابق.

الحالي، من منطلق أنها تشكل خطوة نجاح واستدامة لنشاط الإتحاد الأوروبي في فلسطين. إن طبيعة العلاقات الأوروبية في الأراضي الفلسطينية تعتمد على اتفاقيات التعاون وتركز على ثلاث أهداف أساسية⁷² :

1. فرض السلام والأمان ودعم إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية، تحمي مواطنيها، وتقدم أفضل الخدمات للمواطنين.
2. خفض نسبة الفقر.
3. تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتهدف أيضا إلى دعم المصاريف الجارية لسد العجز الكبير في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، بالإضافة إلى استمرار الدعم عبر آلية PEGASE، لتصل هذه المساعدات بطريقة عملية وثابتة. وهذه الإستراتيجية ستأخذ بعين الاعتبار التغيرات السياسية المتوقعة في الأراضي الفلسطينية وتضمن ردة فعل مرنة للصدمات الجديدة التي قد تطرأ مع الحصول على أهداف طويلة الأمد. وتحكم العلاقات الثنائية الفلسطينية الأوروبية الاتفاقات التالية:

Interim Association Agreement إتفاقية الشراكة المؤقتة.

European Neighborhood Policy سياسة الجوار الأوروبي.

⁷²EUROPEAN UNION, Country Strategy Paper , The Occupied Palestinian territory (opt), 2009-2011.

والاتحاد الأوروبي بجميع اعضائه يهدف إلى تهيئة ظروف السلام والاستقرار في المنطقة . ويشترك في الرعاية التي تعمل على تقديم الدعم السياسي والمالي، ويعمل على دعم خطة التنمية والإصلاح التي تهدف إلى :

الهدف الأول: الأمن والأمان.

الهدف الثاني: زيادة الإزدهار وإنشاء تكافؤ في الحياة.

الهدف الثالث: الحكم الرشيد .

ولتعزيز الهدف الأول، توفير الأمن والأمان، يقوم الإتحاد الأوروبي بالدعم المباشر للسلطة للوفاء بالتزاماتها ضمن خارطة الطريق بالتوازي مع أهداف خطة التنمية والإصلاح. ويدخل بذلك دعم القطاع الأمني من خلال إصلاح الشرطة المدنية. وبدعم من خلال المساعدات الطارئة، ولكن بعناية لجعل مبادرات سياسية معينة قد تؤدي إلى حصول تقدم في الحل السياسي السلمي. كما يدعم بشكل كبير خارج رؤية خطة التنمية والإصلاح الفلسطينية "PRDP"، والذي يعنى بممثلي الشعب الفلسطيني، للمساعدة في بناء بيئة للسلام وعمل خطوات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ومن أجل دعم الخطوات السابقة، هناك عدة شروط يجب أن تتوفر وهي:

1. أن تكون الأطراف (الفلسطينيين والإسرائيليين) ملتزمين بعملية السلام والتفاوض على قاعدة ومبادئ الرعاية.

2. أن تعمل الأطراف على الإيفاء بالتزاماتها تحت خارطة الطريق ضمن الحد الأقصى الذي يمكن عمله.

وتتطابق الرؤية الأوروبية مع خطة التنمية والإصلاح في موضوع زيادة الإزدهار الوطني وإنشاء تكافؤ في الحياة. فيدعم الإتحاد هذا الهدف من خلال محاولة تقليل الفقر عبر تطور اقتصادي ثابت يتم من خلال تشجيع الاستثمار، ولكن قبل الحديث عن الدعم هناك شروط لهذا الدعم:

1. أن تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بتطبيق خطة التنمية والإصلاح الاجتماعي.
2. أن يكون لدى السلطة الوطنية الفلسطينية القدرة على التحكم في المصادر المالية بحيث يضمن وصول الخدمات العامة الأساسية.
3. التطور الاقتصادي وبالأخص من خلال حل مشكلة التنقل.

وبعد توافر هذه الشروط يقدم الإتحاد الأوروبي دعمه لهدف الاستثمار في عدة نواحٍ أساسية وهي:

1. الاستثمار في الخدمات الاجتماعية من صحة، وتعليم، الضمان الاجتماعي.
2. الاستثمار في البنية التحتية والذي يؤدي إلى تطور فر القطاع الخاص والذي يؤدي إلى نمو في القطاع الاقتصادي وخلق فرص العمل.

وهناك هدف آخر يدعمه الاتحاد الأوروبي في خطة التنمية والإصلاح ، وهو

الحكم الرشيد، ويتم دعمه من خلال:

1. دعم مباشر للموازنة العامة للسلطة لضمان الجدوى و الإستدامة للسلطة .

2. دعم مباشر للسلطة وتركيز عالي على القانون وإدارة المال العام وإصلاح

الخدمات المدنية، ودعم ثابت للمؤسسات مثل دعم لجنة الانتخابات المركزية

. ولدعم مثل هذا الهدف فإن هناك أمور أساسية يجب أن تتوفر، وفرضيات وحدده:

1. إنشاء سلطة كاملة واحدة في الضفة وغزة.

2. انتخابات شفافة ونزيهة تقام في الضفة وغزة.

الفصل الثاني

المساعدات الأوروبية

المبحث الأول

المساعدات الأوروبية تاريخ ومنهجية

بدأت المساعدات الأوروبية للشعب الفلسطيني في عام 1971، عندما أطلقت أول مساهمة لدول السوق الأوروبية المشتركة بشكل منظم في موازنة UNRWA لصالح اللاجئين الفلسطينيين، وعمل الإتحاد الأوروبي في مرحلة لاحقة مع مؤسسات دولية أخرى لدعم الشعب الفلسطيني. ومنذ عام 1994، وما بعد اتفاقية أوسلو، تركزت مساعدات الإتحاد الأوروبي على المساعدات التطويرية وبناء المؤسسات لدولة فلسطينية مستقلة في المستقبل. ومع بداية أحداث انتفاضة الأقصى، وفي عام 2003، كان أكثر من 80% من المساعدات المقدمة هي مساعدات إنسانية ودعم موازنة⁷³. ولم يكن قطاع الأمن مدعوماً، ولكن في عام 2008، بدأ هذا القطاع بالانتفاع من المساعدات الأوروبية.

⁷³ EUROPEAN UNION, Country Strategy Paper , The Occupied Palestinian territory (opt), 2009-2011.

بعد أن طرحت فكرة خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، وبناءً على قرار مجلس الوزراء الفلسطيني في آب 2007⁷⁴، ومع محاولات إطلاق عملية السلام بعد مؤتمر باريس للمانحين، ركز الإتحاد الأوروبي على تحقيق أهداف معينة عبر الدعم المقدم منها: مكونات إقامة الدولة، ومساعدة الحكومة الفلسطينية للوفاء بالتزاماتها للشعب الفلسطيني. ولدعم خطة الإصلاح والتنمية (PRDP)، وللاستجابة للوضع السياسي، انطلقت آلية جديدة للإتحاد الأوروبي سميت PEGASE والتي بنيت على ما انتهت عليه آلية سابقة وهي الآلية الدولية المؤقتة TIM. فلقد اختار الإتحاد الأوروبي دعم هذه الخطة من منطلق أن هناك عزيمة سياسية للإصلاح من الداخل، يمكن أن تأتي بنتائج جيدة، ولم تكن هذه العزيمة موجودة في السابق. والعلاقة بين المانح والممنوح يجب أن تكون مبنية على احترام من يقوم بالإصلاح، والاحترام هنا هو التقيد في جدول زمني لعملية الإصلاح والتي غالباً ما تكون عملية طويلة الأمد ومعقدة. وهذا ما التزم به الإتحاد الأوروبي مع السلطة الوطنية الفلسطينية حتى الوقت الحالي. فالمساعدات التي يقدمها الإتحاد الأوروبي للسلطة الوطنية الفلسطينية تقوم على أساس أن السلطة هي نتاج اتفاقيات دولية تؤسس لوجود دولة فلسطينية يلتزم المجتمع الدولي الذي من ضمنه الإتحاد الأوروبي بإنجاحه وبناء مؤسساته (تمويله)، بالإضافة إلى التزام السلطة بهذه الاتفاقيات (أوسلو وخارطة الطريق). وكل ما يتضمنها من اعترافات والتزامات .

⁷⁴ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010. 30 نيسان /ابريل 2008 . السلطة الوطنية الفلسطينية.

المبحث الثاني

آليات الدعم الأوروبي

هناك آليات عدة تقدم من خلالها المفوضية الأوروبية دعمها للسلطة، فهناك آليتان رئيسيتان ظهرتتا في الفترة من العام 2006، وهما الآلية الدولية المؤقتة للمساعدة المباشرة للشعب الفلسطيني TIM والصندوق الأوروبي الفلسطيني لإدارة المساعدات الاجتماعية والاقتصادية PEGASE. بالإضافة إلى ما هو مقدم من خلال البنك الدولي والدول المنفردة من أوروبا. والأنورا.

المطلب الأول

الآلية الدولية المؤقتة لمساعدة الشعب الفلسطيني TIM

نشأتها:

وضعت المفوضية الأوروبية آلياتها وأسسها لتقديم مساعدات مباشرة للشعب الفلسطيني بما يتماشى مع موقف الإتحاد الأوروبي وتصريح الرباعية الصادر في حزيران 2006. ويهدف الإتحاد الأوروبي من خلال هذه الآليات إلى تخفيف الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال ضمان مواصلة تقديم الحد الأدنى الخدمات الاجتماعية العامة الأساسية للشعب الفلسطيني ومحاولة تقديم أكبر مستوى من دعم المانحين الدوليين وإعادة العائدات الفلسطينية من قبل إسرائيل. وكانت

الآلية هي TIM والتي سيتناولها الباحث بالتفصيل. بالإضافة إلى الدعم المقدم من الدول منفردة.

أطلقت الآلية الدولية المؤقتة للمساعدة المباشرة للشعب الفلسطيني (TIM) من قبل المانحين الأوروبيين في العام 2006. فكان لهذه الآلية مرحلة زمنية واهدافا واضحة وفئة مستهدفة، وهناك محطات رئيسية يجب التطرق لها، وكانت بداية العمل بهذه الآلية في حزيران 2006، بتمويل من المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ومانحين آخرين بهدف إيصال الدعم المالي للشعب الفلسطيني لتجاوز الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها . وتم إنهاء العمل بها بتاريخ 2008\3\31.

منذ إنشاء هذه الآلية استفادت قطاعات مختلفة من الشعب الفلسطيني من المساعدات التي قدمها الإتحاد الأوروبي. وقد كان تركيزها على القطاعات الحيوية التي تضمن مواصلة تقديم الخدمات الاجتماعية العامة الأساسية. كما استفاد المرضى في المستشفيات الحكومية والأهلية وفي مراكز الرعاية الصحية العامة من هذه الآلية، كما عمت الفائدة على موظفي المرافق الصحية العامة وذوي الدخل المحدود من العاملين في القطاع العام والسجناء والحالات الاجتماعية الخاصة⁷⁵. ومن خلال هذه الآلية فان ما يقارب 150 ألف عائلة تلقت مساعدات مالية، حيث كان متوسط عدد أفراد الأسرة الواحدة يصل إلى ستة، مما يعني أن قرابة المليون فلسطيني استفاد بشكل مباشر من

⁷⁵ العلاقات بين الإتحاد الاوروي وفلسطين. اتفاقية الشراكة. 1997 (تاريخ الاسترجاع: 2009/7/10)،

المساعدات عبر هذه الآلية. وكان الدعم المقدم حتى نهاية العام 2006 عبر

76.\$222,207,854 TIM

في 17 آذار 2007، جاء تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي لم تفلح دولياً في تجاوز الأزمة وكسر الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني. ورغم محاولات المانحين، تضافر التجميد المفروض على الرواتب منذ مدة طويلة مع قيام القوات الإسرائيلية باعتقال 46 عضواً في المجلس التشريعي الفلسطيني لتتوقف فعلياً عملية صنع السياسة وتقديم الخدمات في الأراضي الفلسطينية.

في هذه الفترة كان قد تم تراجع مؤسساتي في وزارات السلطة ومؤسساتها. ووصلت متأخرات رواتب موظفي السلطة الوطنية إلى 550 مليون دولار. وفقدان ثقة المجتمع الدولي بكفاءة النظام المالي الفلسطيني من جراء تراجع المساءلة والشفافية. حيث رصدت المفوضية عام 2007، 328.3 مليون يورو للفلسطينيين، وقد استهدفت:

• الدعم الطارئ للشعب الفلسطيني من خلال الآلية الدولية المؤقتة التي تمددت حتى أيلول 2007. وتدعم هذه الآلية من خلال تعاون حثيث مع وزارة المالية.

• دعم اللاجئين الفلسطينيين من خلال موازنة وكالة الغوث العامة ومن خلال مشاريع خاصة. فقد استخدمت الأموال لتمكين الوكالة من تقديم الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة للاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي لبنان وسوريا

⁷⁶ تقرير المنح، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية. 2006، الإدارة العامة للعلاقات الدولية والمشاريع.

والأردن. ويعتبر تواصل الدعم الأوروبي للوكالة عنصراً حيوياً من إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط.

• تقديم الخدمات الاجتماعية المجتمعية في القدس الشرقية بما يتماشى مع سياسة الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد.

وكان الدعم المقدم من قبل المانحين التابعين للإتحاد الأوروبي كالتالي حسب جدول رقم (1)⁷⁷:

<i>ESSP</i>	26,533,548
<i>TIM</i>	458,822,358
⁷⁸ <i>EU</i>	7,717,114
M\$ TOTAL	557,325,951

تلخيصاً لما سبق منذ منتصف عام 2006 وحتى 30 / 2008، ما يقارب 644 مليون يورو تم دعم السلطة الوطنية الفلسطينية بها عبر النوافذ الثلاث للألية الدولية المؤقتة، وزعت على النحو التالي:

1. 61 مليون يورو عبر النافذة الأولى (مشروع دعم الخدمات الطارئ *ESSP*)⁷⁹: يتم من خلاله دعم قطاع الخدمات، وزارة الصحة (مصاريف جارية للمستشفيات ومراكز الرعاية الصحية)، التعليم والشؤون الاجتماعية، والجامعات.

⁷⁷ وزارة المالية، السلطة الوطنية الفلسطينية، تقرير المنح، 2008، الإدارة العامة للعلاقات الدولية والمشاريع.

⁷⁸ EU: ما يقدمه الاتحاد الأوروبي من خلال الموازنة العامة التابعة للاتحاد (ليس عبر الآليات).

2. 131 مليون يورو عبر النافذة الثانية وهي دعم الخدمات العامة الأساسية لضمان استمرار وصول الكهرباء والوقود.

3. 452 مليون يورو عبر النافذة الثالثة دعم الرواتب والحالات الاجتماعية الصعبة والأكثر فقراً.

إن نسبة مساهمة الاتحاد الأوروبي في الدعم المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية عبر الآلية الدولية المؤقتة هي 97% (624 مليون يورو). وهناك قطاع الشرطة المدنية ، حيث يقدم الإتحاد الأوروبي دعمه لهذا القطاع من حيث التدريب والتجهيز وبناء المقرات.

المطلب الثاني

الصندوق الأوروبي الفلسطيني لإدارة المساعدات الاجتماعية والإقتصادية. PEGASE

بناءً على قرار من المفوضية الأوروبية تم إطلاق الآلية الجديدة لمساعدات الإتحاد الأوروبي للشعب الفلسطيني بيغاس ابتداء من عام 2008 والتي من أهم أهدافها دعم خطة التنمية والإصلاح . فآلية بيغاس تتماشى مع السياسة الأوروبية الهادفة لدعم بناء الدولة وإيجاد السلام في منطقة الشرق الأوسط.

⁷⁹ وزارة المالية. (2010). تقرير دعم الإتحاد الأوروبي للسلطة الوطنية الفلسطينية. دائرة العلاقات الدولية والمشاريع

نشاطها:

في نهاية عام 2006، المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء قاموا بإنشاء الآلية الدولية المؤقتة للدعم المباشر للشعب الفلسطيني بحيث لا تمر المساعدات عبر حكومة حماس حيث أنها حكومة لا تخضع لشروط الرباعية.

بعد إنشاء الحكومة الانتقالية برئاسة د.سلام فياض، تم تغيير وتطوير الآلية الدولية المؤقتة لمساعدة الشعب الفلسطيني حتى يتم العمل بشكل مباشر مع السلطة الوطنية الفلسطينية. من خلال دعم الاتحاد الأوروبي لبنود خطة الإصلاح والتنمية. فهذه الآلية تدعم الخطة في المجالات الأربعة التالية:

1. الحكم الرشيد ويشمل (الأمن والعدل والإصلاح المالي والمحاسبية والشفافية)
2. التطوير الاجتماعي ويشمل الصحة والتعليم والبطالة وغيرها.
3. تطوير الاقتصاد والقطاع الخاص.
4. تطوير قطاع البنية التحتية.

النظام المالي لدفعات بيغاس:

بعد إعادة إحياء حساب الخزينة الموحد، في أواخر العام 2007، والذي يمثل حساب السلطة الوطنية الفلسطينية فهو الحساب الذي أنشئ من قبل الحكومة من

أجل أن يكون الحساب الجامع لكل الموارد وهو الذي تدفع منه جميع النفقات، ويشمل المساعدات والإيرادات من كل المصادر والقطاعات، وتسدد منه كل التزامات السلطة تجاه الدائنين، وهو حساب يخضع لرقابة مالية وسياسة افصاح منتظمة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية. تتبع فيها معايير عالمية. عندها قرر الإتحاد الأوروبي البدء في إعادة التعامل المالي مع الحكومة من خلال هذا الحساب .

بالإضافة إلى ذلك وضع الإتحاد الأوروبي نظام مالي ينسجم مع الجهات المانحة

المختلفة فوجدت خمس قنوات مختلفة للدعم:

1-الدعم المباشر لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية: هذه الطريقة ممكن استخدامها من قبل المانحين الذين لم يحددوا اتجاه مساهمتهم.

الدعم المباشر في هذه الحالة من الممكن وضع قيود وشروط عليه تتفق مع خطة التنمية والإصلاح أو أية شروط تنتج بعد حوار واتفاق مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

2-دفعات مباشرة لحسابات بنكية محددة تدرج تحت نظام الخزينة الموحد لدعم بند محدد بتوقيع مزدوج من المانح والسلطة الوطنية الفلسطينية، هذه الطريقة تستخدم في حالة أن المانح حدد قطاع معين لدعمه.

3-دفعات تقدم للحالات الإنسانية الصعبة.

4- نظام إعادة الدفع لمصروفات محددة بتوقيع مزدوج من السلطة والمانح مثل النفقات

غير التشغيلية-المشاريع التطويرية وغيرها.

5- دفعات مباشرة للمستفيدين.

نظام الرقابة:

ألية بيغاس توفر للداعم نظام مراقبة وتدقيق شامل على استخدام المساهمة المقدمة

من قبلهم للسلطة الوطنية الفلسطينية من خلال ما يلي:

- نظام التقارير المالية.
- يتم مراقبة أهلية المنتفعين لتلقي المساعدات الأوروبية.
- أنظمة مراقبة قبل وبعد صرف الدفعة توضع من قبل المانح.

■ إجمالي الدعم الأوروبي في الفترة 2008 - 2010

لقد كان إجمالي الدعم المقدم من الإتحاد الأوروبي في العام 2008، ما مقداره 381

مليون يورو، وبالمقارنة مع العام 2009، حيث كان إجمالي الدعم 494.73 مليون يورو

غالبيتها لدعم الموازنة⁸⁰. وقد كانت مساهمة الإتحاد الأوروبي الإجمالية في العام

2008 من خلال الآلية بيغاس ما معدله 25 مليون يورو شهرياً. ما شكل 25% من

⁸⁰ وزارة المالية. (2010). تقرير دعم الإتحاد الأوروبي للسلطة الوطنية الفلسطينية. دائرة العلاقات الدولية والمشاريع.

قيمة الرواتب للموظفين الحكوميين أو موظفي الخدمة المدنية والمتقاعدين⁸¹. أما في العام 2010، وحتى منتصف الربع الأخير منه، كان الدعم يقترب من 3.7 مليار يورو⁸².

إن معظم الاتفاقيات المبرمة بين السلطة الوطنية والاتحاد الأوروبي أو الدول الأوروبية منفردة في الفترة ما بين 2008 وحتى 2010. هي اتفاقيات تمويلية تأتي في إطار دعم الموازنة، خصص معظمها لدعم الرواتب. بالإضافة إلى دعم الحالات الإجتماعية، وقطاع الطاقة والتعليم ودفع مستحقات القطاع الخاص.

المطلب الثالث

الدعم المالي الأوروبي وتأثير الأحداث السياسية والأمنية عليه.

من الملاحظ أن أي دعم مقدم كان يرتبط مباشرةً بالوضع الفلسطيني أو بالعلاقة الفلسطينية الإسرائيلية، فهم من ناحية يقدمون الدعم الاقتصادي من أجل تخفيف ما سببته إسرائيل باحتلالها لفلسطين ومن ناحية أخرى أداة للضغط على السلطة في حال التوجه إلى حل سياسي غير مقبول. وتأثر المانحون بالأحوال السياسية والأمنية التي

⁸¹ مكتب ممثلة الإتحاد الأوروبي للصفة الغربية وقطاع غزة . التعاون الفني والمالي. الدعم المالي المباشر 2009. بيغاس: دعم مالي مباشر للحكومة الفلسطينية، الحفاظ على استمرارية المؤسسات الفلسطينية.

⁸² نفس المصدر السابق.

شهدتها الأراضي الفلسطينية منذ العام 1994 وحتى العام 2000 الذي شهد الانتفاضة الفلسطينية الثانية وما بعدها، والفترة التي شهدت قدوم حماس إلى السلطة في عام 2006، وما بعده من عدم التزام بالاتفاقيات وعدم الاعتراف بإسرائيل، إلى أن جاءت مرحلة حكومة الوحدة الوطنية في عام 2007، والانقسام الفلسطيني.

كل هذه التطورات الأمنية والسياسية أثرت سلباً وإيجاباً في طبيعة العلاقة وخاصةً المالية على السلطة، وأصبح الدعم المالي مرتبطاً بقدر ما تلتزم السلطة بتنفيذ ما هو متعلق بها في الاتفاقيات الدولية بينها وبين إسرائيل. ولكن من الملاحظ هنا أن أي دعم مقدم كان مرتبطاً مباشرةً بالطرف الفلسطيني أو بالعلاقة الفلسطينية الإسرائيلية، فهي من ناحية تقدم الدعم الاقتصادي من أجل تخفيف ما سببته إسرائيل باحتلالها لفلسطين ومن ناحية أخرى أداة للضغط على السلطة في حال التوجه إلى حل سياسي غير مقبول. فوجد الباحث في إطلاعه على ما قدمه المانحون وخاصةً الإتحاد الأوروبي في الفترات الماضية، أنها تقدم الدعم طبقاً للوضع الأمني السياسي. حيث أنه في عام 1994 وهي فترة دخول السلطة إلى الأراضي الفلسطينية بعد توقيع أوسلو كان الدعم المقدم شحيحاً جداً⁸³ بالمقارنة مع العام 1996 وهو عام انتفاضة النفق كان مقدار الدعم المقدم هو 507 مليون دولار⁸⁴.

⁸³ وزارة المالية، السلطة الوطنية الفلسطينية، تقارير الموازنة العامة، الإدارة العامة للموازنة العامة

⁸⁴ نفس المصدر السابق

أما في عام 1999 والتي تزامنت مع مفاوضات كامب ديفيد كان مقدار الدعم المقدم للسلطة بحوالي 113.6 مليون دولار⁸⁵، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن المانحين وأكبرهم الإتحاد الأوروبي يساهم في الضغط الاقتصادي الذي يقود إلى ضغط سياسي في مراحل استحقاق الحل السياسي. ففي عام 2000 كان الدعم الاقتصادي زهيداً جداً بالتزامن مع مباحثات كامب ديفيد والضغط النفسي والجسدي على الرئيس الراحل ياسر عرفات للقبول بالطروحات السياسية، ومع اندلاع الانتفاضة الثانية، إزداد الدعم المقدم للسلطة ليصل إلى 529 مليون دولار⁸⁶. فقد زادت المفوضية الأوروبية مقدار مساعدتها للشعب الفلسطيني في هذه الفترة لعدة أسباب أهمها:

1. استقرار منطقة حوض المتوسط الذي إن اضطرب يؤثر على الجارة أوروبا.
2. من أجل تخفيف الضغط على إسرائيل، والحفاظ على القدر أو الحد الأدنى من "الاستقرار الاجتماعي من خلال المساهمة في الحفاظ على الخدمات العامة الأساسية، والقانون والنظام، والهيكل الإداري المستقبلي من أجل مواجهة الأزمة"⁸⁷. (في المناطق الفلسطينية).

⁸⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2010). بيانات غير منشورة. المنح المقدمة من الدول المانحة للأراضي الفلسطينية للأعوام 1995-2008

⁸⁶ تقرير خاص بوزارة المالية الفلسطينية، تقرير المانحين.

⁸⁷ نذرة عن العلاقات الأوروبية مع الفلسطينيين، التعاون بين الإتحاد الأوروبي وفلسطين. 2008. (تاريخ الاسترجاع: 2009/7/13) www.consilium.europa.eu

مع الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة، حاولت أوروبا أن تجعل من دورها أكثر وضوحاً. فبدأت بتدريب رجال الأمن الفلسطينيين وساهمت بشكل فاعل في مفاوضات المعابر الخاصة بقطاع غزة وتشغيلها، وإرسال مراقبين أوروبيين للمتابعة على أرض الواقع في معبر رفح.

في مرحلة أخرى لاحقة، وبعد نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006، جاء الإتحاد الأوروبي بالشروط التي تتماشى مع الموقف الدولي والأمريكي تجاه أي حل سياسي مع إسرائيل، وهو الشروط الخاصة بالرباعية لتقديم أي دعم مالي واستمرار الدعم المقدم منهم. فكانت الشروط: الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، والاعتراف بكل الاتفاقات الموقعة من قبل منظمة التحرير وإسرائيل، والتخلي عن العنف. وقد يكون هذا مقابل أيضاً رفع اسم حركة حماس من قائمة المنظمات الإرهابية. ومن منطلق شروط الدعم وتنفيذها من قبل السلطة فإن الإتحاد الأوروبي يقدم دعماً مالياً كبيراً لها وللشعب الفلسطيني، ويتمثل هذا الدعم بعدة نواحي من خلال دعم التنمية مثل البنى التحتية والإصلاح في المجال المالي والإداري في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، ويمثل الإتحاد الأوروبي كمفوضية أوروبية وكدول منفردة الداعم أو المانح الأكبر للشعب الفلسطيني بين المانحين بما فيهم الأشقاء العرب. ومن خلال دعمهم هذا هم يتطلعون ليكونوا الداعم الأكبر لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

جدول رقم (2) يبين حجم الدعم المباشر للموازنة العامة في الفترة ما بين

. 2009-2007

جدول رقم (2)

الدعم الخارجي المباشر للموازنة العامة من الفترة ما بين 2007 وحتى 2009 ⁸⁸			
	Total2007	Total2008	2009 Total
A: ARAB DONORS			
TOTAL	\$443,996,853	\$445,948,066	\$461,698,730
B: INTERNATIONAL DONORS			
PEGASE	\$493,073,020	\$651,272,444	\$425,546,604
World Bank TF	\$0	\$243,003,684	\$79,413,876
World Bank - DPG	\$0	\$40,000,000	\$40,192,118
France	\$20,250,000	\$35,662,854	\$27,681,562
Russia	\$0	\$9,900,000	\$0
Sweden	\$2,933,280	\$0	\$0
Norway	\$41,069,651	\$0	\$0
United State of America	\$4,705,897	\$302,261,822	\$275,000,000
UK	\$6,000,000	\$0	\$0
China	\$0	\$333,492	\$0
Donor Support to PCBS	\$0	\$3,500,000	\$0
India	\$0	\$0	\$10,055,102
Japan	\$0	\$9,490,638	\$0
Greece	\$0	\$0	\$2,652,820
Turkey	\$0	\$0	\$10,316,814
ESSP	\$0	\$22,047,839	\$15,631,689
TOTAL	\$568,031,848	\$1,317,472,773	\$886,490,585
TOTAL	\$1,012,028,701	\$1,763,420,839	\$1,348,189,315

بعد النظر الي جدول رقم (2)، ورسمه البياني في الشكل رقم (1)، يلاحظ

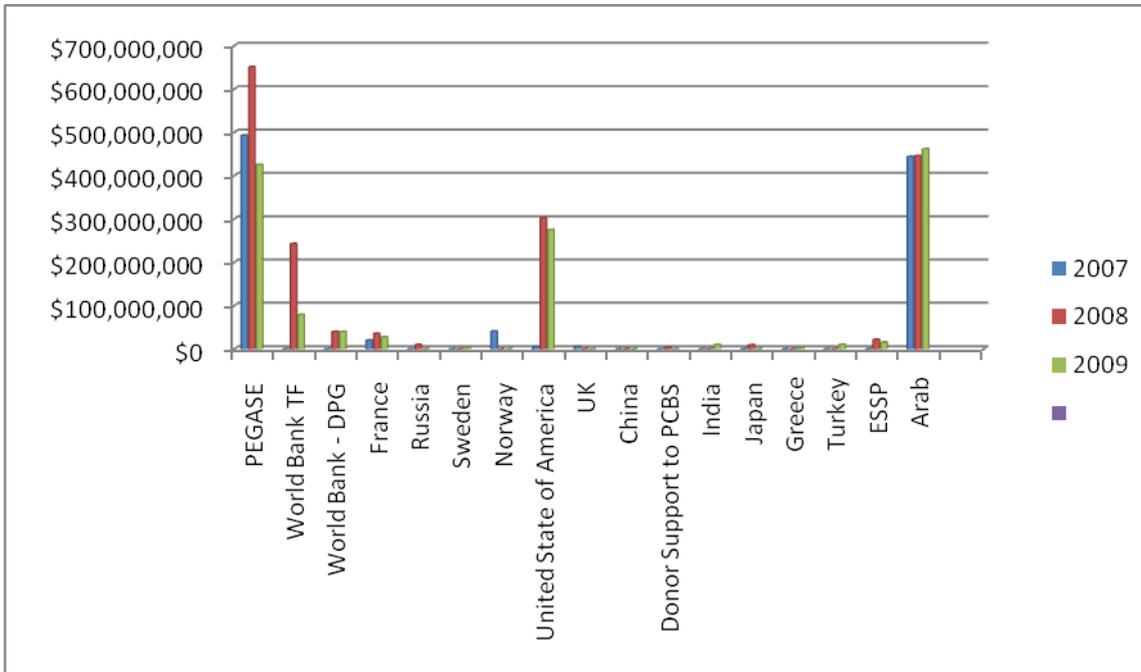
الباحث ان الآلية PEGASE هي الداعم الأكبر للموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، مع تفاوت حجم المساعدات من 2007 حتى 2009، حيث يظهر أن حجم

⁸⁸Ministry of Finance, PNA, . 5-jan-2010 . Funding Report -12Months 2009

المساعدات في العام 2007، أقل مما هو في العام 2008، حيث شكلت 2008 أكبر قيمة دعم من خلال هذه الآلية.

أما في العام 2009، هنا يظهر كيف بدأت السلطة جدياً بتقليل الإعتماد على المساعدات. ويمكن المقارنة بين الدعم من خلال PEGASE والولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية، حيث شكل الدعم العربي ثاني داعم خلال هذه السنوات. لكن الدعم العربي ازداد ولو بشكل بسيط في العام 2009 عنه في 2007 و2008. والدعم العربي أكبر في 2009 أكبر من الدعم الأوروبي من خلال PEGASE في نفس العام.

الشكل رقم (1)

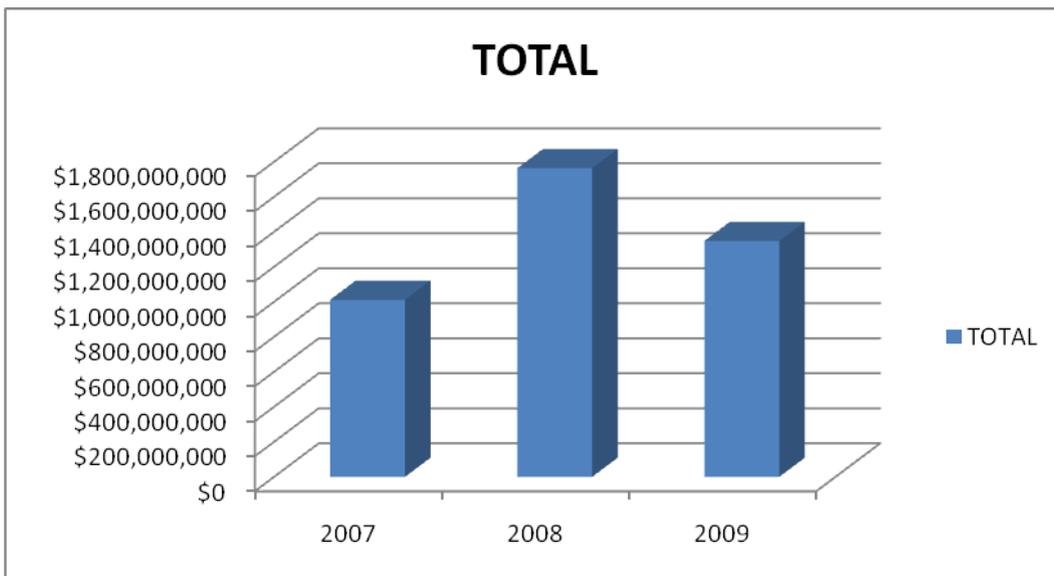


المبحث الثالث

موقف السلطة الوطنية الفلسطينية من المساعدات الخارجية

إن السلطة الوطنية الفلسطينية ترحب بالدعم المقدم من كل دول العالم بما فيها الإتحاد الأوروبي، حيث أن هذا الدعم يساعد السلطة على سد العجز المرتبط بعد التزام إسرائيل بدفع المستحقات المالية المترتبة على التجارة الخارجية من أجل الإيفاء بالتزاماتها. بالإضافة إلى عدم سيطرتها على المعابر التي تشكل أساس إيراداتها. فهذا الدعم يساعد في تخفيف حدة العجز في الموازنة. وترغب السلطة الوطنية الفلسطينية أن يكون هذا الدعم عبر الموازنة العامة ليكون لها كامل الحرية في تحديد أوجه صرفها بناء على الإحتياج. ولكن أحياناً يكون للمانحين شرط رقابي وهو التدخل في إدارة المنح وهذا يكلف السلطة جزءاً كبيراً من المنحة بدل إدارة المانح لها والإشراف عليها. الشكل رقم

(2)



المطلب الأول

تحليل مدى استجابة السلطة للشروط.

هناك أسئلة تتبادر الى ذهن الباحث حول وجود شروط دولية، فهل هذه الشروط متطلب فلسطيني داخلي؟ وإن كانت. نعم، فهل هذا يعتبر متطابقاً مع الإرادة الفلسطينية أم هو إملاء؟

كل الاتفاقيات المبرمة مع السلطة وخاصة التمويلية يوجد بها ما قد يعد شروطاً أو مطالب لتنفيذ التمويل، وهذه الشروط عامة وعادة تكون ضمن ما هو متفق عليه في أوصلو وخارطة الطريق من نبذ للعنف حتى تصل إلى إلغاء المنحة في حال تم الكشف عن ذهاب أموالها أو جزء منها إلى جهات غير مشمولة في الإتفاقيات.

لكن السلطة عادةً ما تنقيد بهذه المطالب كونها أصلاً بحاجة لهذا التمويل، وخاصةً أن هذا التمويل يأتي بناءً على طلب السلطة لدعم قطاع معين. وتحاول الالتزام من طرفها بما هو مطلوب منها من أجل سحب الذرائع من إسرائيل لتنفيذ الاستحقاقات.

من وجهة نظر السلطة، المقاومة أو "العنف" ليست غاية. الغاية هي الوصول إلى مرحلة الدولة وتنفيذ ما على إسرائيل. فإذا تطابقت الشروط أو المطالب مع ما هو ضمن مصلحة السلطة، فلا يعد هذا إملاءً، أما في حال أجبرت السلطة على تنفيذ ما هو عكس إرادتها ومصحتها يكون إملاءً ولكن غالباً لا يطلب من السلطة أكثر من التزاماتها المتفق عليها.

مثلا موضوع الشفافية هل هو إِملاء أم مطلب داخلي ؟ من الناحية المنطقية هو مطلب داخلي طبيعي ورقابي من المؤسسات والشعب، وإن التقت الرغبة الدولية مع الرغبة الداخلية، فالمطلب الداخلي ينفي ما هو خارجي لأنه في مصلحة المواطن والوطن.

وفي موضوع آخر يمس العلاقات الفلسطينية الأوروبية، وفي عام 2007، حاولت إسرائيل أن تتضم إلى الشراكة الأوروبية، التي تماشت أوروبا مع رغبتها الذي يؤدي إلى رفع العلاقات بين أوروبا وإسرائيل وخاصة من الناحية الأمنية والإستراتيجية بالإضافة إلى وضع إستراتيجية للعلاقات الأوروبية العربية. مما دفع الدول العربية وخاصة مصر وبعد الكشف عن المباحثات بهذا الخصوص إلى الضغط على أوروبا بعدم رفع مستوى العلاقات مع إسرائيل، الذي كان متناسقاً مع الخطوة المهمة التي فعلها رئيس الوزراء الفلسطيني د.سلام فياض من حيث الرسالة التي وجهها إلى الإتحاد الأوروبي وقياداته في عام 2008، التي سجل فيها تحفظاته على رغبتهم رفع مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية مع إسرائيل، مع استمرار إسرائيل في انتهاكاتها ضد الشعب الفلسطيني وعدم تنفيذ التزاماتها⁸⁹.

⁸⁹ فياض، سلام . 2008. رسالة رئيس الوزراء الفلسطيني د. فياض إلى الإتحاد الأوروبي، (رفع مستوى العلاقات الأوروبية الإسرائيلية). الشراكة الأورو-متوسطية.

ومن منطلق أن أوروبا تدعم قيام الدولة الفلسطينية الديمقراطية القابلة للحياة المتسمة بالقانون، المتعايشة مع دولة إسرائيلية، أكد رئيس الوزراء الفلسطيني في رسالته على عدم التزام إسرائيل بأي من استحقاقات المرحلة والمراحل السابقة رغم تنفيذ السلطة كل ما هو التزم عليها، وأهم هذه الالتزامات على إسرائيل، وأبسطها حرية التنقل للفرد وللشعب الفلسطيني.

بالإضافة إلى عدم التزام إسرائيل بالقانون الدولي الذي تمثّل في عدم استجابتها لقرار أو فتوى محكمة العدل الدولية الذي نص على إزالة الجدار والمستوطنات لعدم مشروعيتها. فكيف يمكن أن يتم تصدير منتجات المستوطنات المرفوضة دولياً إلى أوروبا التي تسعى إلى إرساء أركان الدولة الفلسطينية .

لقد نجحت السياسة الفلسطينية في تجميد هذه الرغبة، فأبدى الإتحاد الأوروبي تراجعاً وعدم رغبته برفع مستوى العلاقات، وذلك لأسباب منها، الحال بين إسرائيل والمحيط المباشر معها. ردت إسرائيل بالتهديد بعدم تحويل العائدات الضريبية للسلطة بعد هذه الحادثة والتي تمثلت بتأخير تحويل العائدات الذي أدى إلى تأخير الرواتب للموظفين العاملين على كادر السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك كأسلوب ضغط على السلطة وقياداتها بعدم محاولة رفض الواقع المفروض إسرائيلياً.

وبإشارة إلى رفض السلطة للابتزاز، رفضت السلطة الاستدانة من البنوك التجارية العاملة في مناطق السلطة، وتم تأخير دفع الرواتب للتأكيد على عدم القبول

بمثل هذه الممارسات، وإظهارها كأزمة لا يمكن تجاوزها وطمسها من خلال قرض من بنك هنا أو هناك.

وفي هذه الدراسة حاول الباحث أن ندرس كيف تحاول السلطة أن تحول الشروط وتستفيد من التمويل الممنوح. توضيحاً لكيفية إدارة الأزمات التي تواجهها من حيث الرغبة والحاجة للتمويل وعدم الرضوخ لما هو مخالف لهدفها وطموحها بنيل الإستقلال.

ففي حال عدم وجود تمويل أو بالأدق في حال اضطرت السلطة للطلب من المانحين (الأوروبيين) تمويل مشاريع في منطقة تعتبرها إسرائيل تحت سيطرتها، ولم يكن هناك استجابة أو رد إيجابي، فإن هناك أوراق عدة للتعامل معها. وبالتطبيق الفعلي فإن السلطة تلجأ لخيارات ممكنة من أجل الحصول على التمويل، وكما حدث فقد قامت الإمارات العربية المتحدة بتمويل ما يقارب 104 مشروعاً تنموياً بغض النظر عن أماكن تنفيذها، فقد مولت ما رغبت السلطة بتمويله. وهنا تريد أن تثبت السلطة لإسرائيل أمراً واقعاً وهو أنها مسؤولة عن أفراد الشعب الفلسطيني في كل مكان، وأن المناطق الواقعة تحت سيطرة الاحتلال وخاصة المناطق المحتلة عام 1967، ما هي إلا جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المستقبلية. فسياسة تكريس الأمر الواقع هذه قد غيرت نوعاً ما من قواعد اللعبة. فسياسة الأمر الواقع هذه هي سياسة إسرائيل التي رأت السلطة في السنوات الأخيرة ضرورة التعامل معها بالمثل، وتريد أن تثبت للممول الأجنبي انه من الممكن أن تجد السلطة لنفسها مخرجاً في حال تعذر التمويل من طرفهم للمناطق التي قد تتحفظ عليها ولكن مع بقاء الدبلوماسية سيدة الموقف كي لا تخسر كل شيء.

الأمر الواقع هنا، تنفيذ ما يمكن تنفيذه في كل المناطق التي يسكنها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1967، بما فيها القدس ومناطق الجدار والمناطق المصنفة "C".

وجد الباحث أن الأوروبيين سيتعاملون مع المشاريع المطروحة بالطريقة التي تناسبهم ولا تخرجهم. فتقدم السلطة خطة تمويل موازنة بالإضافة إلى المشاريع، وأوروبا بدورها تقوم بالمصادقة على جميعها أو نسبة منها من خلال معاييرهم الخاصة، فإن كان هناك ما هو مرفوض ضمناً، فهناك أوراق عدة للتعامل مع مثل هذه الحالة. فإن كان القصد من عدم اعتماد الموازنة والمشاريع "جزئياً" من قبلهم، الضغط السياسي، فإن هذا الضغط لا تأثير له بوجود ممول آخر يستطيع تنفيذ هذه الطلبات إن كان عربياً أو داخلياً (ذاتياً).

ففي عام 2009، قامت الإمارات العربية المتحدة بتمويل مشاريع، والتي سيتناولها الباحث بالتفصيل من ناحية الحجم والتكلفة والمواقع وأسباب التمويل وحساسيتها وأهميتها. كل هذا لا يعني أن الإتحاد الأوروبي لا يقدم الدعم أو يقدم الدعم المشروط فقط. فهم يتحملون مسؤولياتهم تجاه بناء أجهزة السلطة ومؤسساتها، وتقوية أركان الدولة المستقلة على الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967. فهم لا يدعمون مناطق "أ" فقط وإنما يدعمون جهود الشعب الفلسطيني في إقامة دولته.

المطلب الثاني

المشاريع التي تنفذها السلطة بشكل عام

تنفذ السلطة الوطنية الفلسطينية مشاريع تطويرية بقيمة 436.297.776 مليون

دولار (مقرة وقيد التنفيذ ومنفذة) في كافة المناطق الفلسطينية حسب التوزيع التالي حتى

شهر 2009/8، ومبين في الجدول رقم (3)⁹⁰:

النسبة	الإجمالي بالدولار الأمريكي	عدد المشاريع	المحافظة
10%	USD 44,040,216	228	الخليل
2%	USD 10,799,212	73	القدس
7%	USD 31,354,901	50	أريحا
5%	USD 20,248,277	104	بيت لحم
11%	USD 48,443,738	173	جنين
27%	USD 117,340,363	307	رام الله والبيرة
2%	USD 8,065,815	48	سلفيت
2%	USD 10,788,566	60	طوباس
5%	USD 21,956,065	108	طولكرم
2%	USD 8,517,263	31	غزة
3%	USD 14,163,234	91	قلقيلية
11%	USD 48,477,924	35	مشاريع مشتركة بين المحافظات
0%	USD 150,000	1	متفرقات
12%	USD 51,952,202	119	نابلس
100%	USD 436,297,776	1428	الإجمالي

فهي تشمل جميع المحافظات الفلسطينية بما فيها مناطق " C " والجدار .

⁹⁰ وزارة المالية الفلسطينية. الإدارة العامة للعلاقات الدولية والمشاريع. ملخص وقائمة مشاريع التنمية المجتمعية للضفة الغربية وقطاع غزة. 2009/8/11، ملخص المشاريع التطويرية حسب المحافظات.

أ - المشاريع التي يمولها الإتحاد الأوروبي. ما هو دورها؟

الدور الأوروبي في المشاريع التنموية كبير في جميع القطاعات وخاصة المياه والبنى التحتية والطاقة والتعليم و الصحة والتطوير الصناعي وشق الطرق. والجدول التالي يظهر التفصيل الدقيق لعدد المشاريع الممولة من جميع الأطراف بما فيها الإتحاد الأوروبي ودول أوروبية منفردة، والسلطة الوطنية الفلسطينية وأمريكا. ما يؤكد فكرة حجم الاعتماد على المساعدات الخارجية وما وزنها مقابل ما تفعله السلطة الوطنية ذاتياً. ما يُمكن الباحث لاحقاً أن يحلل المعطيات ضمن إمكانية التقليل الدعم الخارجي للسلطة والحاجة له.

جدول رقم (4)⁹¹:

ملخص للمشاريع التطويرية حسب المانحين			
النسبة	الإجمالي بالدولار الأمريكي	عدد المشاريع	المانح
18.1%	USD 79,163,721	265	الاتحاد الأوروبي
0.4%	USD 1,953,363	13	الحكومة الألمانية
7.2%	USD 31,496,000	4	الحكومة الأمريكية
0.1%	USD 647,630	5	الحكومة الفرنسية
2.2%	USD 9,700,000	5	الحكومة اليابانية
0.7%	USD 3,130,000	3	الحكومة البرازيلية
1.9%	USD 8,333,335	14	الحكومة الهولندية
10.3%	USD 45,007,312	104	صندوق أبوظبي للتنمية
58.9%	USD 256,866,415	1015	وزارة المالية - الخزينة
100%	USD 436,297,776	1428	الإجمالي

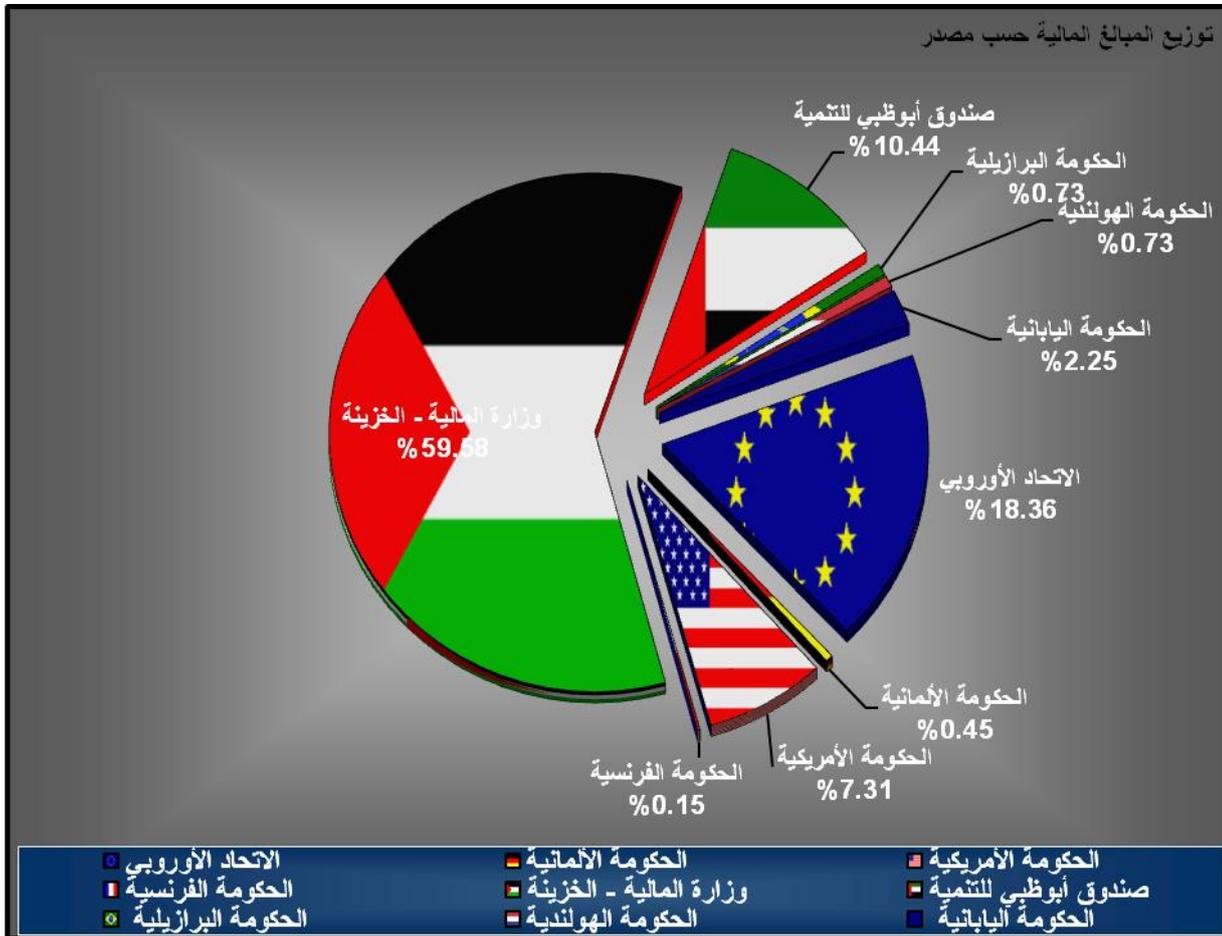
إن الملاحظ هنا أن ما يقدمه الإتحاد الأوروبي يشكل ما نسبته 18.1% من

إجمالي الدعم الخاص بالمشاريع، ومجموع ما تقدمه ألمانيا وفرنسا وهولندا 2.4%،

⁹¹ وزارة المالية الفلسطينية. الإدارة العامة للعلاقات الدولية والمشاريع. ملخص وقائمة مشاريع التنمية المجتمعية للضفة الغربية وقطاع غزة. 2009/8/11، ملخص المشاريع التطويرية حسب المانحين.

أي ما تقدمه أوروبا مجتمعة يصل إلى 20.5% من إجمالي المشاريع في الأراضي الفلسطينية مقارنة مع السلطة الوطنية التي تمول ذاتياً ما نسبته 58.9% من هذه المشاريع. ما يعزز فكرة أن قلة الدعم نسبياً تعطي السلطة القدرة على التحرر من الضغط السياسي مع امكانية توفير البديل.

الشكل رقم (3)



الفكرة الرئيسية هنا، ومن خلال هذا الشكل، أن الإتحاد الأوروبي هو الداعم الأكبر بين المانحين للسلطة الوطنية الفلسطينية والذي يمثل 18.36 بالمئة .

■ اما الفكرة الرئيسية الثانية، فمن الملاحظ ان مقدار التمويل. فالسلطة 59.58 بالمئة.

■ اما الفكرة الأخيرة، فهي أن الإمارات العربية المتحدة تمثل 10.44 بالمئة لوحدها من الدول العربية، أي القدرة على إيجاد البديل العربي نظرياً.

■ الدعم لمنطقة الجدار. جدول رقم (5)⁹²

ملخص للمشاريع التطويرية حسب المحافظات			
النسبة	الإجمالي بالدولار الأمريكي	عدد المشاريع	المحافظة
13%	USD 3,902,670	32	الخليج
21%	USD 6,395,000	35	القدس
3%	USD 963,598	6	أريحا
10%	USD 3,163,000	27	بيت لحم
6%	USD 1,904,500	25	جنين
11%	USD 3,367,580	31	رام الله والبييرة
8%	USD 2,583,000	20	سلفيت
3%	USD 842,000	14	طوباس
6%	USD 1,828,156	23	طولكرم
8%	USD 2,321,000	33	قلقيلية
10%	USD 3,198,370	25	نابلس
100%	USD 30,468,874	271	الإجمالي

⁹² نفس المصدر السابق.

ب_ أما المشاريع حسب القطاع في منطقة الجدار كالتالي جدول رقم (6)⁹³ :

ملخص للمشاريع التطويرية حسب القطاعات			
النسبة	الإجمالي بالدولار الأمريكي	عدد المشاريع	القطاع
29.9%	USD 9,095,076	82	الإتشاءات والمباني
17.2%	USD 5,229,030	17	الخدمات العامة
43.1%	USD 13,142,170	128	الطرق
3.5%	USD 1,077,598	15	الكهرباء
6.3%	USD 1,925,000	29	المياه والصرف الصحي
100%	USD 30,468,874	271	الإجمالي

أما المانح الذي يمول منطقة الجدار بالكامل فهو السلطة الوطنية الفلسطينية
جدول رقم (7)⁹⁴

ملخص للمشاريع التطويرية حسب المانحين			
النسبة	الإجمالي بالدولار الأمريكي	عدد المشاريع	المانح
100.0%	USD 30,468,874	271	وزارة المالية - الخزينة
100%	USD 30,468,874	271	الإجمالي

هذا الجدول يؤكد فكرة القوة المتحولة، حيث أن منطقة الجدار تعد أحد مساح الإشتباك الأولى بين السلطة الوطنية لإسرائيل. فهي ضمن الأراضي التي احتلت في العام 1967. وهي التعدي الواضح والصريح على كل ما جاء في كل الإتفاقات. ولكن هناك حاجة ماسة للصمود في تلك المناطق. فإن رفض الإتحاد الأوروبي أو المانح الأوروبي فكرة مشروع في تلك المناطق، فإن السلطة الوطنية لديها القدرة على دعم هذا المشروع من خلال تحويل أموال مشاريع كانت قد اقترتها بتمويل ذاتي في مناطق

⁹³ نفس المصدر السابق.

⁹⁴ نفس المصدر السابق.

ليست خلافية، بالتالي لديها الإمكانية لإعادة طلب التمويل من المانح الأوروبي. فقيمة الدعم الذي قدمته السلطة ذاتيا من أجل دعم تلك المناطق وصل الى ما يزيد عن 30.5 مليون دولار.

جدول رقم (8)

ملخص للمشاريع التطويرية حسب حالة المشروع			
النسبة	الإجمالي بالدولار الأمريكي	عدد المشاريع	حالة المشروع
25.4%	USD 7,743,500	73	المشروع قيد التنفيذ
49.0%	USD 14,931,344	158	تم تنفيذ المشروع
25.6%	USD 7,794,030	40	لم يبدأ العمل بالمشروع بعد
100%	USD 30,468,874	271	الإجمالي

إن الهدف الرئيس من عرض هذا الجدول هو إظهار مدى استمرارية وتواصل العمل في نطاق المشاريع الشاملة، وفي كل الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام 1967.

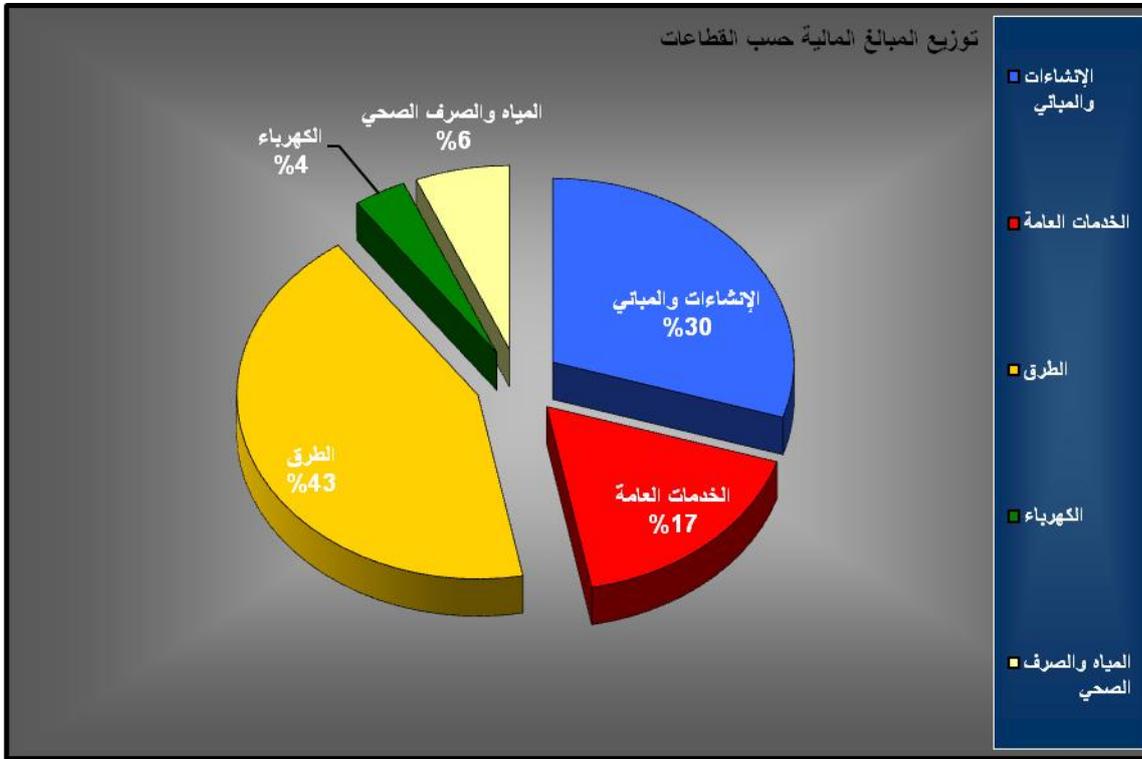
نسبة الدعم لمنطقة القدس وطبيعة المشاريع.

ومن خلال البحث اتضح ان المشاريع المقامة في منطقة القدس هي عبارة عن مشاريع لها طبيعة دعم البنى التحتية لعدة قطاعات أهمها التعليم والخدمات والمنظمات الأهلية. وفي أغلب الأحيان فإن التمويل لهذه المشاريع هو تمويل ذاتي أو عربي. ويشكل ما نسبته 2% حتى منتصف 2009. اما حتى منتصف العام 2010، فان النسبة زادت ب 2% لتصبح 4%⁹⁵ من قيمة المشاريع . وهذا الإنخفاض كان وما يزال بسبب السيطرة الإسرائيلية الكاملة على مناطق القدس وما يترتب عليها من منع وتأخير وإعاقة. والزيادة

⁹⁵ نفس المصدر السابق.

تعني إصرار السلطة الوطنية الفلسطينية على الدفع باتجاه تحسين أوضاع المواطنين في القدس من خلق فرص للعمل في هذه المشاريع وتطوير المنشآت والبنى التحتية للقطاعات الحساسة، مما يعني ازدياد الضغط الفلسطيني باتجاه خلق الأمر الواقع، بأن القدس هي العاصمة الأبدية للدولة الفلسطينية، رغم التقدم البطيء.

الشكل رقم (4)⁹⁶



نسبة المشاريع الممولة من الإتحاد الأوروبي إلى مجمل المشاريع المنفذة وقيد

التنفيذ.

⁹⁶ وزارة المالية الفلسطينية، الإدارة العامة للعلاقات الدولية والمشاريع. ملخص وقائمة بمشاريع التنمية المجتمعية للضفة الغربية وقطاع غزة، 2010/8.

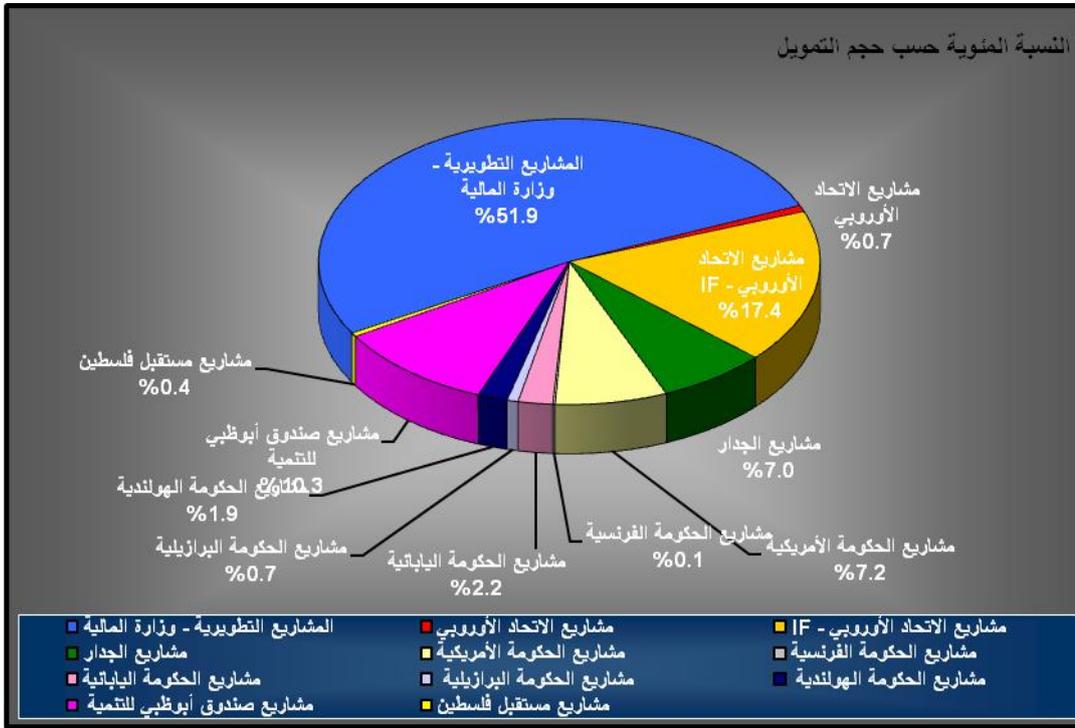
إن نسبة المشاريع الممولة من الإتحاد الأوروبي 18.36% من إجمالي المشاريع حتى 2009/8، أما في العام 2010 وتحديداً حتى شهر 2010/7، فإن نسبة التمويل 11.79%⁹⁷ من إجمالي المشاريع. وهو مؤشر على إزدياد الدعم الذاتي.

جدول رقم (9)

ملخص للمشاريع التطويرية حسب تصنيف المشروع			
النسبة	الإجمالي بالدولار الأمريكي	عدد المشاريع	تصنيف المشروع
51.9%	USD 226,397,541	744	المشاريع التطويرية - وزارة المالية
0.7%	USD 3,154,127	4	مشاريع الاتحاد الأوروبي
17.4%	USD 76,009,594	261	مشاريع الاتحاد الأوروبي - IF
7.0%	USD 30,468,874	271	مشاريع الجدار
7.2%	USD 31,496,000	4	مشاريع الحكومة الأمريكية
0.1%	USD 647,630	5	مشاريع الحكومة الفرنسية
2.2%	USD 9,700,000	5	مشاريع الحكومة اليابانية
0.7%	USD 3,130,000	3	مشاريع الحكومة البرازيلية
1.9%	USD 8,333,335	14	مشاريع الحكومة الهولندية
10.3%	USD 45,007,312	104	مشاريع صندوق أبوظبي للتنمية
0.4%	USD 1,953,363	13	مشاريع مستقبل فلسطين
100%	USD 436,297,776	1428	الإجمالي

⁹⁷ وزارة المالية الفلسطينية ، الإدارة العامة للعلاقات الدولية والمشاريع . ملخص وقائمة بمشاريع التنمية المجتمعية للصفحة الغربية وقطاع غزة، 2010/7/27.

الشكل رقم (5) 98



المسؤولون الفلسطينيون يرون أن الإتحاد الأوروبي نفذ خلال السنوات الأخيرة مشاريع في الأراضي الفلسطينية بمئات الملايين، وأقر مشاريع مستقبلية بعشرات الملايين. ولم تعترض أوروبا يوماً على تنفيذ مشروع في القدس أو مناطق الجدار أو منطقة "C". بل تقوم بتنفيذ مشاريع هامة في تلك المناطق بالإضافة إلى المنطقة "C" التي يتوجب على السلطة أو الجهة المانحة الحصول على موافقة إسرائيل للمباشرة في المشروع المفترض. فالوجود الأوروبي مهم في مثل هذه الحالات لأنه يساهم في عملية الضغط على إسرائيل

98 المصدر السابق. 2009/8.

من أجل الموافقة، مما يساعد السلطة على تنفيذ ما تخطط له⁹⁹. لكن لأوروبا أسلوبها الدبلوماسي الذي إذا حدث وتحفظت على مشروع أو تمويل معين لسبب أو لآخر أن تعتبره خارج أولوياتها. ولكن لا ترفضه بالمعنى الصريح الذي قد يعطيها طابعاً معيناً لدى السلطة والشعب الفلسطيني، ويظهر هذا جلياً في كم المشاريع الممولة من قبلهم وعددها وأماكنها. فأوروبا تدعم الشعب الفلسطيني دون إملءات، وتقدم للسلطة الوطنية ما تطلبه من أجل بناء المؤسسات والتنمية المجتمعية والبنى التحتية. وتقوم السلطة الوطنية حالياً ببناء مؤسسات الدولة، التي تتطلب دعماً وتمويلًا هائلاً ذاتياً ودولياً. فسياسة تنفيذ المشاريع الكبرى التي تبنتها السلطة في المرحلة الأخيرة. دعمتها أوروبا التي تساعد في عملية إجبار إسرائيل بطريقة أو بأخرى على الموافقة أو الترخيص الذي سياسياً يؤكد أن إسرائيل مازالت محتلاً حقيقياً للأراضي الفلسطينية. من جهة أخرى تعمل على تعزيز للسيادة الفلسطينية الفعلية والواقعية في المناطق التي لم تسلمها إسرائيل بعد.

⁹⁹ جاد الله، مازن. وكيل مساعد/ السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، العلاقات لدولية والمشاريع.. مقابله

2009./10/10

المبحث الرابع

الإستراتيجية الفلسطينية في العلاقات مع المانحين الأوروبيين

تتعلق إستراتيجية السلطة الوطنية الفلسطينية في علاقاتها التمويلية، على أساس المتطلبات الداخلية للسلطة ومن خلفها الشعب الفلسطيني الذي هو بحاجة إلى الأمن والأمان والخدمات الاجتماعية عالية المستوى وقدر كاف من الاحترام وحرية التنقل، وأن يكون لهذا الشعب حكومة تسير أموره لما فيه مصلحته. وهذا ما هو متفق عليه في أروقة السلطة وتمثل في خطة التنمية والإصلاح الفلسطينية 2008_2010.

بالإضافة إلى خطة إقامة الدولة الفلسطينية خلال عامين التي أطلقتها الحكومة الفلسطينية لبناء مؤسساتها وتعزيز وجودها لتكون أمراً واقعاً على الأرض الفلسطينية، بما هو متفق عليه في الاتفاقيات الدولية ومنها أوسلو وخارطة الطريق.

فهذه الخطط هي أساس التعامل الإستراتيجي مع المانحين الذين تعهدوا بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة والتي تعيش بسلام وأمان مع جيرانها. وبما أن إقامة الدولة الفلسطينية هذه فيها من التعهدات الدولية ما يكفي، فمن الضروري ومن البديهي أن على هذا المجتمع الدولي عمل ما يستطيع عمله من أجل تحقيق الهدف المنشود. ومع إتمام السلطة الفلسطينية تنفيذ ما نصت عليه خارطة الطريق، فإن هناك من هو غير ملتزم بالتنفيذ، وهي إسرائيل التي لم تتقدم خطوة واحدة باتجاه تحقيق السلام ولا تنفيذ الاستحقاقات. إلا بإزالة حاجز هنا وتحريك حاجز آخر، ما يعد تحايلاً على هذه

الاتفاقيات. فالمجتمع الدولي يقع على عاتق الاستمرار في الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف الذي تعهدوا به، ودفع إسرائيل على تنفيذها.

فالإتحاد الأوروبي مثله مثل المانحين الدوليين في الرباعية، يعملون حالياً على تعويض الخسائر التي تتسبب بها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني. فإسرائيل تتحكم بالطرق والمعابر وكل ما له علاقة بجني إيرادات قد تخفف أو تقلل نسبة الاعتماد على الغير. ومن هذا المنطلق يتسبب كل هذا التحكم باستمرار وجود عجز حاد في الموازنة العامة للسلطة مما يضطر المانحين إلى سده، مجبرين عليه لعدم قدرتهم على حمل إسرائيل على تنفيذ الاستحقاقات.

إن إستراتيجية السلطة الوطنية الحالية تعتمد على فرض سيطرتها بالطريقة التي تتعامل بها إسرائيل مع الفلسطينيين، فالسلطة تقوم بتثبيت دعائم مؤسساتها وسمود شعبها من خلال تنفيذ ما يمكنها من الاعتماد على نفسها يوماً ما.

لكن ما دامت لم تحقق السيطرة على مصادر تمويلها الذاتي والذي يمكنها من الاستغناء عن المانحين، فعلى المجتمع الدولي أن يستمر في التمويل إلى أن يتحقق ذلك.

فالشعب الفلسطيني صاحب حقوق كفلها له المجتمع الدولي والمواثيق الدولية، ما جعله مدعوماً ولو نظرياً في الدفاع عن حقه بما منحه له هذا العالم. فلا يعترف الشعب الفلسطيني وسلطته حالياً بالمناطق الخاضعة لإسرائيل في حدود الرابع من حزيران من العام 1967. ولا لِمَا رسمه جدار الفصل من حدود بالقوة على الفلسطينيين. فهناك خطط

إضافية لمقاومة هذا الحال، بحال أشبه به من قبل الفلسطينيين، فالحكومة أقرت مشاريع كبيرة لمناطق (خلف الجدار). ما يتطلب دعماً وتمويلاً خارجياً وذاتياً كبيرين.

هذه المشاريع حالها حال المشاريع الأخرى التي تمولها أوروبا وغيرها. وبما أنها اقتصادية واجتماعية وتعمل على تخفيف الفقر وتعزيز صمود المواطن البسيط، فإنه لامناص للمانحين الأوروبيين أن يتصلوا منها بما أنها تخضع للمواصفات الأوروبية والرباعية وضمن ما هو حق مشروع للفلسطينيين.

بنظرة أدق، إن ما تقوم به السلطة الوطنية الفلسطينية هو عملية وضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته الحقيقية، وأمام تأخر إسرائيل بتنفيذ كل ما هو حق للفلسطينيين. فالسلطة تقوم بإجراج المجتمع الدولي بما تقوم به وما يتطلبه حالها مع إسرائيل. فالسلطة ترى في العلاقات الأوروبية مكسباً يمكن الإستفادة منه، كون الدعم الأوروبي شكلاً عاملاً مهماً من عوامل الصمود الفلسطيني، وداعماً للجهود الفلسطينية من أجل إقامة الدولة، هذا بطبيعة الحال بسبب ما قدمته السلطة من ترسيخ للإستقرار وابرار أن الإستقرار الإقليمي والدولي ينبع من فلسطين، مما جعل العالم أقرب ومقتنع أكثر بالفكر والأسلوب السياسي الفلسطيني الذي جعله راغباً في تقديم الدعم¹⁰⁰.

ماذا تمثل خطة إقامة الدولة خلال عامين؟

¹⁰⁰ جريدة القدس، 2010/10/29. "د.سلام فياض: لا أطمح لرئاسة السلطة والأوضاع الفلسطينية لن تستقيم إلا بانتهاء الإنقسام" العدد 14802

▪ لمحة حول خطة إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة خلال عامين.

هي خطة الحكومة الثالثة عشرة، والتي تبنتها السلطة الوطنية الفلسطينية كإستراتيجية فلسطينية من أجل إنهاء الاحتلال وبناء المؤسسات وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام 1967، وتشمل القدس الشرقية. على قاعدة إعلان الاستقلال في العام 1988. فقد شملت هذه الخطة بلورة رؤية للدولة الفلسطينية، ووضع أهداف يجب السير باتجاهها، بالإضافة إلى تطوير المؤسسات. ومن هذه الأهداف، الأهداف الوطنية¹⁰¹:

1. إنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967.

من منطلق إعلان الاستقلال 1988، ومبادرة السلام الفلسطينية، والقرارات الدولية ذات الصلة. وفي أوسلو وافقت منظمة التحرير على تشكيل سلطة وطنية لفترة محددة . والتزمت السلطة بما عليها من استحقاقات مع تهرب اسرائيلي مستمر. فالحكومة ملتزمة بتحقيق هذا الهدف وتعزيز صمود المواطن لحماية وطنه، والمؤسسات الوطنية بقوتها وصمود الشعب يتم التأسيس لدولة.

2. تعزيز الوحدة الوطنية.

3. حماية القدس باعتبارها العاصمة الأبدية لدولة فلسطين.

¹⁰¹ السلطة الوطنية الفلسطينية، آب 2009 . "فلسطين، إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة". برنامج الحكومة الثالثة عشرة. رام الله.

4. حماية قضية اللاجئين ومتابعة حقوقهم.

5. إطلاق سراح الأسرى.

6. التنمية البشرية.

7. تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني.

8. تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

9. تعزيز مبادئ وآليات الحكم الرشيد.

10. توفير الأمن والأمان في جميع ربوع الوطن.

11. بناء علاقات إقليمية ودولية إيجابية.

في النهاية، ما تسعى السلطة لإنجازه، الدعم لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والإعتراف بها، ومساعدتها على النهوض بمجتمعها واقتصادها، وتحقيق الأمن والازدهار لمواطنيها. وتطوير النفس والإعتماد على الذات بشكل كبير ليكون للدولة مقوماتها.

الفصل الثالث

النتائج والتوصيات

مقدمة

إن هذا الفصل سيثمل الخلاصة والنتائج والتوصيات، والتي سيجملها الباحث بشكل يظهر مضمون الرسالة ويجيب عن تساؤلاتها ويوصي بها. وهنا سيجمل كل ما ورد في الرسالة مروراً على كل فصولها، وسيركز على الجانب التحليلي الذي يرتبط بالتمويل. وسينتج عنها أموراً هامةً قد تفسر العديد من التساؤلات التي يطرحها الشعب الفلسطيني والمتابعون لقضيته، وتجيب باختصار وبوضوح على كل ما هو مبهم في الناحية التمويلية للسلطة والقصد هنا، كيف تمول؟ ومن أين؟ وما النسبة؟ وما دور السلطة للإعتماد على الذات؟. وكيف يمكن للسلطة أن تصبح دولةً طبقاً لإستراتيجيات الحكومة على كل القطاعات؟.

المبحث الأول

النتائج

إن أهم النتائج التي توصل لها الباحث في نهاية هذه الدراسة هي، أن السلطة الوطنية الفلسطينية التي تشكلت بموجب إتفاق أوسلو كان عليها واجبات ولها حقوق، ومن حقوقها أن العالم ملتزم بتمويلها ومساعدتها اقتصادياً حتى تصل إلى دولة كاملة السيادة. إن التزام العالم، هو التزام أخلاقي وتعاقدي بنفس الوقت مع منظمة التحرير الفلسطينية. والإتحاد الأوروبي جزء من العالم ومن الرباعية الراعية لأي من هذه الإتفاقات.

السلطة الوطنية التزمت من جانبها بكامل المتطلبات بالرغم من أن جزءاً منها كان يعتبره البعض إملاءً أو تدخلاً في الشأن الفلسطيني.

لم تخضع السلطة للإبتزاز الساسي نتيجة المساعدات أو المطالبات بالإصلاح المالي والإداري بكل تفرعاته لإعتبارها متطابقةً مع الرغبة الفلسطينية والمصلحة الداخلية.

أما المساعدات المالية، فهي واجبٌ دولي، وحاجةٌ فلسطينيةٌ أيضاً، ولكنّ الخطة الفلسطينية والمنهجية المتبعة متجهةٌ نحو تقليل الإعتماد على المانحين، وهذا يعزز الفكرة أن السلطة تتحرر من الضغوط إن وجدت.

نجحت السلطة في استغلال مواردها الذاتية والمساعدات الخارجية من أجل تغيير الوضع القائم وتعزيز موقفها وتطوير مؤسساتها وبنيتها التحتية، وإقامة المشاريع في جميع المناطق الفلسطينية دون تمييز، مما خلق جواً سياسياً جديداً وتضامناً دولياً وخاصةً أوروبياً مع المنهج الفلسطيني في مقاومة الإحتلال وإقامة الدولة المستقلة.

نجحت السلطة الوطنية الفلسطينية في إظهار إسرائيل محتلاً ومستخدماً للقوة بدون سبب بمواجهة المقاومة السلمية، والمقاومة السلمية هنا تشمل الثبات والبناء وصولاً إلى المسيرات والحجر.

لقد نجحت السلطة الوطنية الفلسطينية بتخفيض مديونيتها الخارجية بفضل السياسات المالية المتبعة والتي أثبتت أنها ناجحة بامتياز من خلال التقارير الدولية ذات الصلة.

المبحث الثاني

التوصيات

إن أهم التوصيات من وجهة نظر الباحث، أن من واجب السلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني أن يتطلعوا للتعامل مع أوروبا من منطلق المصلحة المرجوة والمتوقعة منها، حيث أن قاعدة التعامل الدولي الرئيسية هي المصالح. وكون مصلحة أوروبا من الفلسطينيين أمنها وأمن إسرائيل، والآثار الإقتصادية الإيجابية والسلبية المترتبة عليها، فإن من المنطقي أن يستثمر هذا الجانب بأن فلسطين هي مفتاح الأمن والرخاء أو مفتاح التوتر في المنطقة، فقد أثبتت السلطة الوطنية الفلسطينية على مدى السنوات الأخيرة الماضية أنها على قدر كبير من الوعي تجاه المصالح الوطنية التي من أجلها تقام العلاقات الدولية. فالعلاقات الدولية ليست عبثية.

إن من الضروري أن تتجه السلطة الى تعميق العلاقة بينها وبين الإتحاد الأوروبي، حيث أن المصلحة هنا أن يكون للسلطة تأييد ومساندة أوروبية مقابل ما لإسرائيل من أنصار ومؤيدين في أوروبا كما لها مساندة أمريكية.

من ناحية أخرى، يجب أن تستمر السلطة الفلسطينية في استغلال أموال المانحين في تأسيس البنى التحتية اللازمة من أجل خلق مناخ جيد ومناسب لتأسيس قاعدة يمكن الإعتماد عليها في تطوير الصناعات الوطنية لترتقي إلى مستويات منافسة.

إن كل ما تحققه السلطة من زيادة في إيراداتها المحلية ومن تبادلاتها التجارية، يكون له الأثر الأكد على المدى المتوسط والبعيد لتكون لها قدراتها الإقتصادية. ومن المؤكد أنه كلما قلت نسبة الإعتماد على الغير، يكون القرار الوطني أكثر متانة وأكثر حرية.

وعلى الشعب الفلسطيني مساندة السلطة في الفكر المطروح سابقاً من أجل أن يتحقق الإستقلال ليكون للوطن قدراته الذاتية التي تمكنه من الإستمرار باستقلال وحرية. وعليه أيضاً أن يساعد السلطة الوطنية في تنفيذ وتطبيق سياساتها المالية التي تؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل القومي، وبالتالي الرفاهية للمواطن.

توصية أخيرة

يجب النظر وإعادة التقييم للعلاقات الفلسطينية العربية، والوقوف على أسباب قلة الدعم العربي بالمقارنة مع العالم الغربي، دون انكار أهمية الدعم المقدم على مر الزمن وفي المرحلة المذكورة في الدراسة، علماً أن الوضع المالي العربي في هذه المرحلة أقوى وأكثر استقراراً من الوضع المالي العالمي.

وكما قال تعالى في سورة الرعد، الآية (11)

(لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم)

صدق الله العظيم

فإن كان الشعب الفلسطيني يريد الحرية والإستقلال والرخاء والإزدهار، فمن الضروري العمل والتضحية لأجل تحقيقه. مع تكاتفه ولحمته وإصراره على كسر كل العوائق والقيود التي قد تحول دون الوصول إليها.

التوصيات للأبحاث المستقبلية.

أن يركز الباحثون في هذا المجال مستقبلاً على تحليل أمورٍ جزئيةٍ في العلاقات الفلسطينية الأوروبية، والتركيز على مدى استفادة السلطة الوطنية من المساعدات الأوروبية في النواحي الأساسية مثل التعليم والصحة والطاقة والأمن والبنى التحتية.

أن يتم التركيز على أساليب الضغط الفلسطيني إن وجد على الإتحاد الأوروبي من أجل المصالح الوطنية. وما مدى تعاطي أوروبا مع المتطلبات الفلسطينية.

التجاذبات الداخلية الأوروبية وتصنيفاتها وآثارها تجاه القضية الفلسطينية.

وهل نجحت أو تتجح منظمة التحرير الفلسطينية في خلق لوبيات داخل البرلمان الأوروبي لمصلحتها؟

وهل للعلاقات الشخصية بين المسؤولين الفلسطينيين والأوروبيين أثر إيجابي على العلاقات الرسمية والمواقف الأوروبية؟

بالتطابق مع التوصيات، يجب البحث بتعمق في آليات العمل الفلسطينية المستقبلية من أجل تحديد أوجه الدعم العربي وسبل تعزيز الثقة.

ألملاحق

ملحق (1)

إعلان برشلونة

إعلان برشلونة الذي تم تبنيه في المؤتمر الاورو- متوسطي في 27 و 28 تشرين الثاني/
نوفمبر من العام 1995

الوزراء.. المشاركون في المؤتمر الأوروبي- المتوسطي في برشلونة:

- مشددون على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط ومدفوعون بالإرادة لإعطاء علاقتهم المستقبلية بعدا جديدا، يركز على تعاون شامل ومتضامن على مستوى الطبيعة الممتازة لعلاقات سبكاها الجوار والتاريخ؛
- مدركون بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة تشكل، على جانبي البحر الأبيض المتوسط تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا ومنسقا؛
- مصممون من أجل هذا على خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقتهم، يركز على روح المشاركة مع احترام ميزات وخواص وقيم كل المشاركين؛
- معتبرون هذا الإطار المتعدد الأطراف كمكمل لتوطيد العلاقات الثنائية وذي ذاتية سيتم التركيز عليها بإتمام اتفاقات تجمع أوروبية- متوسطية وعلى ضوء خلاصات المجلس الأوروبي، بإنجاز بدء التنفيذ الكامل للاتحاد الجمركي مع تركيا والتوسيع المتوقع للاتحاد الأوربي نحو الجنوب بما يخص قبرص ومالطا، الذي من شأنه توطيد البعد المتوسطي لهذا الاتحاد؛
- مشددون على أن هذه المبادرة الأوروبية- المتوسطية لا تهدف إلى الحل محل

المبادرات الأخرى المباشر بها من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في دفع هذه إلى الأمام. يدعم المشاركون تحقيق تسوية سلام عادلة وشاملة ومستديمة في الشرق الأوسط تركز على القرارات الملائمة لمجلس أمن الأمم المتحدة وعلى المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط؛

• مقتنعون بأن الهدف العام الذي يقضي بجعل البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من شأنهما تأمين السلام والاستقرار والازدهار، يفرض توطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ونمو اقتصاديا واجتماعيا مستديما ومتوازنا ومكافحة الفقر وتنمية أفضل للتفاهم بين الثقافات، كلها عناصر رئيسية للمشاركة.

يوافقون على إقامة مشاركة عامة أوروبية- متوسطة، بين المشاركين عبر حوار سياسي معزز وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي وإضفاء أكبر على قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية. وتشكل هذه المحاور الجوانب الثلاثة للمشاركة الأوروبية المتوسطية.

مشاركة سياسية وأمنية: تعريف مجال مشترك من السلام والاستقرار يعبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض

المتوسط يشكلون مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجيعه وتوطيده بكل الوسائل التي بحوزتهم. من أجل هذا يوافق المشاركون على قيادة حوار سياسي مكثف ومنتظم يركز على الاحترام للمبادئ الجوهرية للقانون الدولي ويعيدون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي.

عملا بهذا يتعهد المشاركون عبر البيان المبدئي التالي على:

- العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان وكذلك للواجبات الأخرى الناتجة عن القانون الدولي وبالتحديد تلك التي تتجم عن الأدوات الإقليمية والدولية المشاركين فيها؛
- تنمية دولة القانون والديمقراطية في جهازهم السياسي مع الاعتراف ضمن هذا الإطار بحق كل مهم بحرية اختيار وتنمية جهازه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعدلي(*)؛
- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إضافة إلى الممارسة الفعلية والمشروعة(*) لهذه الحقوق والحريات، بما فيه حريات الرأي وحرية التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين فرديا وجماعيا مع أعضاء آخرين في نفس المجموعة، بدون أي تمييز بسبب العنصر والجنسية واللغة والدين والجنس؛

- التقدير برضا عبر الحوار بين كل الفرقاء، إلى تبادلات المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، والحريات الجوهرية، والعنصرية وكره الأجانب(*)؛
- احترام وفرض احترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم وتشجيع التسامح بين مختلف مجموعاتها والمكافحة ضد مظاهر التعصب وبالأخص العنصرية وكره الأجانب. يشدد المشاركون على أهمية التأهيل المناسب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

- احترام مساواتهم المستقلة وكذلك كل الحقوق المتعلقة باستقلاليتهم وتنفيذ واجباتهم المضطلع بها وفقا للقانون الدولي بحسن نية؛
- احترام مساواة حقوق الشعوب وحقوقهم في تدبير شؤونهم بأنفسهم مع العمل في كل لحظة طبقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والنماذج الملائمة في القانون الدولي، بما فيه تلك التي تتعلق بوحدة الأراضي للدول، (نص مأخوذ عن مرسوم هيلسينكي النهائي)؛

- متابعة إعادة التأكيد على حق الشعوب في تدبير شؤونها بنفسها مع الأخذ بعين الاعتبار للحالة الخاصة للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو لأشكال أخرى من السيطرة والاحتلال الخارجيين، والاعتراف بحق الشعوب باتخاذ التدابير المشروعة وفقا لميثاق الأمم المتحدة من أجل إنجاز حقوقهم المطلقة في تقرير المصير، (نص مأخوذ عن بيان الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الخمسينية لتأسيسها)؛

- الامتناع طباق لنماذج القانون الدولي عن كل تدخل مباشر أو غير مباشر في شئون شريك آخر الداخلية؛
- احترام حدود ووحدة كل من الشركاء؛
- التخلي عن التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لشريك آخر وعن كل أسلوب لا يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة، (بما فيه كسب الأراضي بالقوة) وحل خلافاتهم بأساليب سلمية؛
- توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب ومكافحته تحديدا بالتصديق على الأدوات الدولية التي يشاركون فيها وتطبيقها، وبالانضمام إلى تلك الأدوات، وكذلك بكل التدابير الملائمة؛
- المكافحة ضد انتشار وتوسع الجرائم المنظم ومحاربة آفة المخدرات بكل أشكالها؛
- العمل على عدم انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنوية بتعهد كل المشاركين على الانضمام إلى معاهدة الحد من الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية وعلى التنفيذ بحسن نية للتعهدات في إطار الاتفاقيات التي تربطهم بما يخص السيطرة على التسليح وتجريد السلام وعدم انتشار الأسلحة؛(1)
- عدم التجهز بقدرات عسكرية تتعدى الحاجات المشروعة للدفاع مؤكدين في نفس الوقت إرادتهم للوصول إلى نفس الدرجة من الأمان والثقة المتبادلة على أدنى المستويات الممكنة من القوة والسلاح؛

- تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار فيما بينهم ودعم العمليات التي تهدف الاستقرار والأمن والازدهار والتعاون على المستوى الإقليمي والتحت إقليمي؛
- دراسة وسائل واستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط" (بما في ذلك إمكانية وضع عقد أوروبي- متوسطي).

مشاركة اقتصادية ومالية: بناء منطقة ازدهار متقاسمة

- يشدد المشاركون على الأهمية التي يعلقونها على النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم والمتزن في أفق تحقيق هدفهم ببناء منطقة ازدهار متقاسمة.
- يعترف الشركاء بأهمية مسألة الدين في النمو الاقتصادي لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط. ونظرا لأهمية علاقاتهم، يوافقون على متابعة الحوار حول هذه المسألة في (المنتديات الملائمة) [إطار المشاركة الأوروبية- المتوسطية].
- ملاحظون بأن على الشركاء مجابهة تحديات مشتركة، بالرغم من تظاهر هذه على درجات مختلفة، يحدد المشاركون الأهداف الأصلية على المدى البعيد:

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم؛
- تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى الاستخدام وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوروبية- المتوسطية؛
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليمين.

من أجل تحقيق هذه الأهداف، يوافق المشاركون على إقامة مشاركة اقتصادية ومالية تركز مع الأخذ بعين الاعتبار لمختلف درجات النمو على:

- التأسيس التدريجي لمنطقة تبادل حر؛
- تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية؛
- زيادة ضخمة للمعونة المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه.

أ) منطقة تبادل حر:

ستحقق منطقة التبادل الحر عبر اتفاقية أوروبية- متوسطة جديدة واتفاقيات تبادل حر بين شركاء الاتحاد الأوروبي. حدد المشاركون سنة 2010 كتاريخ علمي للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة التي ستشمل مجمل التبادلات مع احترام الواجبات الناجمة عن OMC (التنظيم الدولي للتجارة).

[تتجول المنتجات المصنعة في هذه المنطقة بحرية وبدون أي حاجز تعريفي انطلاقاً من التدفقات التقليدية، وضمن الحدود المسموح بها في مختلف السياسات الزراعية، سيتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية تدريجياً عبر المنفذ التفضيلي والمتبادل. سيتم تحرير حق الإنشاء وتقديم الخدمات تدريجياً مع الأخذ بعين الاعتبار لاتفاقية الكات] [سيتم إزالة العوائق التعريفية وغير التعريفية تدريجياً في وجه تبادلات المنتجات المصنعة والزراعية وفقاً لمنهج يناقش ويوافق عليه بين كل الشركاء. ستحرر تبادلات الخدمات، بما فيها الحضور التجاري وحركة الأشخاص الضرورية لتأمين هذه الخدمات، تدريجياً مع الأخذ

الوافي بعين الاعتبار لاتفاقية الكات].

يقرر المشاركون تسهيل التأسيس التدريجي لهذه المنطقة ذات التبادل الحر بـ:

- تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد الأصل، والتصديق الإثباتي، وحماية الملكية الفكرية والصناعية، والمضاربة؛
- متابعة وتنمية السياسات المرتكزة على مبادئ الاقتصاد الحر وتكامل اقتصادياتهم مع أخذ حاجاتهم ومستويات نموهم بعين الاعتبار؛
- الإقدام على استواء وتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتنمية القطاع الخاص، ورفع القطاع الإنتاجي إلى المستوى المطلوب، ووضع إطار دستوري وقانوني ملائم لسياسة الاقتصاد الحر. إضافة إلى ذلك، سيجدون لتخفيف العواقب السلبية التي قد تتجم عن هذا الاستواء على المستوى الاجتماعي وذلك بتشجيع برامج لصالح السكان الأكثر فقرا؛
- تشجيع الأولويات الهادفة إلى تنمية تبادلات التكنولوجيا.

ب) تعاون وتداول اقتصاديين:

سيتم تنمية التعاون وبالأخص في المجالات اللاحقة الذكر وفي هذا الصدد:

- يعترف المشاركون بواجب دعم النمو الاقتصادي بالتوفير الداخلي، قاعدة كل استثمار، وبالاستثمارات الخارجية المباشرة معا. يشددون على أنه من المهم تأسيس جو مناسب لهما وبالتحديد عبر إزالة العوائق في وجه هذه الاستثمارات

- تدرجيا، التي قد تؤدي إلى تبادلات للتكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير .
- يؤكد المشاركون بأن التعاون الإقليمي، المحقق على أساس اختياري وبالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم، يشكل عاملا رئيسيا في سبيل التشجيع على تأسيس منطقة تبادل حر؛
 - يشجع المشاركون الشركات على عدة اتفاقات فيما بينها ويتعهدون بدعم هذا التعاون والتحديث الصناعي وذلك بمنح جو وإطار قانوني موثبين. يعتبرون القيام ببرنامج دعم تقني للشركات ذات الحجم الصغير والمتوسط أمرا ضروريا؛
 - يشدد المشاركون على ترابطهم في مجال البيئة الذي يفرض تحليلا إقليميا وتعاوننا مكثفا وكذلك تنسيقا أفضل للبرامج المتعددة الأطراف الموجودة بالتأكيد على تعلقهم باتفاقية برشلونة وبـ "بام". يعترفون بضرورة التوفيق بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وإدراج المسائل البيئية في الأوجه المناسبة للسياسة الاقتصادية، وتخفيف العواقب السلبية التي قد تنتج عن النمو في مجال البيئة يتعدون بإنشاء برنامج أعمال ذات أولوية على المديين القصير والمتوسط، بما في ذلك المكافحة ضد التصحر، وتكثيف الدعم الفني والمالي الملائم لهذه الأعمال؛
 - يعترف المشاركون بالدور الرئيسي للنساء في التنمية وينهضون بتشجيع مشاركة النساء الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي خلق فرص العمل؛
 - يشدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الموارد السمكية وإدارتها إدارة منطقية، والتحسين للتعاون في مجال البحث عن الموارد بما فيها تربية المائيات، ويتعهدون

بتسهيل التأهيل والبحث العلمي والنظر في خلق الأدوات المشتركة؛

- يعترف المشاركون بالدور البناء لقطاع الطاقة في المشاركة الأوروبية- المتوسطية الاقتصادية ويقررون توطيد التعاون وتعميق الحوار في مجال سياسات الطاقة. يقررون خلق الشروط الشاملة والملائمة لاستثمارات وأعمال الشركات العاملة في ميدان الطاقة وذلك بالتعاون من أجل خلق الظروف التي من شأنها السماح لهذه الشركات بتوسيع شبكات الطاقة وتشجيع الربط فيما بينها؛

- يعترف الشركاء بأن التزويد بالماء وكذلك الإدارة المناسبة وتنمية الموارد سيشكلون مسألة أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وأنه من الضروري تنمية التعاون في هذه المجالات؛

- يوافق المشاركون على التعاون من أجل تحديث وإعادة بنىان الزراعة وتشجيع النمو الريفي المتكامل. سيتوجه هذا التعاون بالتحديد نحو محاور المعونة الفنية والتأهيل، والدعم للسياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج وتخفيف التبعية الغذائية، وتشجيع زراعة تحترم البيئة. يوافقون أيضا على التعاون في هدف استئصال الزراعات غير الشرعية.

- يوافق المشاركون أيضا على التعاون في مجالات أخرى وفي هذا الصدد:
- يشددون على أهمية تنمية وتحسين البنية التحتية بما في ذلك خلق جهاز مواصلات فعال، وتنمية تكنولوجيات المعلوماتية وحديث الاتصالات. في سبيل هذا، يوافقون على إعداد برنامج للأولويات؛

- يتعهدون باحترام مبادئ القانون البحري الدولي وبالأخص الأداء الحر للخدمات في مجال المواصلات الدولية والمنفذ الحر إلى الحمولات الدولية؛
- يتعهدون بتشجيع التعاون بين الوحدات المحلية (ولايات، محافظات..) ومن أجل تنظيم الأراضي؛
- يوافقون على توطيد القدرات الذاتية في البحث العملي والتطوير، والمساهمة في تأهيل العاملين في القطاعين العلمي والتقني، والحث على المشاركة في مشاريع البحث المشتركة انطلاقاً من خلق الشبكات العلمية؛
- يوافقون على تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات من أجل التوفيق بين الطرق وتبادل المعطيات.

ج) معونة مالية:

- يعتبر المشاركون أن تحقيق منطقة تبادل حر ونجاح المشاركة الأوروبية- المتوسطية يرتكزان على زيادة ضخمة في المعونة المالية، التي يجب أن تشجع قبل كل شيء تحريك كالفاليات الاقتصادية المحلية ضمن آفاق نمو داخلي مستديم. يلاحظون في هذا الصدد:
- إن الجلسة الأوروبية في كان وافقت على احتياطي بمبلغ 4685 مليون إيكو لهذه المعونة خلال الفترة التي تتراوح ما بين 1995 و1999، وذلك بشكل اعتمادات مالية متوفرة لدى المجموعة الأوروبية. يضاف على هذا تدخل BEI ، بشكل ديون بمبلغ اضخم وكذلك المساهمات المالية الثنائية للدول الأعضاء؛

- إن تعاوننا ماليا فعلا تتم إدارته في إطار برمجة متعددة السنوات، تأخذ ذاتيات كل من الشركاء بعين الاعتبار، أمرا ضروريا؛
 - إن إدارة صالحة على مستوى الاقتصاد الجمعي تعتبر ذات أهمية جوهرية من أجل تأمين النجاح لمشاركتهم. يوافقون في سبيل هذا على تشجيع الحوار حول سياساتهم الاقتصادية وحول أسلوب تحسين التعاون المالي إلى أقصى الحدود.
- مشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تشجيع التبادلات بين المجتمعات المدنية: يعترف المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين الثقافات والتبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل. في هذا السياق يوافق المشاركون على خلق مشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية. في سبيل هذا:
- يؤكدون من جيد بان الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان هما شرطان ضروريان لتقارب الشعوب. يشددون في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تستطيع أجهزة الإعلام القيام به بشأن المعرفة والتفاهم للثقافات كمنبع للإثراء المتبادل بين الأطراف؛
 - يلحون على الميزة الرئيسية لنمو الموارد السنينة سواء بما يخص التعليم والتأهيل تحديدا للشبيبة أو في مجال الثقافة. يعبرون عن إرادتهم في تشجيع التبادلات

الثقافية ومعرفة لغات أخرى مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك، وتنفيذ سياسة مستديمة للبرامج التربوية والثقافية. في هذا المجال، يتعهد الشركاء بأخذ التدابير التي من شأنها تيسير التبادلات الإنسانية وبالتحديد عبر تحسين العمليات الإدارية؛

- يشددون على أهمية قطاع الصحة في النمو المستديم ويعبرون عن إرادتهم في تشجيع المشاركة الفعالة للتجمعات السكنية في التدابير الصحية والمعيشية للسكان؛

- يعترفون بأهمية النمو الاجتماعي الذي حسب رأيهم، يجب أن يواكب كل نمو اقتصادي يعلقون أهمية خاصة على احترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في النمو؛

- يعترفون بالدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في عملية تنمية كل جوانب المشاركة الأوروبية- المتوسطة كعامل أساسي لتفاهم أفضل وتقارب بين الشعوب؛

- نتيجة لذلك، يوافقون على توطيد و/ أو ترتيب الأدوات اللازمة لتعاون غير مركزي في سبيل تشجيع التبادلات بين فعاليات النمو في إطار القوانين الوطنية: المسئولون عن المجتمع السياسي والمدني، العالم الثقافي والديني، الجامعات، البحث، أجهزة الإعلام، الجمعيات، النقابات والشركات الخاصة والعامة؛

- يعترفون بأهمية تشجيع الاتصالات والمتبادلات بين الشباب في إطار برامج

تعاون غير مركزية؛

• يشجعون أعمال الدعم لصالح المؤسسات الديمقراطية وتوظيف دولة القانون والمجتمع المدني؛

• يعترفون بأن التطور السكاني الحالي يشكل تحدياً رئيسياً تتم مواجهته بواسطة السياسات الإسكانية المناسبة من أجل تسريع الإقلاع الاقتصادي؛

• يعترفون بالدور المهم الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم. يوافقون على تكثيف

التعاون فيما بينهم من أجل تخفيف وطأة الهجرة بواسطة برامج تأهيل مهني ومساعدة على خلق فرص العمل وغيرها. يتعهدون بتأمين الحماية لمجمل الحقوق المعترف بها في القانون الموجود حل المهاجرين المستقرين شرعياً على أراضيهم.

[يعترف الشركاء بواجباتهم من أجل إعادة قبول مواطنيهم الذين تركوا بلادهم. من

أجل هذا سيعتبر الاتحاد الأوروبي مواطني الدول الأعضاء كمقيمين طبقاً لتعريف

المجموعة الأوروبية؛]

• يقررون إقامة تعاون وثيق في كل مجالات الهجرة الخفية؛

• يوافقون على دعم التعاون عبر تدابير مختلفة تهدف إلى الوقاية من الإرهاب

ومكافحته بشكل فعال؛

• يعتبرون أيضاً من الضروري مكافحة معا وبشكل فعال ضد تهريب المخدرات

والإجرام الدولي والرشوة؛

• يشددون على أهمية مكافحة بدون تردد ضد المظاهر العنصرية وكره الأجانب

و ضد التعصب، و يوافقون على التعاون في هذا السبيل.

متابعة المؤتمر

المشاركون:

- باعتبارهم أن مؤتمر برشلونة وضع أسس عملية مفتوح ومدعوة للتطور
- باعتبار تأكيدهم على إرادتهم بتأسيس مشاركة تركز على مبادئ وأهداف معرفة بالإعلان الحاضر؛

- بعزمهم على إعطاء هذه المشاركة الأوروبية- المتوسطة صيغة واقعية؛
- بقناعتهم بأنه من الضروري متابعة الحوار الشامل المفتوح وتحقيق مجموعة من الأعمال الفعلية في سبيل الوصول إلى هذا الهدف؛

يتبنون برنامج العمل المرفق.

سيجتمع وزراء الشؤون الخارجية دوريا من أجل تأمين متابعة تطبيق البيان الحاضر وتحديد الأعمال الذاتية للمساهمة في تحقيق أهداف المشاركة.

ستخضع الأعمال المختلفة لمتابعة على شكل اجتماعات موضوعية مناسبة للوزراء والموظفين الكبار والخبراء وتبادل الخبرات والمعلومات والاتصالات بين المشاركين من المجتمع المدني أو حسب أي وسائل أخرى مناسبة. ستشجع الاتصالات على مستوى النوادي والوحدات المحلية.

وسوف يتم العمل على تشجيع الاتصالات بين الهيئات البرلمانية والسلطات الإقليمية والمحلية. وسوف تجتمع بانتظام لجنة مشكلة من مسؤولين كبار، تدعى "اللجنة الأوروبي-متوسطة لعملية برشلونة"، وتتكون من ممثلي الرئاسة الثلاثية لمجلس الاتحاد الأوروبي وممثل كل شريك من الشركاء المتوسطيين، ومهمتها هي تقدير وتقييم عملية متابعة أنشطة الشراكة علاوة على تحديث برنامج العمل وفقا لمقتضى الحال. وسوف تتولى الإدارات التابعة للجنة الأوروبية، القيام بالأعمال التحضيرية وأعمال المتابعة الخاصة بالاجتماعات النابعة من برنامج برشلونة للعمل، وأيضا الاجتماعات النابعة من النتائج التي تنتهي إليها اللجنة الأوروبي-متوسطة لعملية برشلونة.

وسوف ينعقد الاجتماع القادم لوزراء خارجية دول الشراكة في النصف الأول من عام 1997، في إحدى الدول المتوسطة الضالعة في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، من أجل الشروع في المزيد من المشاورات المتبادلة.

مؤتمر برشلونة: برنامج عمل

مقدمة:

يهدف البرنامج الحاضر إلى ترجمة أهداف مؤتمر برشلونة ترجمة عملية واحترام مبادئه عن طريق تدابير إقليمية ومتعددة الأطراف. يعتبر أيضا تكميلا للتعاون الثنائي المعمول به نتيجة الاتفاقيات المعقودة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين والتعاون الموجود حسب التجمعات المتعددة الأطراف الأخرى. سيتم التحضير والمتابعة لمختلف التدابير

وفقا للمبادئ والكيفيات المشار إليها في بيان برشلونة. في ما يلي، يتبع تحديد للتدابير الأولوية التي يجب اتخاذها لتنمية التعاون. لا تمنع هذه توسيع التعاون الأوروبي-المتوسطي ليشمل تدابير أخرى إذا نتج القرار عن الشركاء. تتوجه هذه التدابير إلى الدول ووحدها المحلية أو الإقليمية وإلى فعاليات المجتمع المدني. تستطيع دول أخرى الانضمام إلى التدابير المتوقعة في برنامج العمل وذلك بعد موافقة المشاركين.

يجب أن يتم التنفيذ بأسلوب مرن وشفاف.

في المستقبل وبعد موافقة المشاركين، سيأخذ التعاون الأوروبي-المتوسطي بعين الاعتبار، وكما يليق، الآراء والتوصيات الناجمة عن الحوارات المناسبة على مختلف المستويات في المنطقة.

يجب البدء بتنفيذ البرنامج حالما أمكن بعد مؤتمر برشلونة. سيتم تحضير تقييم خلال المؤتمر الأوروبي-المتوسطي المقبل على شكل تقرير ناجم عن دوائر المفوضية الأوروبية وبالتحديد انطلاقا من التقارير الناتجة عن مختلف الاجتماعات ومختلف الفرق المذكورة في مايلي، وبالتنسيق مع [المجموعة المناسبة] المعينة وفقا لبيان برشلونة.

2. مشاركة سياسية وأمنية: تعريف مجال مشترك من السلام والاستقرار من أجل المساهمة في الهدف الذي يقضي بتشييد تدريجي لمنطقة سلام واستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط سيجتمع موظفون كبار دوريا وذلك اعتبارا من الفصل

الأول لعام 1996:

• سيجرون حوارا سياسيا من أجل تحديد الأساليب الأكثر تناسبا لرجمة مبادئ بيان برشلونة ترجمة فعلية على ساحة الواقع.

• سيقدمون اقتراحات واقعية في الوقت المناسب في سبيل المؤتمر الأوروبي-

المتوسطي لوزراء الشؤون الخارجية المقبل. سيتم تشجيع معاهد السياسة الخارجية

في المنطقة الأوروبية- المتوسطية لتكوين شبكة تعاون أكثر نشاطا بإمكانها

دخول حيز العمل ابتداء من 1996.

3. مشاركة اقتصادية ومالية: بناء منطقة ازدهار منقاسمة:

ستعقد اجتماعات دورية على مستوى الوزراء أو الموظفين أو الخبراء حسب الحاجة من

أجل تشجيع التعاون في المجالات التالية. من الممكن أن تكمل هذه الاجتماعات عند

الضرورة بمؤتمرات أو منتديات باستطاعة القطاع الخاص المشاركة فيها.

تأسيس منطقة تبادل حر أوروبية- متوسطية:

وفقا للمبادئ المنصوص عليها في بيان برشلونة، يعتبر تأسيس منطقة تبادل حر عنصرا

رئيسا في المشاركة الأوروبية- المتوسطية.

سيتناول التعاون بالأخص، التدابير الفعلية التي تهدف إلى تشجيع التبادل الحر وكل ما

ينتج عنه، يعني ما هو آت:

- التوفيق بين القواعد والطرق في مجال الجمارك وبالأخص احتمال الإدخال التدريجي للأصل التراكمي. سيتم عند الاقتضاء فحص الحلول الملائمة لحالات معينة وبروح إيجابية؛
- التوفيق بين النماذج وبالتحديد بواسطة اجتماعات يتم تنظيمها من قبل التنظيمات الأوروبية للنماذج؛
- الإزالة لكل العوائق التقنية التي لا مبرر لها من وجه تبادل المنتجات الزراعية وتبني التدابير المناسبة بما يتعلق بقواعد الصحة النباتية والحيوانية وغيرها من أساليب التقنين حول المواد الغذائية؛
- - التعاون بين دوائر الإحصائيات للحصول على معطيات عملية ناتجة عن استخدام طرق متوافقة -إمكانيات التعاون الإقليمي والتحت إقليمي (بدون المس بالمبادرات المعمول بها ضمن أطر أخرى).

استثمار:

يهدف التعاون إلى المساهمة في خلق الجو الإيجابي لإزالة الحواجز أمام الاستثمار، وبالتحديد بالتفكير المعمق حول تحديد الحواجز والأساليب لتشجيع هذه الاستثمارات بما فيه في القطاع المصرفي. صناعة:

التحديث الصناعي وتحسين التنافسية يشكلان عنصرين رئيسيين في نجاح المشاركة الأوروبية- المتوسطة. في هذا الصدد، باستطاعة القطاع الخاص أن يلعب دورا أكبر في

النمو الاقتصادي للمنطقة وخلق فرص العمل. سيتوجه التعاون بالتحديد نحو:

- توافق البنية الصناعية مع متغيرات البيئة الدولية وبالخصوص مع انبثاق مجتمع المعلوماتية؛

- الإطار والتحضير لتحديث وإعادة تركيب بنية الشركات الموجودة وبالتحديد في القطاع العام بما فيه التخصيص؛

- استخدام النماذج الأوروبية أو الدولية وتحديث تجارب المطابقة وعمليات التصديق الإثباتي والاعتماد وكذلك نماذج الجودة.

ستعطي أساليب تشجيع التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وخلق الظروف المواتية لنموها، اهتماما خاصا بما في ذلك تنظيم المننديات عندما تقتضي الحاجة مع الاعتماد على الخبرة المكتسبة في إطار البرنامج MED INVEST وضمن الاتحاد.

زراعة:

مع التذكير بأن هذه المسائل تدخل في مجملها ضمن العلاقات الثنائية، سيتناول التعاون في هذا المجال المحاور التالية:

- الدعم للسياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج؛

- تخفيف التبعية الغذائية؛

- تشجيع زراعة تحترم البيئة؛

- التقارب بين الشركات والتجمعات والتنظيمات المهنية للشركاء على قاعدة

اختيارية؛

- الدعم للخصوصية؛
- المعونة الفنية والتأهيل؛
- التقارب بين نماذج الصحة النباتية والحيوانية - النمو الريفي المتكامل بما في ذلك تحسين الخدمات الأساسية وتنمية الأعمال الاقتصادية الملحقة؛
- التعاون بين المناطق العربية وتبادل الخبرة والمهارة في مجال التنمية الريفية؛
- تنمية المناطق المتأثرة باستئصال الزراعات غير الشرعية؛

مواصلات:

الوجود للروابط الفعالة والمتداخلة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين وبين الشركاء أنفسهم وكذلك المنفذ الحر إلى سوق الخدمات في قطاع المواصلات البحرية الدولية يشكلان عاملين رئيسيين لتنمية التدفقات التجارية ولحسن سير المشاركة الأوروبية- المتوسطية.

لقد تم خلال العام 1995 عقد اجتماعين لوزراء المواصلات لدول غرب حوض البحر الأبيض المتوسط، وعلى أثر المؤتمر الإقليمي لتنمية المواصلات في حوض البحر الأبيض المتوسط، تبنت المجموعة المتوسطية للمواصلات عبر المجاري المائية برنامجاً متعدد السنوات.

سيتناول التعاون بالتحديد:

- وضع جهاز فعال ومتعدد الجهات عقد المواصلات الجوية والبحرية عبر-المتوسطة وذلك بتحسين وتحديث المرافئ والمطارات، وحذف القيود التي لا مبرر لها، وتسهيل الإجراءات وتحسين الأمان البري والجوي، وتوفير القواعد البيئية على مستوى رفيع بما فيه تدقيق أكثر فعالية في التلوث الناجم عن النقل البحري ووضع أجهزة متوافقة لإدارة حركة المرور؛
- خلق روابط برية شرق- غرب على السواحل الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط.
- ربط شبكات المواصلات المتوسطة بالشبكة الأوروبية بطريقة تؤمن عملها المتداخل.

طاقة:

على أثر المؤتمر ذي المستوى الرفيع الذي عقد عام 1995 في تونس واجتماع المتابعة في أثينا، لقد تم خلق "ندوة للطاقة" أوروبية- متوسطة تضم وزراء وموظفين كباراً. من أجل خلق الجو الملائم لاستثمار وعمل الشركات المنتجة للطاقة يتركز التعاون المستقبلي بالتحديد على:

- الأساليب لتشجيع انضمام دول البحر الأبيض المتوسط إلى المعاهدة حول الميثاق الأوروبي للطاقة؛

- التخطيط في مجال الطاقة؛
- تشجيع الحوار بين المنتجين والمستهلكين؛
- الكشف والتكرير والنقل والتوزيع والتجارة الإقليمية وعبر الإقليمية للنفط والغاز؛
- الإنتاج والتفريغ للفحم الحجري؛
- إنتاج ونقل الكهرباء ووصل الشبكات وتشبيدها.
- فعالية الطاقة؛
- موارد الطاقة الجديدة والمتجددة؛
- المسائل البيئية المتعلقة بالطاقة؛
- تنمية برامج مشتركة للبحث؛
- عمليات التأهيل والإعلام في مجال الطاقة.

اتصالات وتكنولوجيا المعلوماتية:

في هدف تأسيس شبكة اتصالات حديثة وفعالة، سيتناول التعاون بالأخص:

- البنيات التحتية في مجال المعلوماتية والاتصالات (إطار تقنين أدنى، نماذج تجارب المطابقة، تداخل الشبكات، الخ..)؛
- البنيات التحتية الإقليمية بما فيها الروابط مع الشبكات الأوروبية؛ - المنفذ إلى الخدمات. - الخدمات الجديدة في مجالات تطبيق أولوية.

وجود بنيات تحتية أكثر فعالية في مجالي المعلوماتية والاتصالات سيسهل تعزيز

التبادلات الأوروبية- المتوسطية والمنفذ إلى مجتمع المعلوماتية الجديد الذي يتكون حالياً. من المتوقع أن يعقد مؤتمر إقليمي خلال 1996 من أجل التحضير لتحقيق المشاريع الرائدة والتي تهدف إلى إظهار الفوائد الفعلية الناجمة عن مجتمع المعلوماتية.

تنظيم الأراضي:

سيتناول التعاون بشكل خاص:

- تعريف استراتيجية تنظيم للأراضي في المنطقة الأوروبية- المتوسطية من شأنها تلبية حاجات وذاتيات الدول؛
- تشجيع التعاون عبر الحدود في مجالات ذات إفادة متبادلة.

سياحة:

اعتمد وزراء السياحة، خلال اجتماعهم في الدار البيضاء عام 1995، الميثاق المتوسطي للسياحة. سيتناول التعاون بالأخص مجالات الإعلام وتشجيع التأهيل.

بيئة:

يتناول التعاون بشكل خاص:

- تقييم المشاكل البئية في حوض البحر الأبيض المتوسط وتحديد الإجراءات التي يجب أخذها إذا اضطر الأمر؛

- صياغة مقترحات من أجل تأسيس ومن ثم تحيين برنامج عمل أولوي على
المديين القصير والمتوسط في مجال البيئة، يتم تنسيقه من قبل المفوضية
الأوروبية ويكمل بأعمال على المدى البعيد. من بين مجالات العمل الرئيسية
يجب أن يضم هذا البرنامج: الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي والمناطق
الساحلية، إدارة النفايات، الوقاية ضد تلوث الهواء والبحر الأبيض المتوسط
ومكافحة هذا التلوث حفظ وإدارة التراث الطبيعي والمشاهد والمواقع الطبيعية،
حماية وحفظ وإعادة بناء الغابات المتوسطة وخصوصا بالوقاية والسيطرة على
انجراف وتلف الأراضي وحرائق الغابات والمكافحة ضد التصحر، نقل خبرة
المجموعة بما يخص تقنيات التمويل والتقنين والتدقيق البيئي، أخذ المشاكل
البيئية بعين الاعتبار في كل السياسات؛
- أداء حوار مطرد لمتابعة تطبيق برنامج العمل؛
- دعم التعاون الإقليمي والتحت إقليمي وتمتين التنسيق مع خطة العمل للبحر
الأبيض المتوسط؛
- التشجيع لتنسيق أفضل للاستثمارات المختلفة الأصل ولوضع العقود الدولية في
هذا المجال؛
- رعاية وتبني وتنفيذ التدابير القانونية والقضائية عند الضرورة وبالتحديد التدابير
الوقائية والنماذج المناسبة على مستوى رفيع.

علوم وتكنولوجيا:

سيتناول التعاون بالأخص:

- تشجيع البحث والتنمية بمواجهة مشكلة الاختلال المتصاعد للإنجازات العلمية مع أخذ مبدأ المنفعة المتبادلة بعين الاعتبار
- تعزيز تبادلات الخبرات في القطاعات والسياسات العلمية التي من شأنها أن تسمح للشركاء المتوسطيين خفض الهوة بالنسبة لجيرانهم الأوروبيين وتشجيع نقل التكنولوجيا؛
- المساهمة في تأهيل العاملين في القطاع العلمي والتقني بتوطيد المشاركة في مشاريع البحث المشتركة.

على أثر الاجتماع الوزاري الذي عقد في "صوفيا انتيبوليس" في مارس/ آذار 1995، لقد تم تأسيس لجنة للرقابة. ستعقد هذه اجتماعها الأول مباشرة بعد مؤتمر برشلونة. ستهتم بتقديم توصيات من أجل تطبيق أعمال أولوية تحدد على مستوى الوزراء.

مياه:

لقد تم تبني الميثاق المتوسطي للماء في روما عام 1992: لقد تم تبني الميثاق المتوسطي للماء في روما عام 1992: تعتبر المياه مسألة أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وستزداد أهميتها مع تضاؤل الموارد المائية. سيهدف التعاون في هذا القطاع إلى:

- تقييم الوضع مع أخذ الحاجات المستقبلية بعين الاعتبار؛
- تحديد التدابير لدعم التعاون الإقليمي؛
- تقديم اقتراحات من أجل تسوية التخطيط والإدارة - معاً إن اقتضى الحال - للموارد المائية؛
- المساهمة في خلق منابع جديدة للماء.

صيد الأسماك:

نظراً للأهمية التي يكسوها الحفاظ والإدارة الواقعية للمخزون السمكي في البحر الأبيض المتوسط، سيعزز التعاون في إطار الهيئة العامة لصيد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط.

على أثر المؤتمر الوزاري حول صيد الأسماك الذي عقد في هيراكليون عام 1994، سيباشر بعمل متابعة ملائم في المجال العدلي بشكل اجتماعات ستعقد خلال عام 1996.

سيتم تحسين التعاون في مجال البحث عن الموارد السمكية بما في ذلك تربية المائيات وفي مجالي التأهيل والبحث العلمي.

مشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تشجيع التبادل بين المجتمعات المدنية

تنمية الموارد الإنسانية:

يجب أن تساهم المشاركة الأوروبية- المتوسطة في تحسين مستوى التربية في كل المنطقة مع اهتمام خاص بالشركاء المتوسطيين. من أجل هذا ستخضع السياسات التعليمية لحوار مطرد سيتخصص، في المرحلة الأولى في التأهيل المهني والتكنولوجيا المطبقة على التربية، الجامعات وغيرها من معاهد التعليم العالي والبحث. في هذا الصدد، وكذلك في مجالات أخرى، سيعطي دور المرأة اهتماما خاصا. ستساهم أيضا المدرسة الأوروبية- العربية لإدارة الشركات في غرناطة بالاشتراك مع المؤسسة الأوروبية في "تورين" في هذا التعاون. سيعقد اجتماع للممثلين عن قطاع التدريب المهني (أصحاب القرار "الجامعيين" المدربين، الخ...) في هدف مقارنة مفاهيم الإدارة الحديثة.

سيُعقد اجتماع لممثلين لقطاع التدريب المهني (أصحاب القرار، الجامعيين، المدربين.. الخ.) بهدف مقارنة مفاهيم الإدارة الحديثة. سيعقد اجتماع لممثلي العالم الجامعي والتعليم

العالي. ستعزز المفوضية الأوروبية برنامجها MED CAMPUS

سيدعى أيضا لاجتماع حول مجال التكنولوجيا في قطاع التربية.

بلديات:

يجب أن تشارك البلديات في سير المشاركة الأوروبية المتوسطة. سيشجع ممثلو المدن على اللقاء سنويا لاستعراض التحديات المشتركة التي يجب عليهم مجابتهها ومن أجل

مقارنة تجاربهم. سيتم تنظيم هذه اللقاءات من قبل المفوضية الأوروبية في إطار برنامج التحضر المتوسطي MED URBS اعتمادا على الخبرة الماضية. حوار بين الثقافات والحضارات:

نظرا للأهمية التي تكسو تحسين التفاهم المتبادل عبر تشجيع التبادلات الثقافية وتعدد اللغات سيجتمع موظفون وخبراء من أجل طرح اقتراحات عمل فعلية تتعلق بالمجالات التالية دون الحصر: التراث الثقافي والفني، التظاهرات الثقافية والفنية، النتاج المشترك (مسرح وسينما) الترجمات وإمكانيات نشر الثقافة الأخرى، التأهيل. سيشجع التفاهم الأفضل بين الأديان الرئيسية الموجودة في المنطقة الأوروبية- المتوسطية على التسامح المتبادل والتعاون. ستدعم عملية عقد اجتماعات دورية بين ممثلي الأديان وكذلك علم الدين والجامعيين والأشخاص الآخرين الذين يهمهم الأمر بهدف التغلب على سوء الفهم والجهل والتعصب الديني وتشجيع التعاون على القاعدة. يمكن استخدام المؤتمرات التي عقدت في استوكهولم (من 15 إلى 18 يونيو/ حزيران 1995) وتوليد (من 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 1995 و 15 و 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 1995) كأمثلة في هذا الصدد.

أجهزة الإعلام:

سيشجع التفاعل الوثيق بين أجهزة الإعلام على تفاهم ثقافي أفضل. سيدعم الاتحاد الأوروبي بنشاط عبر برنامج MED MEDIA، سيعقد اجتماع سنوي ل ممثلي عالم الإعلام في هذا الإطار.

شبيبة:

ستساهم عملية تبادل الشباب في تحضير الأجيال القادمة لتعاون أوثق بين الشركاء الأوروبيين والمتوسطين. ومن ثم يجب وضع برنامج تبادل أوروبي- متوسطي للشباب يركز على الخبرة المكتسبة في أوروبا ومع أخذ حاجات الشركات بعين الاعتبار. يجب أن تأخذ هذه البرامج بعين الاعتبار أهمية التأهيل المهني وبالأخص للذين لا يملكون لكفاءات وتأهيل المرشدين والمساعدين الاجتماعيين الموجهين للعمل مع الشباب. ستقدم المفوضية الأوروبية الاقتراحات اللازمة قبل الاجتماع الأوروبي- المتوسطي المقبل لوزراء الشؤون الخارجية.

تبادلات بين المجتمعات المدنية:

تنمية اجتماعية:

يجب أن تساهم المشاركة الأوربية- المتوسطية في تحسين ظروف الحياة والعمل لشعوب الشركاء المتوسطيين. في هذا الصدد، يعلق الشركاء اهتماما خاصا على احترام وتشجيع الحقوق الاجتماعية الأساسية. من أجل هذا ستجتمع فعاليات السياسة الاجتماعية دوريا على المستوى الملائم.

هجرة:

نظرا لأهمية مسألة في العلاقات الأوربية- المتوسطية، سيتم تشجيع عقد الاجتماعات من أجل الوصول إلى اقتراحات تخص التدفق والضغط الناتجين عن الهجرة. ستأخذ هذه الاجتماعات بعين الاعتبار، ودون الحصر، الخبرة المكتسبة في إطار برنامج MED

MIGRATION وبالخصوص في ما يتعلق بتحسين ظروف الحياة للمهاجرين

المستقرين شرعيا في الاتحاد.

إرهاب

تهريب المخدرات، إجرام دولي، هجرة غير شرعية

يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الفرقاء. في سبيل هذا سيجتمع

موظفون دوريا في بهدف توطيد التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية وغيرها.

سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون

بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد تهريب

المخدرات والإجرام الدولي. سيجتمع موظفون دوريا لتفحص التدابير الفعلية التي يجب

أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها

للمكافحة ضد الهجرة غير الشرعية. سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ بعين

الاعتبار وكما ينبغي بضرورة تمهيد مختلف متفارقة يراعي الحالة الخاصة لكل دولة.

يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الفرقاء. في سبيل هذا سيجتمع موظفون

دوريا في بهدف توطيد التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية وغيرها.

سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون

بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد تهريب

المخدرات والإجرام الدولي. سيجتمع موظفون دوريا لتفحص التدابير الفعلية التي يجب

أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها

للمكافحة ضد الهجرة غير الشرعية.

سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ بعين الاعتبار وكما ينبغي بضرورة تمهيد مختلف متفارقة يراعي الحالة الخاصة لكل دولة.

5. اتصالات دستورية:

حوار برلماني أوروبي - متوسطي:

يدعى البرلمان الأوروبي لأخذ المبادرة قرب مجالس برلمان أخرى، في طرح الحوار الأوروبي - المتوسطي المستقبلي الذي بإمكانه أن يسمح للمنتخبين في مختلف الدول الشركاء بالإقدام على تبادلات أوجه النظر حول سلسلة واسعة من الموضوعات.

اتصالات أخرى بين المؤسسات:

ستساهم الاتصالات المترددة بين الأجهزة الأوروبية الأخرى وبالأخص اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة الأوروبية ومماثلهم المتوسطيين في تفاهم أفضل للمسائل الكبرى التي تهم المشاركة الأوروبية - المتوسطية. في سبيل هذا، تدعى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأخذ المبادرة لتأسيس روابط مع مثيلاتها المتوسطيين. في هذا الصدد، ستعقد قمة أوروبية - متوسطية للجان الاقتصادية والاجتماعية في مدريد في 12 و 13 ديسمبر/ كانون الأول.

ملحق (2)

نص خارطة الطريق

فيما يلي ترجمة لنص ما يسمى "خارطة الطريق" الرامية لإقرار السلام في الشرق الأوسط وإقامة دولة فلسطينية بحلول عام 2005 الذي وزعته منظمة التحرير الفلسطينية يوم الأربعاء..

الوارد أدناه هو خارطة للطريق تقوم الأداء وتحركها الأهداف وهي ذات مراحل واضحة وأطر زمنية ومواعيد مستهدفة ومعايير للإنجاز وتهدف إلى التقدم من خلال خطوات متبادلة من الطرفين في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية وبناء المؤسسات تحت رعاية اللجنة الرباعية. والهدف هو الوصول إلى تسوية نهائية وشاملة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي بحلول عام 2005 كما جاء في خطاب الرئيس بوش في 24 يونيو حزيران ورحب به الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة في البيانين الوزاريين اللذين أصدرتهما اللجنة الرباعية في 16 يوليو تموز و 17 سبتمبر أيلول.

إن حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني لا يمكن تحقيقه إلا من خلال وضع نهاية للعنف والإرهاب عندما يكون للشعب الفلسطيني قيادة تتحرك بصورة حاسمة ضد الإرهاب وذات استعداد وقدرة على إقامة نظام يمارس الديمقراطية ويقوم على التسامح والحرية ومن خلال استعداد إسرائيل للقيام بكل ما هو لازم لإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية

والقبول الواضح دون لبس من الطرفين بهدف التوصل إلى تسوية من خلال التفاوض بالشكل الموصوف أدناه. وستساعد اللجنة الرباعية وتسهل تطبيق الخطة بدءاً من المرحلة الأولى بما في ذلك المناقشات المباشرة بين الأطراف كلما استدعى الأمر ذلك. وقد وضعت الخطة جدولاً زمنياً واقعياً للتنفيذ. ولكن لأنها خطة تقوم على الأداء فالتقدم فيها يتطلب الجهود الصادقة للأطراف والتزامهم بكل من الواجبات المنصوص عليها أدناه ويتوقف على هذه الجهود. فإذا نفذت الأطراف تعهداتها على وجه السرعة فقد يتحقق التقدم في كل مرحلة وبين مرحلة وأخرى أسرع مما هو منصوص عليه في الخطة. أما عدم الالتزام بالواجبات فسيعوق التقدم.

وستؤدي التسوية التي سيتم التفاوض عليها بين الأطراف إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية قادرة على الحياة تعيش جنبا إلى جنب بأمن وسلام مع إسرائيل وجيرانها الآخرين. وستنتهي هذه التسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وستنتهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967 وفقاً للأسس الخاصة بمؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن 242 و338 و1397 والاتفاقات السابقة المبرمة بين الأطراف ومبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله التي اعتمدها القمة العربية في بيروت والتي تدعو إلى قبول إسرائيل كجار يعيش في أمن وسلام في إطار تسوية شاملة. هذه المبادرة هي عنصر حيوي في الجهود الدولية الهادفة لتحقيق سلام شامل على جميع المسارات بما في ذلك المسارين السوري الإسرائيلي واللبناني الإسرائيلي.

وستجتمع اللجنة الرباعية بانتظام على مستويات عالية لتقييم اداء الاطراف في تنفيذ الخطة. ويتوقع من الاطراف في كل مرحلة اداء التزاماتها بشكل متواز ما لم ينص على غير ذلك.

المرحلة الاولى : وضع نهاية للارهاب والعنف واعادة الحياة الفلسطينية الى طبيعتها وبناء المؤسسات الفلسطينية من الان وحتى ايار 2003.

في المرحلة الاولى يشرع الفلسطينيون فورا في تطبيق وقف غير مشروط للعنف وفقا للخطوات المحددة ادناه. وينبغي ان تصاحب مثل هذه الخطوة اجراءات داعمة من جانب اسرائيل. ويستأنف الفلسطينيون والاسرائيليون التعاون الامني على اساس خطة تبنيت لانهاء العنف والارهاب والتحريض من خلال اجهزة امنية فلسطينية فعالة اعيد هيكلتها. ويقوم الفلسطينيون بعملية اصلاح سياسي شاملة تحضيرا للدولة بما في ذلك صياغة دستور فلسطيني واجراء انتخابات حرة ونزيهة ومفتوحة على اساس تلك الاجراءات. وتقوم اسرائيل بكل الخطوات اللازمة للمساعدة في اعادة الحياة الفلسطينية الى طبيعتها. فتنسحب اسرائيل من المناطق الفلسطينية التي احتلت بعد 28 سبتمبر ايلول عام 2000 ويعود الجانبان الى الوضع الذي كان قائما قبل هذا التاريخ مع تقدم الاداء والتعاون الامنيين. وتجمد اسرائيل ايضا جميع الانشطة الاستيطانية بما يتوافق وتقرير ميثيل.

ومع بداية المرحلة الاولى تصدر القيادة الفلسطينية بيانا واضحا لا لبس فيه يعيد تأكيد حق اسرائيل في العيش في سلام وامن ويدعو لوقف فوري وغير مشروط لاطلاق النار ووقف النشاط المسلح وجميع اعمال العنف ضد الاسرائيليين في اي مكان. وتوقف كل المؤسسات الفلسطينية الرسمية التحريض ضد اسرائيل.

وتصدر القيادة الاسرائيلية بيانا واضحا لا لبس فيه تؤكد فيه التزامها برؤية الدولتين ودولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة وذات سيادة تعيش بأمن وسلام الى جانب اسرائيل كما عبر عنها الرئيس بوش وتدعو الى وقف فوري للعنف ضد الفلسطينيين في اي مكان. وتوقف كل المؤسسات الرسمية الاسرائيلية التحريض ضد الفلسطينيين.

الأمن

يعلم الفلسطينيون بشكل لا لبس فيه وقف العنف والارهاب ويقومون بجهود ملموسة على الارض لاعتقال وتوقيف وشل حركة الاشخاص والجماعات التي تشن وتخطط لهجمات عنيفة ضد الاسرائيليين في اي مكان. ويبدأ الجهاز الامني للسلطة الفلسطينية الذي اعيد بناؤه وتوجيهه عمليات متواصلة وموجهة وفعالة تهدف الى التصدي لكل المشاركين في الارهاب وتفكيك القدرات والبنى التحتية الارهابية. ويشمل ذلك بدء مصادرة الاسلحة غير المشروعة وتعزيز سلطة الامن التي تخلو من اي ارتباط بالارهاب او الفساد.

لن تقوم الحكومة الاسرائيلية بأي اعمال من شأنها ان تقوض الثقة بما في ذلك الإبعاد والهجمات ضد المدنيين ومصادرة او هدم المنازل والممتلكات الفلسطينية او كلاهما

كاجراء عقابي او لتسهيل اعمال البناء الاسرائيلية وتدمير المؤسسات والبنى التحتية الفلسطينية وغير ذلك من الاجراءات المحددة في خطة تينيت.

اعتمادا على الاليات القائمة والموارد الموجودة على الارض يبدأ ممثلو اللجنة الرباعية المراقبة غير الرسمية ويتشاورون مع الاطراف لانشاء الية رسمية للمراقبة وتنفيذ تلك الالية.

كما تم الاتفاق من قبل يبدأ تطبيق الخطة الامريكية لاعادة البناء والتدريب واستئناف التعاون الامني بالتعاون مع مجلس خارجي للاشراف (يضم الولايات المتحدة ومصر والاردن) ودعم اللجنة الرباعية للجهود الرامية لتحقيق وقف دائم وشامل لاطلاق النار.

يتم دمج جميع الاجهزة الامنية الفلسطينية في ثلاثة اجهزة تكون مسؤولة امام وزير داخلية له صلاحيات.

يستأنف مسؤولو اجهزة الامن الفلسطينية التي سيتم اعادة بنائها واعادة تدريبها ونظرائهم في الجيش الاسرائيلي بصورة مطردة بالتعاون الامني وغيره من الالتزامات تطبيقا لخطة تينيت بما في ذلك الاجتماعات الدورية على مستوى رفيع بمشاركة مسؤولين امنيين امريكيين.

تقطع الدول العربية التمويل العام والخاص وكل اشكال الدعم الاخرى للجماعات التي تدعم العنف والارهاب وتشارك فيهما.

يحول جميع المانحين الذين يقدمون دعما للميزانية الفلسطينية هذه الاموال من خلال الحساب المالي الموحد لوزارة المالية الفلسطينية.

ومع تقدم الاداء الامني الشامل يقوم الجيش الاسرائيلي بانسحاب مطرد من المناطق المحتلة بعد 28 سبتمبر ايلول عام 2000 ويعود الطرفان الى الوضع الذي كان قائما قبل 28 سبتمبر ايلول عام 2000. وتنتشر قوات الامن الفلسطينية في المناطق التي يخليها الجيش الاسرائيلي.

بناء المؤسسات الفلسطينية

التحرك الفوري بخصوص عملية جديرة بالثقة لصياغة مسودة دستور الدولة الفلسطينية. وتقوم لجنة دستورية باسرع ما يمكن بتوزيع مسودة الدستور الفلسطيني القائمة على اساس ديمقراطية برلمانية قوية وحكومة يرأسها رئيس وزراء ذو صلاحيات لترحها للنقاش والتعليق العامين. وتفتح اللجنة الدستورية مسودة الوثيقة لتقديمها بعد الانتخابات لاقرارها من جانب المؤسسات الفلسطينية المناسبة.

تعيين رئيس وزراء مؤقت او حكومة يتمتعان بسلطة تنفيذية ذات صلاحيات كهيئة لصنع القرار.

تسهل الحكومة الاسرائيلية بالكامل تنقل المسؤولين الفلسطينيين من اجل جلسات المجلس التشريعي الفلسطيني والحكومة والتدريبات الامنية التي تتم باشراف دولي والانتخابات وغيرها من أنشطة الاصلاح وتتخذ غير ذلك من الاجراءات الداعمة ذات العلاقة بجهود الاصلاح.

تعيين وزراء فلسطينيين ذوي صلاحيات للقيام باصلاح جذري. واستكمال خطوات اضافية لتحقيق فصل حقيقي بين السلطات بما في ذلك اي خطوات اصلاح قانوني فلسطينية ضرورية لبلوغ هذه الغاية.

انشاء لجنة انتخابات فلسطينية مستقلة. ويراجع المجلس التشريعي ويعدل قانون الانتخابات.

الاداء الفلسطيني في القضاء والادارة والاقتصاد وفقا للاسس التي وضعتها اللجنة الدولية حول الاصلاح الفلسطيني.

في اقرب وقت ممكن يجري الفلسطينيون انتخابات حرة ومفتوحة وعادلة ذلك استنادا الى الاجراءات المذكورة اعلاه وفي اطار المناقشة العلنية والحملات التي تتميز بالشفافية لاختيار المرشحين.

الحكومة الاسرائيلية تسهل مساعدة اللجنة الدولية للانتخابات وتسجيل الناخبين وتنقل المرشحين ومسؤولي التصويت.

الحكومة الاسرائيلية تعيد فتح الغرفة التجارية الفلسطينية وغيرها من المؤسسات الفلسطينية المغلقة في القدس الشرقية على اساس التزام هذه المؤسسات بالعمل بحزم وفقا للاتفاقات السابقة بين الطرفين.

الردود الانسانية ..

تقوم الحكومة الاسرائيلية بخطوات لتحسين الاوضاع الانسانية. وتتخذ اسرائيل والفلسطينيون تنفيذا كاملا للتوصيات الواردة في تقرير برتيني لتحسين الاوضاع الانسانية

ورفع منع التجول وتخفيف القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع والسماح بتحرك كامل وامن للموظفين الانسانيين والدوليين.

الحكومة الاسرائيلية والسلطة الفلسطينية تواصلان عملية تحصيل العائدات وتحويل الاموال وفقا لالية رقابة شفافة ومنفق عليها. المجتمع المدني..

تواصل دعم المانحين للبرامج الشعبية وتنمية القطاع الخاص ومبادرات المجتمع المدني. المستوطنات..

تفكك الحكومة الاسرائيلية فورا جميع البؤر الاستيطانية التي اقيمت منذ شهر مارس اذار عام 2001.

تجمد الحكومة الاسرائيلية جميع النشاطات الاستيطانية تطبيقا لتقرير لجنة ميتشيل (بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات).

المرحلة الثانية : الانتقال من حزيران 2003 الى كانون الاول 2003

تتركز الجهود في المرحلة الثانية على خيار انشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة وتتمتع بخصائص السيادة على اساس الدستور الجديد كمحطة على الطريق نحو الحل الدائم. وكما لوحظ فان هذا الهدف يمكن بلوغه حينما يكون للشعب الفلسطيني قيادة تتصرف بحسم لمكافحة الارهاب ومستعدة وقادرة على بناء ديمقراطية فعالة اساسها التسامح والحرية. ومع وجود مثل هذه القيادة والمؤسسات المدنية المصلحة والهيكل

الامنية فان الفلسطينيين سيحظون بمساندة فعالة من رباي الوسطة والمجتمع الدولي في اقامة دولة مستقلة لها مقومات البقاء.

وسيكون التقدم في المرحلة الثانية على اساس الحكم الجماعي للجنة الرباعية فيما اذا كانت الظروف مواتية للتقدم اخذا بعين الاعتبار اداء جميع الاطراف. وتعزيزا للجهود لاعادة الحياة الفلسطينية الى طبيعتها وبناء المؤسسات الفلسطينية فان المرحلة الثانية تبدأ بعد الانتخابات الفلسطينية مع امكانية انشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة في العام 2003. اهدافها الرئيسية هي اداء امني شامل وتعاون امني فعال متواصل وجهد متواصل لاعادة الحياة الفلسطينية الى طبيعتها وبناء المؤسسات ومواصلة البناء على الاهداف التي تحددت في المرحلة الاولى والتصديق على دستور فلسطيني ديمقراطي واستحداث منصب رئيس وزراء وتعزيز الاصلاح السياسي وانشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

المؤتمر الدولي..

تعقد اللجنة الرباعية بالتشاور مع الاطراف مباشرة بعد الانتهاء الناجح للانتخابات الفلسطينية لدعم اعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني واطلاق عملية تؤدي لانشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

هذا الاجتماع سيكون شاملا وعلى اساس هدف تحقيق السلام الشامل في منطقة الشرق الاوسط (بما يشمل السلام بين اسرائيل وسوريا واسرائيل ولبنان) وعلى اساس المباديء التي وردت في مقدمة هذه الوثيقة.

اعادة الروابط العربية مع اسرائيل التي كانت قائمة قبل الانتفاضة (المكاتب التجارية الخ).

اعادة احياء الارتباطات المتعددة الاطراف في قضايا منها مصادر المياه الاقليمية والبيئة والتطوير الاقتصادي واللجوءون وقضايا الحد من التسلح.

انجاز وقرار دستور جديد لدولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية من قبل المؤسسات الفلسطينية الملائمة. واجراء انتخابات اخرى اذا تطلب الامر بعد اقرار الدستور الجديد. انشاء رسمي لحكومة اصلاح ذات صلاحيات مع رئيس وزراء وذلك وفق مشروع الدستور.

استمرار الاداء الامني الشامل بما في ذلك تعاون امني فعال على الاسس التي وضعت في المرحلة الاولى.

انشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة من خلال عملية تفاوض فلسطينية اسرائيلية يطلقها المؤتمر الدولي. وكجزء من هذه العملية تنفيذ الاتفاقات السابقة وتحقيق اقصى حد من التواصل الجغرافي بما في ذلك خطوات اضافية على صعيد الاستيطان بالتزامن مع انشاء الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة.

تعزير الدور الدولي في مراقبة التحول مع الدعم الفعال والعملي والمتواصل من قبل اللجنة الرباعية.

ويسعى اعضاء اللجنة الرباعية من اجل اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية بما في ذلك امكانية الحصول على عضوية الامم المتحدة.

المرحلة الثالثة : اتفاق الوضع الدائم وانهاء للصراع الاسرائيلي الفلسطيني 2004-2005
التقدم نحو المرحلة الثالثة على اساس الحكم الاجماعي للجنة الرباعية واخذا بعين الاعتبار خطوات جميع الاطراف ومراقبة اللجنة الرباعية. اهداف المرحلة الثالثة هي استكمال الاصلاح واستقرار المؤسسات الفلسطينية واداء امني فلسطيني فعال ومفاوضات فلسطينية اسرائيلية تهدف للتوصل الى اتفاق نهائي في العام 2005.

مؤتمر دولي ثان.. تعقده اللجنة الرباعية بالتشاور مع الاطراف في بداية العام 2004
لاقرار الاتفاق المبرم بشأن دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة ولإطلاق رسمي لعملية تحظى بدعم فعال وعملي متواصل من قبل اللجنة الرباعية وتؤدي الى حل نهائي ووضع دائم عام 2005 بما يشمل الحدود والقدس واللجئين والمستوطنات ودعم التقدم نحو تسوية شاملة في الشرق الاوسط بين اسرائيل ولبنان واسرائيل وسوريا يتم التوصل اليها في اسرع وقت ممكن.

استمرار التقدم الفعال والشامل في جدول اعمال الاصلاحات المحددة من قبل مجموعة العمل الدولية تحضيراً لاتفاق الوضع الدائم.

استمرار الاداء الامني الفعال والدائم والتعاون الامني الفعال والدائم على الاسس التي وردت في المرحلة الاولى.

جهود دولية لتسهيل الاصلاح واستقرار المؤسسات الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني تحضيرا لاتفاق الوضع الدائم.

تتوصل الاطراف الى اتفاق الوضع الدائم الشامل والنهائي الذي ينهي الصراع الفلسطيني الاسرائيلي في العام 2005 من خلال تسوية متفق عليها عبر التفاوض بين الاطراف قائمة على اساس قرارات مجلس الامن 242 و 338 و 1397 التي تنهي الاحتلال الذي بدأ 1967 وتشمل حل واقعيا شاملا وعادلا لموضوع اللاجئين وقرارا متفاوضا عليه حول وضع القدس يأخذ بعين الاعتبار اهتمامات كلا الطرفين السياسية والدينية ويحمي المصالح الدينية لليهود والمسيحيين والمسلمين في العالم ويحقق روعية دولتين تعيشان جنبا الى جنب في سلام وامن اسرائيل وفلسطين المستقلة الديمقراطية القادرة على الحياة ذات السيادة.

تقبل الدول العربية بتطبيع كامل للعلاقات مع اسرائيل والامن لكافة دول المنطقة في اطار سلام عربي اسرائيلي شامل.

ملحق (3)

نص الرسالة التي بعث بها رئيس الوزراء الفلسطيني د. سلام فياض الى رؤساء
الحكومات والقادة الاوروبيين

"اصحاب السعادة،

نما الى علمي ان الاتحاد الاوروبي يفكر في رفع مستوى علاقته مع اسرائيل، في
المجالين السياسي والاقتصادي، وان المجلس (الاوروبي) قد يتخذ قرارا بشأن هذه
المسألة في الجلسة المقررة في السادس عشر من حزيران الجاري.

أكتب لكم لتسجيل تحفظاتي العميقة على هذه الترقية في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل
انتهاكها الممنهج لحقوق الانسان الفلسطيني ولالتزاماتها الدولية، بما في ذلك بعض من
التزاماتها تجاه الاتحاد الاوروبي

نفهم أن واحدا من أهم الأسس التي يعتمدها الاتحاد الاوروبي في توسيع التعاون
السياسي والاقتصادي مع الدول الثالثة المجاورة في اطار سياسة الجوار الاوروبية ، هو
توليد الحوافز لتلك الدول الثالثة لاحترام قيم الاتحاد الاوروبي ، وبشكل اساسي حقوق
الانسان والديمقراطية و سيادة القانون. ومع ذلك ، فان ما نخشى حدوثه في حالة اسرائيل
هو فصل الحوافز (أي التكامل الاقتصادي) عن السلوك المرغوب فيه (اي احترام لحقوق
الانسان).

في الأشهر منذ نابوليس، واصلنا مشاهدة التجاهل الصارخ من جانب إسرائيل للحقوق الوطنية والفردية الفلسطينية، في انتهاك للقانون الدولي وخريطة الطريق. فقد تواصل البناء على الأقل في 101 مستوطنة (إضافة للمستوطنات في منطقة القدس) وبالمثل، فقد اصدرت السلطات الاسرائيلية عطاءات لبناء 847 وحدة سكنية جديدة منذ نابوليس ، مقارنة مع مناقصات لبناء 138 وحدة سكنية في الاحد عشر شهرا ما قبل نابوليس. وفي غضون ذلك ، هدمت السلطات الاسرائيلية 185 مبنى فلسطينياً على الأقل ، بما فيها 85 مبنى مأهولا بالسكان، في الأشهر الأربعة الأولى بعد نابوليس. عدد نقاط التفتيش والحواجز وغيرها من الحواجز المادية امام الحركة يتجاوز الآن 600.

وبطبيعة الحال ، فان إسرائيل لم تمتثل للفتوى الصادرة في عام 2004 عن محكمة العدل الدولية ، التي نصت على ان المستوطنات والجدار التي تبنيها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي غير قانونية ، والتي طلبت من إسرائيل وقف بناء الجدار وإزالة الاجزاء التي بنيت منه بالفعل وتقديم التعويضات.

كل هذا إضافة إلى انه، وعلى الرغم من التزاماتها في اطار عملية برشلونة ، إلا أن إسرائيل تواصل ، من خلال عدد لا يحصى من القيود ، عرقلة تنفيذ اتفاق الشراكة الانتقالي المبرم بين الاتحاد الاوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية. وعلاوة على ذلك فقد ، استمرت إسرائيل في خرق توجيهات اتفاقها للشراكة مع الاتحاد الاوروبي فيما يتعلق بمنتجات المستوطنات من خلال السماح بتصدير هذه المنتجات الى الاتحاد الاوروبي كما لو أنها صنعت و / او تم الحصول

عليها بالكامل في اسرائيل لاعفاء الاعمال التجارية في المستوطنات (من خلال الإعانات المالية غير القانونية) من اي ضرائب استيراد تدفع على هذه الأعمال التجارية في تصديرها الى الاتحاد الاوروبي.

لقد اتفقنا في انابوليس ، وفقا لخريطة الطريق ،على ان الولايات المتحدة ، نيابة عن اللجنة الرباعية ، ستترأس الالية الثلاثية لرصد أداء كل طرف من التزامات خريطة الطريق. نحن بحاجة لأن نرى ان هذه الالية ليست بلا معنى وانها تؤدي الى نتائج ملموسة.

وعلاوة على ذلك ، فاننا الآن في نقطة في منتصف الطريق بين استئناف مفاوضات الوضع النهائي في انابوليس ونهاية عام 2008 ، وهو الوقت الذي يتوقع منا فيه التوصل الى اتفاق لحل جميع المسائل المتعلقة لوضع حد لصراع دام عقودا. ولذلك فإن الوقت الحالي هو الانسب بالنسبة للاتحاد الاوروبي للتحرك بشأن هذه المسألة.

وإذا ما كان الاتحاد الاوروبي سيرفع مستوى علاقته مع اسرائيل في هذه المرحلة ، بالنظر الى انتهاكات اسرائيل المنظمة للاتفاقات والالتزامات القانونية ، فانه لا يمكن للفلسطينيين ان ينظروا الى هذه العملية سوى انها مكافأه على سلوك غير مشروع - واسرائيل لا يمكن الا ان تفسر ذلك سوى ان لا عقوبات على هكذا سلوك ومطالبات الاتحاد الاوروبي بوقفه.

علاوة على ذلك ، فان الاتحاد الاوروبي من شأنه ان يحرم نفسه من اداة هامة لدفع عملية السلام في الاتجاه الصحيح ، وينال من قدرته على اداء الدور السياسي النشط الذي تحتاجه هذه المنطقة والذي نتوقعه نحن الفلسطينين وندعمه.

لقد حان الوقت الآن للاتحاد الاوروبي ان ينقل إلى إسرائيل ، ان مفتاح تعزيز علاقاتها مع الاتحاد الاوروبي هو الاثبات ، من خلال العمل ، بأنها بالفعل تشاطر وتطبق اهداف وقيم الاوروبيين.

لقد حان الوقت الآن للاتحاد الاوروبي لان يثبت لاصدقائه الفلسطينين والاصدقاء الاخرين في المنطقة الجديه التي تنتظر من خلالها الى الموقف المبدئي الذي اتخذته من عملية السلام.

الآن ، اكثر من اي وقت مضى ،هو الوقت المناسب بالنسبة للاتحاد الأوربي للعمل على الموقف المبدئي الذي اعاد التأكيد عليه اليوم بأن النشاط الاستيطاني الاسرائيلي «في اي مكان في [الاراضي الفلسطينية المحتلة] ، بما فيها القدس الشرقية، غير قانوني» و «يهدد بقاء الحل القائم على الدولتين».

وأود أن أشير كذلك إلى أننا لا نعتبر ان استئناف أو في الحقيقة رفع مستوى علاقات الاتحاد الاوروبي مع السلطة الوطنية الفلسطينية بديل مناسب عن العمل المبدئي في حالة علاقات الاتحاد الاوروبي مع اسرائيل.

الاختبار ، كما نفهم ، ليس ، ولا ينبغي ان يكون نسبياً . ولذلك فاننا نحث الاتحاد

الاوروبي تبني مباديء عادلة ومتسقة و موضوعيه في تعاملها مع جميع جيرانها.

لا أستطيع ان أبالغ في الحاجة الى المحاسبه في هذه المرحلة. وأيا كانت المصداقيه

والامل الذي حظيت به عملية السلام في انابوليس فانها تتلاشى بسرعة ، كما هو الحال

بالنسبة لديمومة الحل القائم على دولتين.

ولذلك ، انا احث الاتحاد الاوروبي بقوة بأن لا يوافق على رفع مستوى علاقاته مع

اسرائيل حتى يحين الوقت الذي تلتزم فيه اسرائيل بالقوانين الدولية وقوانين حقوق الانسان

، بما في ذلك عن طريق تجميد جميع الانشطه الاستيطانيه ، والسماح للشعب الفلسطيني

بالتمتع بنفس علاقات حسن الجوار مع الاتحاد الأوروبي كما الأمم الأخرى في المنطقة.

وتفضلوا ، يا اصحاب السعاده ، التعبير عن احترامي.

مع خالص التقدير،

سلام فياض

ملحق (4)

نص الوثيقة السويدية

بشأن الإعراف بالدولة الفلسطينية والقدس عاصمة لها

بروكسل 2009/12/7

1. يعرب مجلس الاتحاد الأوروبي عن قلقه العميق للجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى الاستئناف العاجل لمفاوضات تفود، ضمن إطار زمني متفق عليه، إلى حل الدولتين مع قيام دولة فلسطينية مستقلة وديموقراطية ومتحاذية الأراضي وقابلة للحياة تضم الضفة الغربية وغزة وعاصمتها القدس الشرقية، وتعيش جنباً إلى جنب بسلام وأمن مع الدولة الإسرائيلية. يجب تحقيق السلام الشامل الذي يشكل مصلحة أساسية للاتحاد الأوروبي والأطراف في المنطقة، بالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، ومبادئ مدريد ولا سيما الأرض مقابل السلام، وخريطة الطريق، والاتفاقات التي جرى التوصل إليها سابقاً بين الأطراف، ومبادرة السلام العربية.
2. يجدد المجلس تأكيد دعمه للجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لاستئناف المفاوضات حول كل مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك الحدود والقدس واللجوء والأمن والمياه واحترام الاتفاقات والتفاهات السابقة. لن يعترف الاتحاد الأوروبي بأي تغييرات لحدود ما قبل 1967 ما عدا تلك التي يتفق

عليها الأطراف. ويؤكد المجلس من جديد استعداد الاتحاد الأوروبي للمساهمة إلى حد كبير في ترتيبات ما بعد النزاع، وسوف يواصل العمل الذي يتم في سياق مساهمات الاتحاد الأوروبي في بناء الدولة والمسائل الإقليمية ومسائل اللاجئين والأمن والقدس. ويسلط المجلس الضوء على الحاجة إلى إحياء دور اللجنة الرباعية من جديد، وتعزيز التعاون مع الأطراف ومع الشركاء العرب.

3. يعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده لتطوير علاقاته الثنائية مع فلسطين إلى أقصى حد ممكن رسمياً، في انعكاس للمصالح المشتركة بما في ذلك في سياق سياسة الجوار الأوروبية.

كما يؤكد المجلس من جديد التزامه دعم بذل مزيد من الجهود واتخاذ خطوات إضافية نحو قيام الدولة الفلسطينية، وكذلك التزامه أن يكون قادراً على الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الوقت المناسب.

سوف يستمر في المساعدة على بناء الدولة الفلسطينية، بما في ذلك من خلال المهام الميدانية للاتحاد الأوروبي، كما يرحب بالخطة التي وضعتها حكومة السلطة الفلسطينية بعنوان "فلسطين، إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة" باعتبارها تقدّم مساهمة مهمة لهذه الغاية.

4. يؤكد المجلس من جديد استعداده لتطوير العلاقات الثنائية مع إسرائيل في إطار سياسة الجوار الأوروبية، كما جرى التعبير عنه في مجلس الشراكة في حزيران

.2009

5. يأخذ المجلس علماً بقرار الحكومة الإسرائيلية الأخير تجميد الاستيطان بصورة جزئية ومؤقتة، ويعرب عن أمله بأن يتحوّل خطوة نحو استئناف مفاوضات جدية.

6. تؤدّي التطورات على الأرض دوراً أساسياً في خلق السياق المناسب لنجاح المفاوضات. لذلك يحض المجلس الحكومة الإسرائيلية على وقف كل النشاطات الاستيطانية فوراً، بما في ذلك في القدس الشرقية وكذلك النمو الطبيعي للمستوطنات، وعلى تفكيك كل البؤر الاستيطانية التي أنشئت منذ آذار، 2001، يؤكد المجلس من جديد أن المستوطنات وجدار الفصل في الأراضي المحتلة وتدمير المنازل ممارسات غير شرعية بموجب القانون الدولي، وتشكّل عائقاً أمام السلام، وتهدد بالقضاء على إمكان تطبيق حل الدولتين. يرحّب الاتحاد الأوروبي بالجهود الإسرائيلية للحد من القيود على التحرك في الضفة الغربية، ويتطلّع إلى تحسينات إضافية ومستدامة في القدرة على التحرك والوصول، مشيراً إلى أن العديد من حواجز التفتيش والسواتر الترابية لا تزال في مكانها لحماية المستوطنات.

7. يعرب المجلس عن بالغ قلقه أمام الوضع في القدس الشرقية. ويناشد في ضوء الأحداث الأخيرة، الأفرقاء كافة الامتناع عن الممارسات الاستفزازية. ويذكر المجلس أنه لم يعترف قط بضم القدس الشرقية. في سبيل التوصل إلى سلام حقيقي، يجب إيجاد طريقة لتسوية وضع القدس بحيث تكون عاصمة لدولتين .

ويدعو المجلس إلى إعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس انسجاماً مع خريطة الطريق. كما يناشد الحكومة الإسرائيلية وقف كل أشكال التمييز بحق الفلسطينيين في القدس الشرقية.

8. لا يزال المجلس قلقاً للغاية من الوضع في غزة، ويدعو إلى التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن، 1860، إن سياسة الإغلاق المستمرة غير مقبولة من وجهة نظر القانون الإنساني الدولي، وتعود بنتائج عكسية على المستوى السياسي. لقد قضت على اقتصاد القطاع الخاص، وألحقت ضرراً بالبيئة الطبيعية ولا سيما نوعية المياه. يجدد المجلس دعوته إلى فتح فوري وغير مشروط للمعابر أمام تدفق المساعدات الإنسانية والبضائع التجارية والأشخاص من غزة وإليها. ففي حين يفيد المتطرفون من الوضع الراهن، يتكبد المدنيون، ونصفهم أولاد دون سن الثامنة عشرة، معاناة. وإذ يقرّ المجلس إقراراً كاملاً بحاجات إسرائيل الأمنية المشروعة، يواصل الدعوة إلى وقف تام لمختلف أشكال العنف. ويدعو المجلس محتجزي الجندي الإسرائيلي المخطوف جلعاد شاليت إلى الإفراج عنه فوراً.

9. يدعو المجلس الفلسطينيين كافة إلى تعزيز المصالحة خلف الرئيس محمود عباس ودعم جهود الوساطة التي تبذلها مصر والجامعة العربية، من أجل تفادي انقسام دائم داخل فلسطين بين الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وغزة. ويرحب المجلس بإجراء انتخابات حرة وعادلة في مختلف أنحاء فلسطين عندما تتيح الظروف ذلك.

10. يخصّص الاتحاد الأوروبي منذ سنوات طويلة موارد بشرية ومالية مهمة، إلى جانب مانحين آخرين، لخلق الظروف التي تتيح إنهاء النزاع. يناشد المجلس الفاعلين كافة، بما في ذلك البلدان العربية وإسرائيل، إلى المساهمة بفاعلية في تسوية النزاع العربي-الإسرائيلي. ويجب السعي في موازاة ذلك للتوصل إلى تسوية دائمة للنزاع بين إسرائيل وسوريا والنزاع بين إسرائيل ولبنان، مما يولّد آليات تساهم في تعزيز بعضها البعض. ويحض المجلس البلدان العربية على التعاون على المستويين السياسي والمالي لمساعدة السلطة الفلسطينية. في هذا السياق، يناشد الاتحاد الأوروبي البلدان العربية كافة وإسرائيل القيام بمبادرات متبادلة ومهمة من أجل تجاوز انعدام الثقة المتبادل وتوليد أجواء تؤدّي إلى تسوية النزاعات.

قائمة المراجع

.. (2009). برنامج الليبرالية الدولية، الوثائق الأساسية للإتحاد الفيدرالي العالمي للأحزاب السياسية الليبرالية. د.رونالد ميناردوس. ط1. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات.

ربيع، محمد. (1987). "مناهج البحث في العلوم السياسية". ط2. الكويت: مكتبة الفلاح

حبش، صقر. (2006). "عشرة حقائق حول تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة". ملف: تبعات إعلان دولة فلسطين.

حلبى، أسامة. (1994). "اتفاقية إعلان المبادئ ازدواجية السلطة والانتخابات لمجلس سلطة الحكم الذاتي". رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن).

الدجاني، برهان. (2004). "كتابات في السياسة(2)". هشام نشابة. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

شهادة، رجا. (1994). "إعلان المبادئ والنظام القانوني في الضفة الغربية".

القدس: الجمعية الفلسطينية للشؤون الدولية (باسيا)

شهادة، رجا وجوناثان، كتاب. (1983). "الضفة الغربية وحكم القانون". ط2. وديع

خوري. بيروت: دار الكلمة للنشر

شفيق، منير. (د.ت). "إنفاق أوصلو وتداعياته". رام الله: المركز الفلسطيني للإعلام،

كتب وإصدارات. (www.Palestine-info.info).

شير، جلعاد. (2002). "قاب قوسين أو أدنى من السلام/ تفاصيل المفاوضات

الاسرائيلية الفلسطينية في كامب ديفيد(2)". بدر عقيلي. عمان: دار الجليل للنشر

شيفر، اولريش. (د.ت). "إنهيار الرأسمالية". جورج حدادين. دم: عالم المعرفة.

ع(371)

عامر، صلاح الدين. (2003). "مقدمة لدراسة القانون الدولي العام". القاهرة: دار

النهضة العربية

عبد الرازق، عمر. (2002). "تقييم الإتفاقيات الإقتصادية والتجارية الفلسطينية

الدولية". رام الله: معهد أبحاث السياسات الإقتصادية والفلسطيني(ماس).

عبد الكريم، قيس وآخرون. (2004). "خارطة الطريق إلى أين". بيروت: دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

قريع، أحمد (أبو علاء). (د.ت). "الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو حتى خارطة الطريق. (1) مفاوضات اوسلو 1993".

قريع، أحمد. (2005). "في الطريق إلى الدولة، قراءات في المشهد السياسي الفلسطيني". بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر

نوفل، ممدوح. (د.ت). "قصة إتفاق أوسلو، الرواية الحقيقية الكاملة (طبعة اوسلو)". القاهرة: الأهلية للنشر والتوزيع.

شارب، جين. (د.ت). "البدائل الحقيقية". ألمانيا: مؤسسة البرت اين شتاين. الحزب الليبرالي الديمقراطي. (www.liberalsudan.org) (تاريخ الإسترجاع:

(2010/6/1

شارب، جين. (2003). من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، إطار تصوري للتحرر. خالد دار عمر. مؤسسة البرت اين شتاين. الحزب الليبرالي الديمقراطي.

(www.liberalsudan.org) (تاريخ الإسترجاع: 2010/6/1)

دوريات

البنك الدولي. إستراتيجية البنك الدولي لقيام دولة فلسطينية مزدهرة وقابلة للحياة.
(2008). أخبار تنمية. الضفة الغربية وغزة. (www.worldbank.org/ps)

تقي الدين، رنده . مشروع قمة ساركوزي للشرق الأوسط" الحياة اللندنية. 18
نوفمبر 2009 . (international.daralhayat.com).

الجراوي، علي. (2006). "فلسطين والمرحلة الجديدة، الإنتخابات الفلسطينية". مجلة
الدراسات الفلسطينية. العدد 66. ص 7.

الجراوي، علي. (2004). "المأزق الفلسطيني والخيار الوحيد للخروج منه". مجلة
الدراسات الفلسطينية. ص 85.

المديني، توفيق. "مفهوم الأمن في الشراكة الأوروبية - المتوسطة". جريدة
الأسبوع الأدبي. العدد 711. 3/6/2003. (www.aw-dam.or)

-- (2009). "ملحق خاص: سلام فياض يشرح مشروعه لبناء الدولة ويرد على
الانتقادات". مجلة الدراسات الفلسطينية. ع 79

-- الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية لعام 2005. مجلة المجلس التشريعي. ع3-4.

.. الاقتصادي يطغى على الإعلان النهائي للاتحاد من أجل المتوسط، والعرب

يشددون على مبادرة السلام". سورية الغد. (استرجعت بتاريخ 2009/11/17)

www.souriaalghad.net

وثائق ودراسات وأوراق عمل

أرض الفلسطينية المحتلة، النداء الموحد. (2010). الأمم المتحدة

اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل. (1993)

اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949

اتفاقية واشنطن بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل. (1995)

إعلان برشلونة . (1995). النص الكامل. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان.

(تاريخ الإسترجاع: 2009/10/10). (www.anhri.net)

إعلان برلين. 1999. بروكسل. سفارة فلسطين في بلجيكا.

الإعلان الختامي، "القمة الأورو- متوسطة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية
والمؤسسات المماثلة". (2008). الرباط: د.ن

بيان صحفي: فياض يوقع مع المفوضية الأوروبية اتفاقية بقيمة 39 مليون يورو
مساعدات الإتحاد الأوروبي لميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية للعام 2009 تصل إلى
207 مليون يورو. (2009). كريستيان بيرغر. د.م: المفوضية الأوروبية ومكتب رئيس
الوزراء الفلسطيني.

خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية. (2008). السلطة الوطنية الفلسطينية. وزارة
التخطيط.

خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين. (2000). ناهض زقوت. ط1.
غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق

ديشوم، جيبلين. (2006). "سياسة الجوار الأوروبية، وثيقة عمل. وثيقة المنتدى
الأورومتوسطي". د.م: د.ن. (www.euromedplatform.org)

سلامة، دلال. "الدور الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية ما بين الدور
الإقتصادي والسياسي". (2005). رسالة ماجستير. رام الله: جامعة بيرزيت ، كلية
الدراسات العليا معهد أبو لغد.

فلسطين: انتهاء الإحتلال وإقامة الدولة". (2009). السلطة الوطنية الفلسطينية، برنامج الحكومة الثالثة عشرة.

فياض، سلام . 2008. رسالة رئيس الوزراء الفلسطيني د. فياض إلى الإتحاد الأوروبي، (رفع مستوى العلاقات الأوروبية الإسرائيلية). الشراكة الأورو-متوسطية.

مراجعة لحقوق الإنسان في علاقات الإتحاد الأوروبي وإسرائيل. "تقييم حقوق الإنسان أم إخمادها بصفة انتقائية؟" (2005). الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان.

ميثاق الأمم المتحدة. (1945). جامعة مينسوتا، مكتبة حقوق الإنسان.
(www.umn.edu). (تاريخ الإسترجاع: 2009/8/1)

ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية. (1968)

وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطينية. (1988)

وثيقة السويد بشأن الإعتراف بالدولة الفلسطينية. (2009). بروكسل

www.palestine-pmc.com

مقالات

باكير، حسين. (2006). خريطة الشرق الأوسط.

(www.islamtoday.net/albasheer/show_articles_content.cfm). تم

الاسترجاع 2009/6/12

الجرباوي، علي. (2006). حول حل السلطة مجدداً.

(www.minfo.gov.ps/admin/uploads/others/). تم الاسترجاع

2009/8/25

الجهني، أمجد. (2002). غسيل الأموال وأثره على السرية المصرفية . عمان: مركز الدراسات القضائية التخصصي. (استرجعت بتاريخ: 2010/11/15 www.cojss.com)

سرور، أحمد فتحي. (2007). المحكمة الدستورية العليا، حكم القانون في مواجهة

الإرهاب. القاهرة. (استرجعت بتاريخ: 2010/5/22 www.hccourt.gov.eg)

مقابلات

جاد الله، مازن. 2009/10/10. مقابلة مع وكيل مساعد للإدارة العامة للعلاقات الدولية والمشاريع. وزارة المالية.

الخطيب، غسان. (2010). مقابلة شخصية. (2 / 10 / 2010).

فياض، سلام. (2009). حوار شامل مع مجلة الدراسات الفلسطينية. بيروت. ع79.

تقارير

تقرير الدعم الخارجي للسلطة منذ التأسيس 1994. السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية.

تقرير المشاريع. 2007-2009. السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، دائرة العلاقات الدولية والمشاريع

تقرير الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية 2007-2009. (2009). السلطة الوطنية الفلسطينية ، وزارة المالية.

تقرير ملخص المشاريع التطويرية (2009). السلطة الوطنية الفلسطينية ، وزارة المالية.

تقرير الربع الأول للسنة المالية 2008. وزارة المالية. (2008).

تقرير الربع الثاني للسنة المالية 2008. وزارة المالية. (2008).

تقرير الربع لثالث للسنة المالية 2008. وزارة المالية. (2008).

تقرير الربع الأخير للسنة المالية 2008. وزارة المالية. (2008).

تقرير الربع الخير للسنة المالية 2009. وزارة المالية. (2009).

تقرير نهائي: نحو بناء الدولة. 2010. مجموعة عمل الملف الموحد. مكتب رئيس

الوزراء. السلطة الوطنية الفلسطينية

ملخص وقائمة مشاريع التنمية المجتمعية للضفة وقطاع غزة. 2009. الإدارة العامة
للعلاقات الدولية والمشاريع. وزارة المالية الفلسطينية.

ملخص وقائمة مشاريع التنمية المجتمعية للقدس. 2010. الإدارة العامة للعلاقات
الدولية والمشاريع. وزارة المالية الفلسطينية

قوانين

القانون الأساسي. السلطة الوطنية الفلسطينية . المجلس التشريعي الفلسطيني.

(2006). رام الله: الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، أمان

قانون الموازنة العامة للسنة المالية. (2005). السلطة الوطنية الفلسطينية.

قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2008. (14 آذار/2008). بيان وزير المالية.
السلطة الوطنية الفلسطينية.

قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2009. (كانون ثاني 2009). بيان وزير المالية.
السلطة الوطنية الفلسطينية.

قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2010. (آذار 2010). بيان وزير المالية.
السلطة الوطنية الفلسطينية.

مذكرة إيضاحية. (2007). موازنة السنة المالية. وزارة المالية الفلسطينية.

مواقع إلكترونية

ابراهيم، حيدر. (2006). الآثار المدمرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تصعيد الاعتداءات الاسرائيلية.

تم (www.alolabor.org/naralabor/images/stories/GB0/64/report/)

الاسترجاع 2009/5/14

الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، الإتحاد الأوروبي والمنطقة الأورومتوسطية..

(ar.euromedrights.org/inde). تم الإسترجاع: 2010/1/3

صحيفة القدس. www.alquds.com

اللجنة الملكية لشؤون القدس. (د ت). القدس في المحافل الدولية. الإتحاد الأوروبي والقدس. (تاريخ الاسترجاع 2009/10/15).

www.rcj.org.jo

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. ملاحظات اولية على خطة خارطة الطريق. (www.Pcpsr.orgLarabic)

المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، مفاوضات اوسلو سابقة محسومة النتائج.

(www.malaf.info)

مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات التقنية . (د.ت). الاتحاد الأوروبي يجدد دعم
للسلطة الفلسطينية عبر برنامج بيجاز لتسديد الديون المتراكمة على السلطة.
(www.delwbg.ec.europa.eu). (تم الاسترجاع بتاريخ 2009/5/10).

المراجع بالانجليزية

Documents

A Very Political Economy, Peacebuilding and Foreign Aid in the West Bank and Gaza. REX BRYNEN. UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE PROSESS. Washington, D.C .

Barcelona declaration. 27-28/11/95. the Euro-Mediterranean Conference -.

http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2005/july/tradoc_124236.pdf

Challenges and Perspectives of the Economic Development in the Middle East. 2010. Building Peace Conference. Paris: DAUPHINE University

Council conclusions on Middle East Peace Process. 2009. 2951st EXTERNAL RELATIONS Council meeting, Luxembourg.

Country Strategy Paper, The occupied Palestinian territory (opt). 2009. European Union

EUROPEAN UNION, Country Strategy Paper , The Occupied Palestinian territory (opt), 2009-2011.

Solana, Javier and Waldner, Ferrero. STATEBUILDING FOR PEACE IN THE MIDDLE EAST: AN EU ACTION STRATEGY. NEW MOMENTUM IN THE PEACE PROCESS.

Reports and Studies

AL SIYADEH PROGRAMME, PHASE 1, EMERGING FINDINGS REPORT. (2010). Ramallah: Programme Management Team

EUROPEAN PARLIAMENT 2004-2009.SESSION DOCUMENT. Final A6-0086/2005. On the Annual Report on Human Rights in the world 2004 and the EU's policy on the matter (2004/2151(INI)).
Rapporteur : Simon Coveney

Funding Report _12 month (2007). P.N.A. Ministry of Finance

Funding Report _12 month (2008). P.N.A. Ministry of Finance

Funding Report _12 month (2009). P.N.A . Ministry of Finance

Suggestions to Update EU PA Action Plan. 2010. Subcommittee of the EC-PA Economic and Financial Matters, Trade, Customs Issues 2013 2010 .

The Annual Report on human rights in the world and the EU's policy on the matter. 2004. Simon Conveney. European Parliament

Palestine: Moving Forward. (2010). Ministry of Planning

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	الجدول
110	جدول المانحين الأوروبيين من منتصف العام 2006 وحتى الربع الأول من العام 2008.	جدول رقم (1)
119	الدعم الخارجي المباشر للموازنة العامة في الفترة ما بين 2007-2009، ويشمل الدول العربية وأوروبا كدول واتحاد، وغير ذلك.	جدول رقم (2)
127	المشاريع المنفذة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 حتى شهر 8/2009 موزعة على المحافظات.	جدول رقم (3)
128	ملخص المشاريع التطويرية حسب المانحين حتى شهر 8/2009.	جدول رقم (4)
130	ملخص المشاريع التطويرية حسب المحافظات في مناطق الجدار.	جدول رقم (5)
131	ملخص المشاريع التطويرية حسب القطاعات في مناطق الجدار.	جدول رقم (6)
131	ملخص سظهر عدد المشاريع التي تمولها السلطة الوطنية وقيمها حتى 8/2009.	جدول رقم (7)

- 132 جدول رقم (8) ملخص يظهر حالة المشاريع وعددها والتي تمولها السلطة ذاتياً.
- 134 جدول رقم (9) ملخص يظهر المشاريع التطويرية حسب تصنيف المشروع.

قائمة الأشكال

الصفحة	رقم الشكل
120	شكل رقم (1) رسم بياني مقارنة يظهر حجم الدعم المقدم من الدول في جدول رقم (4) خلال الأعوام 2007، 2008، 2009.
121	شكل رقم (2) رسم يظهر الدعم الخارجي في السنوات من 2007-2009، بشكل مجاميع.
129	شكل رقم (3) توزيع المبالغ المالية حسب المصدر والتي تخص المشاريع التطويرية.
133	شكل رقم (4) توزيع المبالغ المالية حسب القطاعات.
135	شكل رقم (5) توزيع النسب المؤوية حسب حجم التمويل للمانحين.